جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 في السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية وإستراتيجية

إعداد الطالبة: باية بعلي

إشراف الأستاذ/الدكتور عبد الناصر جندلي

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
لعجال أعجال محمد لمين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	مشرفاومقررا	جامعة باتنة
فوزي نور الدين	أستاذ محاضر (أ)	ممتحنا	جامعة بسكرة
نسيمة طويل	أستاذ محاضر (أ)	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية :1437/1436ه الموافق لــ:2016/2015

شكر و عرفان

أتوجه بخالص شكري لله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا البحث , وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذي و مؤطري الأستاذ الدكتور عبد الناصر جندلي الذي لم يبخل علي بنصائحه ولم يدخر جهدا في سبيل توجيهي من خلال ملاحظاته القيمة والسديدة على المستويات المنهجية , المعرفية , واللغوية لإتمام هذه المذكرة ولا يسعني إلا أن أقول:

قم للمعلم وفه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على إيلائهم العناية الكافية لهذه المذكرة من خلال قراءتها وابداء شتى الملاحظات بشأنها على المستويات المنهجية , المعرفية واللغوية .

كما أشكر جميع أساتذتي الذين أفادوني في جميع أطوار الدراسة.

كما أشكر كل من أفادني في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

باية بعلي

الإهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى من قال فيهما المولى عز وجل: "وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا(23)وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا(24)

الآية 23_24من سورة الاسراء.

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.

كما أهدي هذا العمل إلى عائلتي الكريمة : إلى جدي بوجمعة , وجدتي عيدة , وجدتي فاطمة الزهراء , وإلى روح جدي الطاهرة عمار .

وإلى أخوتي: ناصر, بلال , زكرياء, وأكرم.

وإلى أعمامي وعماتي , وأخوالي وخالاتي كل باسمه .وإلى جميع زملائي وزميلاتي دون استثناء.

باية بعلي

الخطة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للأزمة الاقتصادية و الأمن:

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية العالمية وأنواعها

المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية العالمية

المطلب الثاني: أنواع الأزمات الاقتصادية العالمية

المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008

المطلب الأول: أسباب الأزمة وطبيعتها

الفرع الأول: طبيعة الأزمة الاقتصادية العالمية

الفرع الثاني: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية

المطلب الثاني: مراحل الأزمة الاقتصادية

المطلب الثالث: الخطط المعتمدة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية

المبحث الثالث: التفسيرات النظرية للأزمة الاقتصادية العالمية

المطلب الأول: الاتجاه اللبرالي

المطلب الثاني: الاتجاه الماركسي

المطلب الثالث: الاتجاه الكينزي

المبحث الرابع: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية

المطلب الأول: الاتجاه التقليدي للأمن (الواقعية والواقعية الجديدة)

المطلب الثاني: المفهوم الموسع للأمن عند مدرسة كوبنهاغن

المطلب الثالث: المقاربة النقدية للأمن (ما بعد الوضعية) والتحول إلى مفهوم الأمن الإنساني

الفصل الثاني : السياسة الأمنية للدفاع الأوروبي المشترك والمستقل

المبحث الأول: المبادرات الأوروبية في مجال الأمن و الدفاع

المطلب الأول : إنشاء المجموعة الأوروبية للأمن والدفاع

المطلب الثاني: إتحاد أوروبا الغربية

المطلب الثالث: مشروع المجموعة السياسية الأوروبية

المبحث الثاني : السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

المطلب الأول : معاهدة ماستريخت وظهور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

المطلب الثاني: معاهدة أمستردام وعملية دمج أوروبا الغربية داخل الإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: مكاسب السياسة الدفاعية الأوروبية بعد معاهدتي "ماستريخت" و "أمستردام"

المبحث الثالث: الإستراتجية الأوروبية الجديدة في مجال الأمن.

المطلب الأول: مواجهة مصادر التهديد المختلفة

المطلب الثاني: تطبيق سياسة الجوار الأوروبية

المطلب الثالث: : الشراكة الأورو-أطلسية

الفصل الثالث: مدى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية في واقع ومستقبل السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي :

المبحث الأول: أثر الأزمة الاقتصادية في سياسة الدفاع الأوروبي المشترك.

المطلب الأول: آثار الإنفاق العسكري للدول المحورية في الاتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية

المطلب الثاني: تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الناتو

المطلب الثالث: الدفاع الذكي كاستجابة للتقشف الأوروبي

المبحث الثاني: أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في المجال الأمني

المطلب الأول: تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

المطلب الثاني: تزايد تهديدات الحركات الإرهابية

المطلب الثالث: أثر الأزمة الاقتصادية في الشراكة الأورو– أطلسية

المبحث الثالث: سيناريوهات السياسة الأمنية الأوروبية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية

المطلب الأول : سيناريو خروج الاتحاد الأوروبي من الأزمة والتغير نحو الأحسن

المطلب الثاني: سيناريو دخول الاتحاد الأوروبي مرحلة الركود والتغير نحو الأسوأ

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن و استمرار تخفيض النفقات على الدفاع في جميع الدول الأوروبية.

خاتمة.

ملخص الدراسة :

أ/الملخص باللغة العربية:

يتعرض هذا البحث للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بدأ من خريف 2008, حيث جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " **أثر الأزمة الاقتصادية العالمية لعام2008 في السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي**" , عالج هذا البحث إشكالية مهمة تتمثل في مدى تأثير الأزمة الاقتصادية في السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي , انطلاقا من الافتراض بان تراجع اقتصاد المنظومة الدولية وضعف الاتحاد الأوروبي , والأثر السلبي الذي خلفته الأزمة الاقتصادية في السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي ما أدى بهم إلى إتباع سياسات التقشف في ميزانيات الدفاع , وضعف التعاون الدفاعي عبر الأطلسي.

وفي ضوء ما تقدم , يتم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول؛ تناول التأصيل المفاهيمي والنظري للأزمة الاقتصادية والأمن مرورا بمفهومها وأنواعها , والأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 , ومراحلها و, والخطط المعتمدة لمواجهتها والتفسيرات النظرية لها , ثم التطرق إلى مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية .

الفصل الثاني؛ عالج السياسة الأمنية للدفاع الأوروبي المشترك والمستقل , حيث تم في التطرق إلى المبادرات الأوروبي غي مجال الأمن والدفاع , والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة , والإستراتيجية الجديدة في مجال الأمن .

الفصل الثالث؛ عالج مدى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية في واقع ومستقبل السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي , من خلال أثر الأزمة الاقتصادية في سياسة الدفاع الأوروبي المشترك , وأثرها في الإستراتيجية الجديدة في مجال الأمن , وسيناريوهات السياسة الأمنية الأوروبي في ظل الأزمة الاقتصادية .

ب/ الملخص بالإنجليزية:

Abstract

This paper examines the economic crisis that hit the global economy from the fall of 2008. The study, entitled by "The Impact of the 2008 World Economic Crisis on EU Security Policy," this search dealt with the impact of the economic crisis on EU security policy, Based on the assumption that the decline of the economy of the international system and the weakness of the European Union, and the negative impact of the economic crisis in the security policy of the European Union led to the adoption of austerity policies in defense budgets, and weak defense cooperation through The Atlantic

According to above : the research is divided into three chapters:

The first chapter dealt with conceptual and theoretical rooting of the economic crisis and security through its concept; its types, the global economic crisis of 2008, and its stages, and the plans adopted to confront it and its theoretical interpretations, and then the concept of security in the theories of international relations.

The second chapter dealt with the security policy of the common and independent European defense. It has been dealt with The European security and defense initiatives in the Common Foreign and Security Policy, and the new security strategy in security field.

The third chapter dealt with the impact of the global economic crisis on the UE security policy future through the impact of the economic crisis on the common European defense policy, its impact on the new security strategy, and the scenarios of the European security policy under the economic crisis.

.

مقدمة

مقدمة

منذ القدم شهد العالم أزمات مالية واقتصادية عدة , ولعل أهمها الركود الاقتصادي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي , ومنذ ذلك الحين والعالم يشهد انهيارات متتالية في الأنظمة المالية وكل هذه الأزمات كانت تختلف ظاهريا من حيث الأسباب ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومنها يبدأ الانهيار , وهي ظهور مديونية كبيرة تفوق طاقة الاقتصاد , وتتشابه أيضا في النتائج التي تتبع ذلك وهو ترسب ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم بطالة كبيرة .

كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالميا فشملت دول شرق آسيا, وروسيا والبرازيل , والأرجنتين , والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية , ومن ناحية أخرى كان لهذه الأزمات آثار سلبية على اقتصاديات الدول التي تعرضت لها , ومن بين هذه الآثار عدم القدرة الكاملة على استخدام أدوات السياسات الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بقدرة الدولة .

ولهذا كان أهم المترتبات الفكرية لهذه الانهيارات الاقتصادية هو المحاولة الجادة من قبل المفكر الاقتصادي البريطاني جون مانيارد كينز لمنع النتيجة النهائية وهي البطالة عن طريق تدخل الدولة تدخلا واسعا لخلق طلب تنتج عنه عمالة تامة. وبدون شك فإن ما حدث في سنة 2008 في الأسواق المالية العالمية وخاصة بالنسبة للمؤسسات المالية الأمريكية يعتبر بحق أزمة مالية حادة كان منبع حدوثها القطاع المالي الأمريكي وبالتحديد الاستثمارات المالية في قطاع العقار. أدت هذه الأزمة إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة ليس فقط في الاقتصاد الأمريكي وإنما الاقتصاد العالمي ككل، ومن بين هذه الاختلالات نجد، انتشار البطالة وإفلاس المؤسسات الكبرى والبنوك وحدوث ركود وانكماش في الاقتصاد العالمي. هذا وقد بدأت ماليات بعض الدول الأوروبية تكشف عن عجز خطر، يتطلب تدخلاً على المستوى الأوروبي – فوق الوطني، وهنا احتدم النقاش

عن العلاجات المفترض تبنيها منعاً لتفاقم الأزمة وانتشارها، وفضح هذا النقاش أنانية الزعماء الأوروبيين أو لنقل تعلقهم بالمصالح الوطنية على حساب التضامن الأوروبي.

وبالرغم من الخطط والبرامج التي اعتمدتها الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها خطة الإصلاح الأمريكية (خطة وزير الخزينة السيد هنري بولسن) وقرارات قمة الدول العشرين التي اجتمعت في شهر أفريل 2009 بلندن، ومبادرات المنظمات المالية الدولية للتصدي لمخاطر هذه الأزمة وتداعياتها، فإن الواقع يبدي أن هذه الخطط مجرد مهدءات للاقتصاد العالمي وأن الحقيقة تتطلب وقتا طويلا حتى يسترجع الاقتصاد العالمي عافيته التي تبقى هي الأخرى مرتبطة بمدى إعادة النظر في القواعد والأساليب التي تحكم النظام المالي والمصرفي العالمي.

إن الأزمة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 , والتي انتقلت عدواها إلى دول الإتحاد الأوروبي _ نضرا لارتباط الاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي_ ألقت بضلالها على النجاح الأوروبي في تجربته التكاملية , فالعامل الاقتصادي له أهمية كبيرة في العلاقات الدولية ,إذ تقاس قوة الدولة بما تنتجه لدول العالم , هذا الموقع الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية التي عرفت بأزمة الرهن العقاري لسنة 2008 وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي من خلال ما يعرف بالعولمة الاقتصادية.

1/التعريف بالموضوع:

تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 أزمة كبيرة من حيث طبيعتها وأسبابها ونتائجها الوخيمة, وقد بدأت هذه الأزمة مع تفشي أزمة الرهن العقاري في أوت 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أصبحت القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة غير قابلة للتحصيل وحيث أن هذه القروض تم تسويقها إلى عدد كبير من

المؤسسات المالية في شكل سندات ومنتجات مالية معقدة مما أدى إلى إفلاس مصاريف وانهيار متواصل في أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت في سبتمبر 2008. وكانت لها آثار وخيمة على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي. وهي عالمية بامتياز من حيث التهديد والضغط والمفاجأة عند توسعها وتنقلها من دولة لأخرى وترك آثارها في مسار العلاقات الدولية والمال والاقتصاد وتاليا في السياسة والأمن ,مما أدى بالدول إلى إتباع سياسات التقشف أثرت على مختلف الميزانيات في جميع القطاعات منها القطاع العسكري وهو ما أدى إلى انعكاسات على السياسات الأمنية للدول من بينها دول الإتحاد الأوروبي .

2/أهمية الموضوع:

تتلخص أهمية الموضوع في قيمته العلمية والعملية.

أما القيمة العلمية للموضوع ؛فتتمثل في كون الدراسة تهتم بالجانب الاقتصادي و الأمني يستدعي منا محاولة الوقوف عند أهم المساهمات النظرية المتعلقة بالجانب الاقتصادي والنظريات المفسرة للدراسات الأمنية هذا ما يسمح بتوضيح كيفية توظيف النظرية لفهم الواقع الدولي ، ومن جهة أخرى يسمح لنا بمدى قياس نجاح أو عجز هذه النظريات في تفسير و التنبؤ بالواقع.

بينما تتمثل القيمة العملية للموضوع ؛في كون الدراسة تهتم بالجانب الاقتصادي الذي أضحى من ا لعوامل المهمة التي تتحكم في العلاقات الدولية هذا ما أثبتته الأزمة المالية العالمية الراهنة بمختلف أبعادها وانعكاساتها فهي لا تقف عند الحدود الجيوسياسية للدولة الواحدة بل تتعداها إلى ما وراء الحدود.و محاولة الوقوف عند أهم السياسات الأمنية للإتحاد الأوربي وأهدافها والمخاطر التي تواجهها و أثر الأزمة الاقتصادية فيها .

3/أهداف الدراسة؛

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 في السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من خلال معرفة تأثيرها في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة , والإستراتيجية الأوروبية الجديدة في مجال الأمن بالإضافة إلى تأثيرها في حلف شمال الأطلسي والذي يعتبر أساس الأمن الأوروبي,كما تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1- محاولة الإحاطة بمفهوم الأزمة الاقتصادية من خلال تعريفها وشرح أسبابها ومعرفة طبيعتها.
2-استعراض مراحل الأزمة الاقتصادية , والجهود الدولية من أجل الخروج من هذه الأزمة.
3-استعراض لمحطات السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي ومعرفة أهدافها , ومكاسبها بعد معاهدتي ماستريخت وأمستردام.
4-معرفة الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في مجال الأمن .

4/أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية؛

1- الاهتمام بما يحدث في الاقتصاد الدولي (نتيجة لعوامل وتأثيرات مختلفة) لأن الاقتصاد عنوان لطريقة معينة في التفكير في العلاقات الدولية وتحليلها , هذا أثبتته الأزمة الاقتصادية لعام 2008 ,بحيث نجد التأثير الواضح للأزمة الاقتصادية في سياسات العديد من الدول؛

2- يندرج هذا الموضوع ضمن تخصص العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية وهو تخصص الطالبة , بحيث أن الموضوع يتناول في جانب من جوانبه السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي, و هو في الدراسات الأمنية والتي تعتبر من بين أهم الدراسات في حقل العلاقات الدولية؛

3- البحث عن الأسباب وراء تكرار وتيرة الأزمات , والآثار المترتبة عليها, وكيف يتم التعامل مع آثار تلك الأزمات ؛

الأسباب الموضوعية؛

1- بناء تصور عام عن الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 , فهي تعتبر إحدى كبريات أزمات الرأسمالية , وهي وليدة تحولات سيادة المد اللبرالي ؛

2- ضرورة إبراز معالم السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي ؛

3- محاولة معرفة تأثير الأزمة الاقتصادية في السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي والتي أدت إلى خفض موازنات الدفاع في الدول الأوروبية .

5/إشكالية الدراسة :

تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية لعام2008 من كبريات الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 ،حيث أعلنت أكبر البنوك الاستثمارية إفلاسها في أمريكا نتيجة تطبيق سياسة لم ينتبه المحللون الاقتصاديون على فشلها إلا عندما وصلت إلى نهايتها تمثلت في إلزام البنوك من طرف الحكومة الأمريكية المساهمة في تمويل العقارات من خلال شعار (بيت لكل مواطن أمريكي) والتي سببت أزمة الرهن العقاري بداية من منتصف سنة 2007 لتمتد بعدها إلى بقية دول العالم التي من بينها دول الإتحاد الأوروبي وفق ما يعرف بالعولمة المالية والعولمة الاقتصادية. وفي هذا السياق يمكن طرح **الإشكالية التالية:**

إلى أي مدى أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 في السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الأزمة الاقتصادية العالمية ؟و ما هي أسبابها؟
- فيم تتمثل أهم الجهود الدولية المتخذة لمحاولة الخروج من الأزمة؟
- فيم تتمثل السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي؟ وما هي أهدافها؟
- ما طبيعة الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية في الأمن الأوروبي؟

6/فرضيات الدراسة:

- ظهور المزيد من الأزمات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي , أدى إلى ضعف السياسة االخارجية والأمنية المشتركة للدول الأعضاء .
- كلما تراجع اقتصاد المنظومة الدولية, كلما ضعف الاقتصاد الأوروبي،و هذا ما يؤدي بدوره إلى أثر سلبي في السياسة الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي.
- كلما زاد تأثر الاتحاد الأوروبي بالأزمة الاقتصادية, كلما أدى ذلك إلى إتباع سياسات التقشف في ميزانيات الدفاع ما أدى بدوره إلى ضعف التعاون الدفاعي عبر الأطلسي .

7/حدود الدراسة:

- **الإطار الزمني**؛ تبدأ هذه الدراسة من الفترة الممتدة بين سنة 2008 وهي فترة بداية الأزمة الاقتصادية العالمية إلى غاية ديسمبر 2014 .

- **الإطار المكاني**؛ تم التركيز فيه على دول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تلعب دورا مهما في الساحة الدولية لما تملكه هذه الدول من مقومات اقتصادية مما جعلها قوة لها وزنها في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

8/تبرير الخطة:

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول , فضلا عن مقدمة وخاتمة:

الفصل الأول ؛خصص لدراسة الإطار النظري للأزمة الاقتصادية والأمن , حيث تم تقسيمه إلى أربع مباحث ،حيث عالج المبحث الأول؛ الإطار العام للأزمة الاقتصادية ، بدءا بتعريفها, وانتهاء بأنواعها , وعالج المبحث الثاني الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008, من خلال التطرق إلى أسبابها وطبيعتها, ومراحلها والخطط المعتمدة لمواجهتها, وعالج المبحث الثالث؛ التفسيرات النظرية للأزمة الاقتصادية , من خلال الاتجاه اللبرالي , والنظرية الماركسية , والنظرية الكينزية, أما المبحث الرابع؛ فقد عالج مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية, من خلال الاتجاه التقليدي للأمن والمتمثل في (الواقعية والواقعية الجديدة), والمفهوم الموسع للأمن عند مدرسة كوبنهاغن , والمقاربة النقدية للأمن (ما بعد الوضعية).

الفصل الثاني؛ تم التناول فيه بالدراسة السياسة الأمنية للدفاع الأوروبي المشترك والمستقل, حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث, تناول المبحث الأول ؛المبادرات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع، من خلال إنشاء المجموعة الأوروبية للأمن والدفاع واتحاد أوروبا الغربية ومشروع المجموعة السياسية الأوروبية, وتطرقت في المبحث الثاني؛ إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة , من خلال معاهدة ماستريخت وأمستردام, ومكاسب السياسة الدفاعية الأوروبية بعد المعاهدتين ,وتناول المبحث الثالث . الإستراتيجية

الأوروبية الجديدة في مجال الأمن, متمثلة في مواجهة مصادر التهديد المختلفة , وتطبيق سياسة الجوار الأوروبية , والشراكة الأورو- أطلسية.

الفصل الثالث؛ تم التطرق فيه إلى أهم آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 في السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي و سيناريوهات المستقبل , من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث , حيث تناول المبحث الأول؛ أثر الأزمة الاقتصادية في سياسة الدفاع الأوروبي المشترك , من خلال التطرق إلى دراسة آثار الإنفاق العسكري لأكبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي , وأثر الأزمة في الناتو, والدفاع الذكي كاستجابة للتقشف الأوروبي, وتناول المبحث الثاني؛ أثر الأزمة الاقتصادية في الإستراتيجية الأوروبية الجديدة للأمن, حيث تم التطرق إلى تزايد موجات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا , وتزايد التهديدات الإرهابية , وأثر الأزمة الاقتصادية في الشراكة الأور- أطلسية, وتناول المبحث الثالث؛ مستقبل السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة الاقتصادية, وتمت فيه معالجة ثلاث سيناريوهات ؛ تمثل السيناريو الأول في خروج الاتحاد الأوروبي من الأزمة والتغير إلى الأحسن, وتناول السيناريو الثاني دخول الاتحاد الأوروبي في الركود والتغير إلى الأسوأ , وتناول السيناريو الثالث سيناريو استمرار الوضع الراهن و استمرار تخفيض النفقات على الدفاع في جميع الدول الأوروبية.

9/المقاربة المنهجية:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على تكامل منهجي متكون من مجموعة من المناهج والمتمثلة في: المنهج الوصفي, والمنهج التاريخي المقارن, والمنهج الإحصائي, والمنهج الاستقرائي.

المنهج الوصفي ؛ يستخدم في دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع , ويهتم بوصفها وصفا دقيقا , ويعبر عنها كيفيا أو كميا؛ فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها ,أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها , أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى, وقد قمنا باستخدامه في الفصل الأول في معالجة أهم النقاط المتعلقة بمفاهيم الدراسة.

في حين تم توظيف المنهج التاريخي المقارن؛ من خلال دراسة أهم الأزمات الاقتصادي العالمية السابقة وسرد تاريخي لأهم الأحداث التاريخية في مسار تاريخي موضوعي , ومقارنة الأزمات السابقة بالأزمة الاقتصادية العالمية لعام2008.

بينما المنهج الإحصائي؛ فخصص لتجميع المادة العلمية تجميعا كميا ,وهو بذلك يعكس البحث العلمي في صورة رياضية بالأرقام والرسوم البيانية أي في صورة كمية, وقد قمنا باستخدامه لتحليل أهم المعطيات المتعلقة بالدراسة في شكل أرقام .

المنهج الاستقرائي؛ من خلال الانتقال من الكل إلى الجزء المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي, بحيث أن الأزمة الاقتصادية بدأت بالاقتصاد الأمريكي الذي قوة الاقتصاد العالمي , لتنتقل بعد ذلك إلى اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

10/الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى؛ تتمثل في كتاب للكاتب برناردو باريلا , ترجمة محمد الجوهري , هدى جادو بعنوان" أوروبا في خضم الأزمة (2011_2012) حيث عالج هذا الكتاب تأثر غالبية الدول الأوروبية بالأزمة الاقتصادية العالمية , مما يعكس تقدير تمثيل الأزمة المالية العالمية لخطر وتهديد حقيقي للثبات والاستقرار الدولي , حيث كانت التدابير الأوروبية

محدودة على عدد صغير من البلدان (اليونان, إسبانيا , وإيطاليا), وبالرغم من عمليات الوساطة المتعددة التي نفذت في أكتوبر 2011, وفبراير 2012 لا تزال عدة بلدان أوروبية غير قادرة على توفير الدعم المادي لدين حكوماتها دون مساعدة طرف ثالث .كما عالج هذا الكتاب تعرض وسائل الإعلام لآثار الأزمة الاقتصادية ورأي المواطنين الأوروبيين حول الأزمة ,والذي كشف عن رفض المواطنين لسياسات التقشف التي فرضتها حكومات دول الاتحاد الأوروبي حيث أعرب المواطنون عن استيائهم جراء هذه السياسة من خلال احتجاجات مست غالبية الدول الأوروبية ,كما رفض المواطنون أيضا عودة الهجرة إلى الدول الأوروبية وغياب الديمقراطية وغياب الأمن.

وقد وصل الكاتب إلى نتيجة مفادها أن أوروبا تتحرك نحو مرحلة نمو بطيء , حيث تدعم الانتقال بينما تحافظ على منطقة اليورو متماسكة , حيث أعد قادة الاتحاد الأوروبي ثلاث حزم لإنقاذ اليونان من الكارثة , بينما يعيد تمويل البنوك والعمل على توفير آلية مستقرة للبلدان التي تقع في مشكلة .

الدراسة الثانية؛ تتمثل في كتاب لعصام علي بعنوان " الأزمة المالية رؤية مغايرة (قراءة في التداعيات السياسية والاقتصادية والنفسية , الأسباب والعلاج)", حيث ينطلق الكتاب من مسلمة أن الولايات المتحدة الأمريكية بتكونها الفكري وممارساتها العلمية في مجالات السياسة والاقتصاد هي التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية, وان منطق القوة هو الذي سير السياسة الأمريكية في مجالاتها المختلفة منذ الحرب العالمي الثانية وحتى انفجار

الأزمة المالية العالمية . حيث يبين الكاتب مراحل ضعف الاقتصاد الأمريكي منذ الدخول في حروب خارجية والتوسع في الإنفاق على التسليح ما أدى إلى فقاعة الرهن العقاري التي قامت على تسلسل هرمي هش , أدى إلى تصدع الاقتصاد الأمريكي , ومعه الاقتصاد الأوروبي وبلدان أخرى .

كما بين المؤلف الأسباب السياسية للأزمة والتي جاء في مقدمتها ارتفاع تكاليف الحروب الخارجية , كما بين الكتاب أن الإسراف الأمريكي في الإنفاق على الجانب العسكري لم يمكنها من حسم خياراتها بالقوة سواء فيما سمي بالحرب على الإرهاب أو القضاء على النظم الدكتاتورية ,كما رصد الكتاب التداعيات النفسية للعالم ومقارنتها بما حدث في أزمة الكساد الكبير مبينا فداحة الأثر النفسي في أزمة 2008, كما ساق المؤلف ما يدلل على صحة المنهج الإسلامي في المجال الاقتصادي عبر كتابات الغربيين سواء قبل وقوع الأزمة أو بعدها .

دراسة ثالثة؛ للدكتور إبراهيم عبد العزيز النجار بعنوان " الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي" , حيث يتعرض هذا الكتاب للأزمة المالية التي صادفت العالم في منتصف سبتمبر سنة 2008م, في إطارها العام , ليتعقب جوهرها ويبين حقيقتها , وأسبابها , والآثار التي نتجت عنها , ثم يعرض لموقف الدول المختلفة منها , ليبين ردود أفعالها تجاه هذه الأزمة , ومدى التناسق بين مواقفها , وقدر التنسيق المشترك بينها , ثم يتناول دور المؤسسات المالية في مواجهة هذه الأزمة .

وقد خلص الباحث في هذا الكتاب لنتيجة مفادها أنه يبقى لنجاح أي إصلاح للنظام المالي العالمي أن تخلص نوايا الدول المتقدمة وتتوافق إراداتها نحو عدم التعالي على السياسات التي تبتغي المساواة بين المؤسسات المالية لجميع الدول .

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للأزمة الاقتصادية والأمن

يشهد الاقتصاد العالمي أزمة مالية واقتصادية خلفت وراءها الكثير من القلق في مختلف الأوساط, وفي العديد من دول العالم , وقد حاولت العديد من الدول الرأسمالية البحث عن حل لها وإيجاد السبل الكفيلة للخروج منها, غير أن هذه الأزمة التي تعصف بالعالم منذ عام 2008 ليست الأولى من نوعها فقد كانت هناك أزمات عديدة قبلها والتي كان أبرزها أزمة 1929التي سميت بأزمة الكساد الكبير.

كان منبع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 من الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مشكلة الرهن العقاري , ومنذ ذلك الحين والأزمة تتفاقم وتمتد في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من بنوك وشركات تأمين , وشركات التمويل العقاري ...الخ ,وقد وصلت بآثارها لاحقا في السياسة والأمن.

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تم تسليط الضوء فيه على الإطار النظري لكل من الأزمة الاقتصادية والأمن , من خلال التعريف بالأزمة الاقتصادية وذكر أسبابها وطبيعتها والجهود الدولية المقترحة لمواجهتها والتفسيرات النظرية لها,ثم نقوم بالتطرق إلى مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية والتي تختلف كل واحدة منها في وجهة النظر لمفهوم الأمن.

المبحث الأول: الإطار العام للأزمة الاقتصادية العالمية:

لكي يمكن لنا تصور الإطار العام للأزمة الاقتصادية العالمية,فإن هذا يستلزم منا بحث ماهية هذه الأزمة أولا للتعريف بها والوقوف على حقيقتها ثم التعرض للأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008لمعرفة أسبابها ومراحلها والخطط المعتمدة لمواجهتها والتفسيرات النظرية لها ,من خلال التطرق لأهم النظريات التي قامت بتحليل وتفسير الأزمة ,وبعد ذلك نقوم بمعالجة مفهوم الأمن والسياسة الأمنية وذلك من خلال التطرق لأهم النظريات المفسرة للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية:

سجلت منذ عقود عدة في مجال النشاط الاقتصادي والتي عرفت في الغالب بالأزمات المالية والاقتصادية, ولقد سلّط العديد من المفكرين والمؤلفين اهتمامهم بها بوصف أسبابها ونتائجها...,لكن قليلون هم من حاولوا تقديم مفهوم محدد لهذه الظاهرة

أولا: تعريف الأزمة:

اختلفت التعاريف التي قدمت للأزمة باختلاف زوايا النظر إليها,ويمكن إدراج بعضها فيما يلي:

1ــ الأزمة لغة: تعني الأزمة في اللغة الشدة والقحط ,يقال تأزّم الشيء أي اشتد وضاق، وتأزّم أي إصابته بأزمة, والأزمة هي الضيق والشدة ويقال أزمة سياسية وأزمة مالية....إلخ[1].

كما ورد في المعجم الوسيط تعريف للأزمة كما يلي: "أزم على الشيء أزماً عض بالفم عضاً شديدا ،يقال أزم الفرس على اللجام وأزم فلان على كذا لزمه وواظب عليه وأزمة

[1] ــ إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية ،2009،ص18.

السنة اشتد قحطها ،وأزم الحبل أحكم فتله، وأزم الباب أغلقه ،وتأزَّم أصابته أزمة ،و الأزمة هي الشّدة والقحط و الضيق ،يقال أزمة مالية وأزمة سياسية ،وأزمة مرضية[1] .

أما الأزم فهي شدة العض بالفم كله ،وقيل بالأنياب ،والأنياب هي الأوازم و قيل هو أن يعض ثم يكرر عليه ولا يرسله ،وقيل هو أن يقبض عليه بفيه ،وأزمة يد

الرجل آزمها أزما وهي شدة العض، قال الأصمعي :قال عيسى بن عمر بن ثابت كانت لنا بطة تأزم أي تعض، ومنه فالأزمة هي الشدة والقحط[2].

2ــ الأزمة اصطلاحا؛ تنحدر الكلمة الفرنسية crise (أزمة)من اللاتينية crisis التي تنحدر بدورها من اليونانية وتكتب عادة krisis وفق الحروف اللاتينية.

وقد ظهرت كلمة "krisis" اليونانية بداية في الاصطلاح التشريعي بمعنى لحظة الحكم ،ثم استخدمت في الطب.

وحسب قاموس "روبير التاريخي"(le robert historique)فقد طهرت كلمة الأزمة في الأدبيات الفرنسية في القرن الرابع عشر ميلادي وقد استخدمت بداية في الكتابات الطبية ثم انتقلت إلى مجالات أخرى منها الأخلاق ،وعلم النفس ،والسياسة ،والاقتصاد وخاصة المجالات المالية والتجارية ،والصناعية والزراعية ، ومنذ ذلك الحين شهد القرن العشرين الميلادي انتشارا لكلمة" الأزمة "في شتى المجالات وهي تحمل العديد من المعاني لعل من أبرزها ما يلي [3] :

- تغير عنيف ظهر على حالة صحية جيدة في الظاهر
- تفاقم مفاجئا لحالة مرضية

[1] ــ كمال رزيق، عبد السلام عقون، سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، عمان مكتبة المجتمع العربي،2009،ص16.

[2] ــ المرجع نفسه ،ص16،17.

[3] ــ إبراهيم أبو العلا ،أحمد مهدي بالوافي وآخرون ،الأزمة المالية العالمية وحلول من منظور إسلامي، المملكة العربية السعودية ، جدة ، مركز النشر العلمي, ط1،2009،ص5،9.

- مرحلة فاصلة وخطرة
- اضطراب وعائق مؤقت
- نزاع
- اختلال في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والذي يتميز بتراجع الطلب والإفلاس والبطالة.
- نقص أو قلة في شيء معين كالقول بأزمة عقار أو أزمة سكن[1] .

كما يمكن تحديد مفهوم الأزمة بشكل عام على أنها كل وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج، وبمعنى آخر فإن الأزمة هي نتائج مجموعة تتابعات تراكمية تغذي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حافة الانفجار وتنفجر.

وبهذا المفهوم فإن الحكم على وضع معين اقتصادي ،اجتماعي، سياسي....الخ كونه أزمة يجب أن يتصف بالخصائص التالية[2] :

1- المفاجأة العنيفة عند انفجارها، والاهتمام من جانب أفراد المجتمع والمؤسسات المتصلة بها .
2- التعقيد والتشابك في عناصرها ،و عواملها ،و أسبابها.....الخ .
3- نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار.
4- سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يتضمنها اطر الأزمة [3] .

[1] ــ المرجع نفسه،ص10.
[2] ــ محمد يوسف القريوتي وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية ،عمان ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،2010،ص26,
[3] ــ المرجع نفسه ،ص27،

ثانيا: تعريف الأزمة المالية والاقتصادية:

هناك عدة تعاريف للأزمة المالية والاقتصادية تختلف فيما بينها ،فكل باحث يعرف الأزمة المالية حسب فهمه وتفسيره لها ،وكذلك حسب الجانب الذي يريد أن يدرسه فيها، نذكر من هذه التعاريف ما يلي:

- يعرف فريدريك موشكان Fréderic Mishkan الأزمة المالية, فيقول :"الأزمة المالية عبارة عن اضطراب في أسواق المال ،والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية "[1] .

يمكن تعريف الأزمة- حسب عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي المالية على أنها تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمرين على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي، والانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الأصل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراتها على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليون مثل البنوك [2].

ومن مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن الأزمة المالية هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية , وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات ، وإجمال القروض والودائع المصرفية , ومعدل الصرف , وتعبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقد أما الأزمة الاقتصادية فتعرف على أنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما

[1] ــ عبد الغاني بن علي ،أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،201،200/ ،ص4.

[2] ــ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ،العولمة المالية وإمكانية التحكم (عدوى الأزمات) ، مصر، دار الفكر الجامعي،2003،ص،32.

أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك)[1].

المطلب الثاني: أنواع الأزمات الاقتصادية العالمية:

هناك ثلاث أنواع من الأزمات المالية والاقتصادية التي تتعرض لها الدول :الأزمات المصرفية ،أزمات العملة وأسعار الصرف، أزمات أسواق المال(حالة الفقاعات).

أولا: الأزمات المصرفية: وتتخذ شكلان:

1ــ أزمة سيولة: تحدث عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة ،وبالتالي يحدث ما يسمى أزمة سيولة لدى البنك .وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى ،فتسمى أزمة مصرفية banking crisis sistamatic .

2ــ أزمة الائتمان: تحدث عندما تتوفر الودائع في البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب عندها تحدث أزمة في الإقراض[2].

ثانيا: أزمات العملة وأسعار الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة ،لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعاتbalance of paymets crisis وتحدث

---

[1] ــ عمار عماري ، نبيلة فالي ،الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،20،21 أكتوبر2009،ص9.

[2] ــ عدنان أحمد الصمادي، الأزمة المالية الراهنة (أسبابها وتداعياتها وعلاجها من وجهة نظر الإسلام)ع، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان ــ الأردن ،جامعة العلوم الإسلامية العالمية.2010,ص4.

تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة ،وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي إلى انهيار سعر تلك العملة [1].

ثالثا: أزمات أسواق المال(حالة الفقاعات): يحدث هذا النوع من الأزمات بسبب ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة ،أي عندما ترتفع أسعار الأصول ،بحيث تتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر ،وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل .وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط حيث يكون هناك اتجاها قويا لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط ،ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور ، فتنهار الأسعار ،ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى[2].

المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008:

تعد الأزمة المالية العالمية(2008)،أسوء أزمة مالية عالمية منذ مائة عام ،تلك الأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي بصورة واضحة في الربع الأخير من عام 2008،وخاصة بعد انفجار أزمة الرهون العقارية الأمريكية، والتي قادت إلى سلسلة من التداعيات والانهيارات أدت إلى إفلاس كثير من المؤسسات المالية والمصرفية في الولايات المتحدة وخارجها ،وأحدثت ما يشبه زلزالا ماليا واقتصاديا قاد إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي فاقت في تداعياتها أزمة "الكساد الاقتصادي العظيم" في ثلاثينيات القرن العشرين (1929_1933).

من خلال هذا التمهيد الموجز للأزمة العالمية لابد من البحث في طبيعتها ومعرفة أسبابها ،والخطط المعتمدة من قبل الدول لمواجهتها .هذا ما سنتطرق لدراسته في هذا المبحث.

[1] ــ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري)،الاسكندرية ،الدار الجامعية ،2009،ص 190.

[2] ــ نفس المرجع،ص191.

المطلب الأول: طبيعة الأزمة الاقتصادية العالمية وأسبابها :

بدأت الأزمة المالية العالمية الراهنة في الولايات المتحدة الأمريكية واندلعت من القطاع العقاري نتيجة الغموض وانعدام الشفافية الذي يلف عمل النظام المصرفي عموما في الولايات المتحدة ،فضلا عن غياب الرقابة الحكومية الفدرالية على عملية منح القروض العقارية .

و خلال عام 2006 ازدهر العقار الأمريكي وشرعت البنوك الأمريكية في منح القروض الرهنية العقارية المخاطرة بقوة ،أي قروض ممنوحة لبيوت أمريكية لا تقدم ضمانات مالية للحصول على قرض عادي .وكانت البنوك تعتقد أنها تستطيع دائما وضع يدها على المنزل وإعادة بيعه ربما بثمن أكبر إن عجز المقترض عن التسديد. ففي عام 2006 حوالي 40%من القروض العقارية التي منحتها البنوك الأمريكية هي قروض فيها مخاطرة ،وخلال 2007 و 2008تراجعت السوق العقارية وتضاعفت حالات العجز عن التسديد وصعب على البنوك إعادة بيع السكنات المحجوزة أو بيعها بخسارة . وبهذا قلت الثقة في الأسواق المالية وبين البنوك ،فعمت الأزمة المالية وتوالت الإفلاسات البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية وبلغت الخسائر في أهم 20 بنكا عالميا 1300 مليار دولار فقط في عام 2007 .فاضطرت بعدها البنوك المركزية والحكومات إلى التدخل وإنقاذ البنوك وتفادي انهيار اقتصادياتها ،فتم ضخ 700 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية لخمس سنوات قادمة حسب مخطط وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون [1].

الفرع الأول: طبيعة الأزمة الاقتصادية العالمية2008:

بدأت الأزمة المالية العالمية الراهنة في عام 2007 بفقدان المستثمرون ثقتهم في قيمة العقارات السكنية المؤمنة بسندات ورقية في الولايات المتحدة ،وكان الاضطراب

[1] ــ ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية ،2010،ص ص 7 ,8 .

الذي أضرمته مؤسسات الاقتراض الطائشة في قطاع العقارات السكنية على أسس مخالفة للمعايير الأساسية للاقتراض في الولايات المتحدة الأمريكية جزءا من مشكلة أبعد عمقا في النظام المالي ،مؤثرة على مجمل سوق الإسكان الذي يبلغ حجمه التداولي عشرون تريليون دولار أمريكي [1].

منذ وقوع الأزمة تباينت الآراء بين قائل بكونها مجرد أزمة مالية عابرة سريعا ما سيتعافى منها النظام الاقتصادي العالمي ،وبين قائل بأنها أزمة اقتصادية عميقة تعكس أزمة نظام ألا وهو النظام الرأسمالي العالمي في شكله المعاصر (اللبرالية الجديدة).وقد أكد البعض على أنه لا يجب النظر إلى الأزمة العالمية الراهنة برؤية ضيقة كانهيار قطاع الائتمان أو العقار في الدول الغربية وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية ،فالأزمة تدق بجذورها في أعماق الرأسمالية العالمية فتطور الاقتصاد العالمي منذ إلغاء نظام تحويل الدولار إلى الذهب يوضح أن العقود الثلاث الماضية شهدت تنامي غير مسبوق في عمليات الائتمان ،والمديونية مع طباعة الكثير من الأوراق النقدية (الدولار)وما ترتب عن ذلك من فقدان الصلة أو العلاقة ما بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي ،فعلى الرغم من الطفرة التي شهدها الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ،وتدفقات الاستثمار طوال العقدين الماضيين ،إلا أن هذه الطفرة واكبتها أزمات متلاحقة ومتنوعة ،لم تنج منها منطقة من مناطق العالم والتي كانت آخرها أزمة الرهن العقاري التي بدأت في التشكل منذ عام 2007،فالرأسمالية كنظام بطبيعته يقود إلى إثراء القلة على حساب القاعدة العريضة سواء على المستوى العالمي أو في داخل كل دولة [2].

إن الأزمة المالية في وول ستريت (Wall Street) التي باتت على السطح خلال 2008 ،لم تكن وليدة تلك الفترة بقدر ما كانت متفاعلة تدريجيا منذ أن تمادت العولمة

[1] ــ الأزمة المالية العالمية الراهنة "الأعمق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية "، تقرير مركز أنقرة الشهري، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ،ماي 2009،ص 1.

[2] ــ رضا عبد السلام ،أزمة مالية أم أزمة رأسمالية (الجذور ،التبعات)، مصر ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ،ط1،،ص ص 26 , 27 .

المالية والاقتصادية في طغيانها المادي على حساب الاقتصاد الإنتاجي لتستبدله باقتصاد ريعي غير منتج ،اقتصاد المضاربات والصفقات المالية ،اقتصاد لعبة الأوراق المالية داخل المصارف والشركات ،فالأزمة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية لكن أسبابها ليست أمريكية فقط [1].لأن امتداداتها، وتفاعلاتها ونتائجها وصلت إلى أوروبا ،ثم آسيا ،ثم إلى باقي المناطق في العالم، فقد ضغطت هذه الأزمة على الشركات الكبرى ،ورجال الأعمال ،وعلى الفقراء وذوي الدخل المحدود، وراحت تهدد الإمبراطورية الأمريكية في عظمتها المالية والاقتصادية ،والعسكرية ،والتقنية ،كما هددت الدول الصناعية في عالم الشمال ،والدول النامية في عالم الجنوب ،لذلك هي أزمة عالمية بامتياز من حيث التهديد والضغط ،والمفاجأة ،عندما راحت تتوسع وتنتقل من دولة إلى أخرى خارج نطاق التوقع ،وتركت آثارها في مسار العلاقات الدولية ،والمال، والاقتصاد، وتاليا في السياسة والأمن[2].

الفرع الثاني: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008:

اختلفت التحليلات فيما يخص الأزمة المالية الراهنة وخاصة فيما يتعلق بالأسباب التي أدت إلى انفجارها ،فهناك من يعتبرها امتداد للازمات السابقة ،وهناك من يرجعها إلى الاختلالات الموجودة في الاقتصاد الأمريكي والعالمي ،وهناك من يرجعها إلى التعقيد الذي تتميز به التعاملات في الأسواق المالية في ظل انتشار العولمة المالية .و من بين الأسباب التي ساهمت في حدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008نذكرمايلي[3]:

1ــ القروض العقارية الرديئة ؛ توسعت المؤسسات المالية في تقديم القروض حتى بدون ضمانات حقيقية نتيجة تنافسها على تحقيق أكبر ربح ممكن ،وأوجدت من أجل ذلك وسائل

[1] المرجع نفسه.ص87.

[2] ــ عدنان السيد حسين ،قضايا دولية (الأزمة العالمية)،ط1،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2010 , ص9.

[3] نفس المرجع,ص9.

متعددة في صورة قروض قصيرة الأجل ،وبعد انفجار فقاعة التكنولوجيا 2001،روّجت المؤسسات المالية للقروض العقارية ،فأقبل الناس بشكل كبير للحصول على القروض العقارية ذات معدلات فائدة متغيرة بضمان العقار ،ولقد بالغت البنوك في تقديم هذه القروض حتى على حساب احتياطاتها القانونية ،وهذا في ظل غياب الدور الرقابي للبنك الفدرالي ،وبعد عجز العائلات الأمريكية عن دفع أقساط القروض التي زادت قيمتها بسبب حدوث تشبّع السوق ،نتج عنه نقص في السيولة لدى البنوك ،وبالتالي عجزت عن دفع أموال المودعين الذين تهافتوا على طلبها من البنوك والشكل رقم (1) يبين عدم القدرة على سداد هذه الديون .[1]

الشكل رقم (1): معدل عدم سداد الديون الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: Perspectives de l'Economie Mondiale Avril 2007

ومن بين الأسباب الأخرى التي ساعدت على توسيع القروض العقارية إلى الفئات ذات الدخل الضعيف هو وجود قوانين تدافع عن حق المواطن الأمريكي في الحصول على

[1] ــ كمال رزيق ،عبد السلام عقون ،سياسات إدارة الأزمات المالية العالمية،مرجع سابق الذكر ،ص ص 149 ,150.

قرض أو على سكن بغض النظر عن العرق أو السن ،كما تحث البنوك والمؤسسات المالية على تلبية طلبات المواطنين المتعلقة بالقروض العقارية وغيرها خصوصا بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف .وعليه فإن المؤسسات المالية المحلية يقيم دورها في تنمية الاقتصاد المحلي وفق معايير صارمة ، من بين هذه المعايير حجم القروض الممنوحة للمواطنين خصوصا من أجل اقتناء سكن عائلي ،وأن نتائج هذا التقييم سوف يكون لها رد فعل إيجابي أو سلبي من طرف السلطات المحلية عند طلب فتح فرع جديد أو شراء مؤسسات مالية أخرى إلى غير ذلك .وهكذا فإن تشجيع المؤسسات المالية على منح قروض عقارية لفئات اجتماعية فقيرة بعضهم لا تتوفر فيهم أدنى الشروط اللازمة للاستفادة من هذه القروض قد أدى إلى نشوب أزمة القروض العقارية [1] .

2ــ ضعف الرقابة المالية ؛ للمؤسسات المالية دور هام و خطير في اقتصاد أي دولة وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسات لم تخضع في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لرقابة كافية من قبل الجهات الرقابية ، وليس أدل على ذلك من أن الأزمة المالية الحالية قد بدأت من القطاع المالي ،ومن أهم مظاهر التراجع في الرقابة المالية تراجع نسبة الإقراض قبل عشرين عاما إلى أقل من 25%عام 2006، ومن مظاهر هذا التراجع كذلك تعدد الجهات الرقابية بين اتحادية ومحلية وعدم كفاءة مواردها البشرية لمتابعة التطورات الحاصلة في الأدوات الاستثمارية وأخيرا هناك التوجه السياسي الذي يشجع كل أمريكي على تملك بيته مما أدى إلى تساهل هذه المؤسسات في قيامها بدورها لحساب سياسة لا مبررات اقتصادية لها [2].

3ــ توريق (تسنيد)الديون العقارية ؛ حيث تم ذلك من خلال استخدام الأدوات المالية المستحدثة (المشتقات المالية)حيث قامت البنوك والمؤسسات الاستثمارية في محاولة

[1] ــ عبد القادر بلطاس ،تداعيات الأزمة المالية العالمية ،lègende للنشر والتوزيع ،2009، ص ص 32 ,33.

[2] ــ يوسف خليفة اليوسف، "الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية "،مجلة المستقبل العربي ،العدد 358،ديسمبر 2008،ص 19.

التخلص من القروض الرديئة بتحويلها إلى سندات وتسويقها إلى مؤسسات مالية أخرى بعروض وعوائد مغرية ،وقامت هذه الأخيرة أيضا ببيع تلك السندات إلى بنوك وشركات استثمارية أخرى ،وهكذا توالت عمليات البيع تلك مما أدى إلى تشابك أعمال تلك المؤسسات بحيث أن أي رهن أو تعثر يصيب إحداها سوف ينتقل إلى المؤسسات الأخرى ،وتوريق الديون بالبيع أمر مألوف في الاقتصاد التقليدي ومن ذلك حسم السندات ،لكن الأمر توسع على الصعيد المالي الدولي وسيرته بنوك الولايات المتحدة الأمريكية،ظاهرة في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي سمي (جنون الثمانينيات)،بسبب تكاليف البنوك على توريق ديونها ،كما عرفت عملية التوريق ديناميكية كبيرة ما بين 2004ـــ 2006خاصة على القروض العقارية والشكل رقم 1يوضح مراحل عملية التوريق [1]

4_ اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي ؛ كشفت الأزمة الحالية على مدى هشاشة النظام الاقتصادي ،هذه الهشاشة التي أخفتها العولمة المالية، وما نتج عنها من تكامل اقتصادي ،وتحرير للأسواق المالية ،وتتمثل هذه الاختلالات فيما يلي :

أ_ارتفاع حجم السيولة العالمية ؛ تضاعف حجم السيولة على المستوى العالمي ،فإذا ما قورنت مع الناتج المحلي الخام في الدول الكبرى (الولايات المتحدة منطقة الأوردو، اليابان ،الصين ،بريطانيا)،نجد أنها انتقلت من 26%سنة 2002إلى 30% سنة 2007 ،ولقد نتج عن هذه السيولة زيادة المضاربة ،واتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي,

بـــ _ مستويات التضخم؛ عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع حيث بلغت حوالي 4%،وكان السبب ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها أسعار البترول ،وارتفاع الإنفاق الأمني والعسكري في الداخل والخارج.

[1] ـــ بوعشة مبارك ،الأزمة المالية :الجذور ،الأسباب والآفاق ، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،20ـــ21أكتوبر ،200،ص 7.

ج _ أسعار الفائدة ؛اتبع البنك الفدرالي الأمريكي سياسة تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة في أعقاب أزمة 2001،حتى وصلت إلى أدنى حد لها ،ولكن بحلول عام 2004ومع اتجاه معدلات التضخم إلى الارتفاع ومع التغير في سياسة البنك الفدرالي على خلفية تغير مديره العام اتجهت أسعار الفائدة إلى الارتفاع حتى وصلت إلى أعلى معدلاتها سنة 2007 ،وهذا ما أدى إلى زيادة خدمات الدين وخاصة تلك التي كانت بمعدلات فائدة متغيرة .

د_ تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي ؛لقد حصلت تراجعات مهمة في أداء الأنشطة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكي ،وتتمثل مظاهر هذا التراجع في العوامل التالية :

*ــ العجز في الميزان التجاري ،ويعود ذلك إلى عجز الجهاز الإنتاجي تلبية الطلب المتزايد للسوق الداخلية الأمريكية وخاصة الطلب الاستهلاكي .

*ــ العجز في الموازنة الحكومية والذي بلغ 410مليار دولار في العام وهو ما يمثل حوالي 2.9 %من الناتج القومي الأمريكي.

*ــ تباطؤ نمو الناتج القومي الأمريكي ،والتي وصلت حسب إحصائيات الخزانة الأمريكية في الأشهر الثلاث (السابع والثامن والتاسع)من عام 2008إلى الصفر

*ــ تزايد أعباء المديونية التي ارتفعت من 5 تريليون دولار عام 2000إلى أكثر من 10 تريليون دولار عام 2008 [1].

[1] ــ عبد القادر بلطاس ، تداعيات الأزمة المالية العالمية ،مرج سابق الذكر ،ص ص23 ,24 .

المطلب الثاني :مراحل الأزمة الاقتصادية العالمية 2008:

فيما يلي المراحل المختلفة التي مرت الأزمة المالية التي اندلعت في بداية 2007 في الولايات المتحدة وبدأت تضرب أوروبا :

_ **فيفري 2007**؛عدم سداد سلفيات الرهن العقاري ــ الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد ــ يتكثف في الولايات المتحدة الأمريكية ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات متخصصة .

_ **أفريل 2007**؛البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة .

_ **أكتوبر إلى ديسمبر 2007**؛عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري .

_ **22جانفي 2008**؛الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي)يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50%وهو إجراء ذو حجم استثنائي ،تم تخفيضه تدريجيا إلى 2%بين جانفي وأفريل 2008.

_ **17 فيفري 2008** ؛الحكومة البريطانية تؤمم بنك (نورذرن روك).

_ **11مارس 2008**؛تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات

_ **16 مارس 2008** ؛"جي بي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي (بير ستيرنز)بسعر متدن ومع المساعدة المالية.

_ **24أفريل 2008**؛قام مصرف(يوبي إس)السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية ،والتي

أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله ،في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري ،والمصنف الثالث أوروبيا ،و الأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة .

_ **7 سبتمبر 2008** ؛وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري (فريدي ماك وفاني ماي) تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما ،مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار .[1]

_ **15 سبتمبر 2008** ؛ إعتراف بنك الأعمال ليمان براذرز بإفلاسه ،بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية (بنك أوف أميركا) شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو (ميريل لينش)،وعشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف ،إلا أن ذلك لا يمنع تراجع البورصات العالمية .

_ **16 سبتمبر 2008**؛الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية تؤممان أكبر مجموعة تأمين في العالم (أي أي جي)المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9 من رأسمالها .

_ **17 سبتمبر 2008**؛البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.

_ **18 سبتمبر 2008**؛البنك البريطاني (لويد تي إ سبي)يشتري منافسه (إتش بي أو إس)المهدد بالإفلاس ،والسلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

[1]ـــ محمد عبد الحميد عطية ،الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال ،الإسكندرية ،دار التعليم الجامعي ،2010،ص ص 271 , 272.

*ـ **19سبتمبر 2008**؛الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فورا حيال خطة لإنقاذ المصارف تفاديا لتفاقم الأزمة في الولايات المتحدة .

ـ **23 سبتمبر 2008**؛الأزمة المالية تطغى على مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة ،والأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية .

ـ **26 سبتمبر 2008**؛انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس)في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفي الولايات المتحدة يشتري بنك (جي بي مورغان)منافسه (واشنطن ميو تشوال) بمساعدة السلطات الفدرالية .

ـ **28سبتمبر 2008**؛خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس ،وفي أوروبا يجري تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وفي بريطانيا يجري تأميم بنك برادفورد وبينجلي.

ـ **29 سبتمبر 2008** ؛ مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ ،وبورصة وولستريت تنهار، كما تراجعت البورصات الأوروبية بقوة هي الأخرى وفي اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين المصاريف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها ،وقبل رفض الخطة ، أعلن بنك (سيتي جروب)الأمريكي أنه يشتري منافسه واكوفيا بمساعدة السلطات الفيدرالية ،وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 10% [1].

ـ **11 أكتوبر 2008**؛مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المعدلة .

[1] ـ عبد المطلب عبد الحميد ،الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية(أزمة الرهن العقاري) ، الاسكندرية, الدار الجامعية, 2009 ،ص ص 261 , 262.

المطلب الثالث: خطط الإنقاذ الدولية المقترحة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008: منذ بداية ظهور تداعيات الأزمة المالية ،عكفت الحكومات والبنوك المركزية المتأثرة بالأزمة أو المحتمل إصابتها بالعدوى إلى وضع خطط إنقاذ،و برامج لتنشيط اقتصادياتها ،وشراء الديون المتعثرة في محاولة منها لتجنب الأزمة أو الحد من تأثيراتها السلبية .

الفرع الأول :الولايات المتحدة الأمريكية ؛

بدأت الأزمة المالية من الاقتصاد الأمريكي وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول تأثرا بها ،ولذلك عملت منذ البداية على التعامل مع انعكاساتها ،إلى جانب رصد مبالغ ضخمة في شكل خطط إنقاذ سعيا منها لوضع حد لتداعيات الأزمة .

خطة إنقاذ وزير المالية الأمريكي "هنري بولسون "؛

تنفس الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير ماليته هنري بولسون الصعداء بعد أن صادق مجلس النواب الأمريكي على خطة هنري بولسون لإنقاذ النظام المالي في 2008/10/24 والتي تبلغ قيمتها 700 مليار دولار .وتسمح الخطة بشراء الديون المتعثرة التي تؤثر على السوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيارها كما تهدد بتعرض البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى الإفلاس ،كما تتيح الخطة لوزير الخزانة بالتنسيق مع رئيس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي)الحصول على الصلاحية التي تخوله شراء أصول أخرى طالما كان ذلك ضروريا لتثبيت الأسواق المالية.[1]

وإجمالا تتضمن الخطة 14نقطة أساسية تتمثل فيما يلي :

- السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار ،وتكون مرتبطة بالرهن العقاري .

[1] ــ ضياء مجيد الموسوي ،الأزمة المالية العالمية الراهنة ،مرجع سابق الذكر ،ص59.

- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس الولايات المتحدة ,ويملك أعضاء الكونغرس الامريكي حق النقض (الفيتو)على عمليات الشراء ،والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه ب 700مليار دولار[1] .
- تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة ،مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق .
- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة .
- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو 100مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.
- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم .
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها ،وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار
- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
- يشرف مجلس مراقبة على تنفيذ الخطة ،ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة .
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة ،وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول و التدقيق في الحسابات .
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة .

[1] نفس المرجع,ص06.

- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة .
- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات .[1]

وقد لاقت الخطة تأييدا من بعض الاقتصاديين الذين اعتبروا أن الخطة بمثابة علاج يقدم حلا شاملا من خلال إنقاذ الوضع المالي وضمان عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر كما هي الآن على القطاع المالي فقط ،فيما يرى الكثير من الأمريكيين أنه يتعين على بورصة وولستريت أن يقوم بحل مشكلاته بنفسه، وأنه لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة ويعتبرونها تبديدا للأموال العامة .

الفرع الثاني :خطط الإنقاذ في الدول الصناعية السبع :

وضعت الدول الصناعية السبع الكبرى(الولايات المتحدة الأمريكية ،بريطانيا ،فرنسا، ألمانيا ،إيطاليا ،اليابان ،وكندا) "خطة استعجاليه "لمواجهة الأزمة وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس البنوك الكبرى ،وضمان استقرار السوق المالي وإعادة تدفق القروض وضمان ثقة المدخرين لدعم النمو الاقتصادي العالمي .[2] وقد اتبعت النقاط التالية من أجل إعادة الثقة في أسواق المال تمثلت في :

1- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة , واستخدام كل الأدوات المتوفرة لدعم المؤسسات المالية ذات الأهمية في النظام المالي.
2- اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحرير الأسواق النقدية , والتأكد من وصول البنوك والمؤسسات المالية إلى السيولة الملائمة .
3- العمل على تمكين بنوك المجموعة وغيرها من المؤسسات المالية الوسيطة الكبرى من جمع رؤوس الأموال من المصادر العامة والخاصة , لإعادة الثقة .

[1] ــ محمد عبد الحميد عطية ،الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال ،مرجع سابق الذكر ،ص ص 274 , 275.
[2] ــ ضياء مجيد الموسوي ،مرجع سابق الذكر ،ص67.

الفرع الثالث :خطة دول منطقة اليورو:

اعتمدت الدول الأوروبية العضوة في منطقة اليورو خطة إنقاذ تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وضخ أموال عمومية في البنوك وضمان الودائع ،فضلا عن ضمان القروض بين المصارف ،مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها ،وأعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ــ الذي تتولى بلاده إلى غاية نهاية 2008 رئاسة الاتحاد الأوروبي ــ أن دول منطقة اليورو تبنت خيار الدخول في رأسمال البنوك لإنقاذها ومسح ديونها . وتطبيقا لخطة العمل التي تبنتها القمة الأوروبية لمنطقة اليورو فقد بدأت كل من الدول الأعضاء بصورة متزامنة في إعلان تفاصيل خططها لإنقاذ نظامها المصرفي :[1]

1ــ في فرنسا؛

اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار أورو ،وتهدف الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة السائدة في الأسواق وضمان إعادة تميل البنوك من خلال توفير ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين البنوك في السوق النقدي وتوفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال المتعثرة فيها .

2ــ في ألمانيا ؛

وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق ،وخصصت له أربعمائة مليار أورو ،وقال وزير المالية الألماني "شناينبروك" إن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة ، ودعا إلى تقييد رواتب مسئولي المصارف التي تستفيد من حزمة الإنقاذ الحكومي وتحديد العلاقات ومستحقات إنهاء الخدمة ،ومن جهة أخرى توصلت مجموعة من البنوك وشركات التأمين في ألمانيا إلى اتفاق بشأن تفاصيل خطة لإنقاذ ثاني أكبر شركة للتمويل العقاري بألمانيا (إتش أر إيس

[1] ــ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق الذكر ،ص 346.

)،ورصد لهذه الخطة حوالي 35 مليار أورو (50 مليار دولار) غير أنها انهارت لأن الضمانات الخاصة بالقروض التي حصلت عليها الشركة من العديد من المؤسسات المالية قد انتهت صلاحيتها ،فالحكومة قالت أنها لن تؤمم الشركة لكنه ستقدم لها ضمانات بقيمة 26.6 مليار أورو (38مليار دولار)، بنما ستحميها البنوك التجارية الألمانية بإقراضها 8.5 مليار أورو (12.14مليار دولار) [1].

3 _ في إسبانيا؛

أقرت الحكومة الإسبانية قانونا يضمن ديون البنوك حتى نهاية سنة 2009بقيمة 100 مليار يورو كحد أقصى ،وأعلنت عن إمكانية شراء كميات من الأسهم في المؤسسات المالية ،في إطار الإجراءات التي أقرتها حكومات الاتحاد الأوروبي لدعم قطاع البنوك .

4 _ في إيطاليا ؛

حاولت السلطات الإيطالية ،ومديرو البنوك تهدئة الأسواق ،من خلال إطلاق تصريحات مفادها :أن المخاطر التي تتعرض لها إيطاليا من اضطرابات الأسواق المالية محدودة بفضل ممارسات الإقراض المتحفظة ،وأعلنت الحكومة الإيطالية عن إطلاق خطة تستهدف استقرار السوق كإجراء "احترازي" لإنقاذ البنوك والودائع البنكية حتى لا يتعرض أي بنك للإفلاس ،بتوفير تمويل إنقاذ بقيمة 20 مليار يورو لقطاع البنوك .

5 _ في الدنمارك ؛

أقرت الدنمارك حزمة إجراءات لتأمين ضمانات المودعين لدى جميع البنوك الدنماركية ،بهدف استعادة الثقة في القطاع المصرفي .

[1] ــ عبد القادر بلطاس :تداعيات الأزمات المالية العالمية ،مرجع سابق الذكر ،ص 75.

6 _ في هولندا ؛

قررت الحكومة الهولندية توفير مبلغ 20 مليار يورو للمؤسسات المالية الهولندية ،بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ،لتفادي المزيد من عدم الاستقرار في القطاع المالي .

7 _ في نيوزيلندا؛

أعلنت الحكومة النيوزيلندية ضمانها لودائع العملاء في جميع البنوك ،وكذا في جميع المؤسسات المالية الأخرى بهدف تعزيز الثقة في نظامها المالي [1].

9_ في أستراليا؛

قررت الحكومة ضمانها لكل الودائع المصرفية لمدة ثلاث سنوات, وتمويل البنوك الأسترالية بمبالغ كبيرة , وتخفيض أسعار الفائدة , وتوفير أربعة ملايين دولار أسترالي للسندات التي يدعمها الرهن العقاري للمساعدة في الحفاظ على السيولة للمقرضين من غير البنوك .

أما فيما يخص التحرك الأوروبي المنسق لمواجهة الأزمة فقد وجه البرلمان الأوروبي طلبا رسميا للمفوضية الأوروبية لإعداد تشريعات جديدة , تعمل على ضبط القطاع المصرفي في أوروبا , على خلفية الأزمة المالية بأغلبية كبيرة (بموافقة 565 صوتا ومعارضة 74 وامتناع 18 من النواب عن التصويت). وشدد البرلمان الأوروبي على ضرورة وضع قواعد صارمة لمراقبة حركة الأسواق المالية , وضمان استمرار فاعليتها , ودعم دور البنوك المركزية الأوروبية في حركة السوق , واعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة , وسرعة تطبيق الضمانات على الودائع المصرفية بشكل متناسق مع الدول الأعضاء .

[1] ــ إبراهيم عبد العزيز النجار ،الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ،مرجع سابق الذكر ،ص 118 ,119.

المبحث الثالث: التفسيرات النظرية للأزمة الاقتصادية:

اهتم الاقتصاديون بمفهوم الأزمة الاقتصادية طوال القرنين التاسع عشر والعشرين باعتبارها مكونا لتطور الاقتصاد الرأسمالي .ويمكن القول إن المنتوجات النظرية بالنسبة لهذا الموضوع تعكس اختلاف التوجهات و المدارس الاقتصادية .

المطلب الأول : الاتجاه اللبرالي :

وليد المدرسة الكلاسيكية والحدية (النيو كلاسيكية)[1], ويعتبر كل من" آدم سميث "و"دافيد ريكاردو " من أهم رواد النظرية الكلاسيكية ،ينطلق الكلاسيك من الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث أو الإضرابات السياسية، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظيف الكامل, والنظرية الكلاسيكية تقوم على اعتقادين أساسيين هما :

1_ أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق (مستوى إنفاق غير كافي لشراء إنتاج التوظيف الكامل).

2_ أنه حتى ولو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلا في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظيف والدخل [2]. ومن هنا يظهر أن النظرية الكلاسيكية تتركز على عدة افتراضات منها توافر شروط المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات ومرونة الأسعار و الأجور و عدم استحالة حدوث عجز في الطلب. وهذا الاعتقاد من قبل الكلاسيك مبني على إيمانهم "بقانون ساي "

[1] فتح الله ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية , المغرب ، المركز الثقافي العربي للنشر ، 2009, ص 111.
[2] مجموعة من الباحثين ، "النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية ",في 22افريل 2012:
https://www.facebook.com/permalink.php?id=167685539979262&story

نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي "جان باتست ساي" ومضمونه أن عملية إنتاج السلع إنما تولد قدراً من الدخل يعادل تماماً قيمة السلع المنتجة. بمعنى أن إنتاج أي قدر من الناتج إنما يولد تلقائياً المال الكافي لسحب هذا الناتج، وينص القانون باختصار على أن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به" "Every Supply Creates Its Demand " وفي ظل هذه الافتراضات تتمثل القوة الدافعة للنظام في تحقيق المصلحة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء. كما وتستمد النظرية الكلاسيكية للاقتصاد من أسلوب التوازن الجزئي[1].

وقد أكد رواد هذه النظرية على أن لا وجود لأية إمكانية لحدوث الأزمات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي أو اللبرالي , والسبب في ذلك حسبهم يعود إلى وجود نظام طبيعي يطلقون عليه عامل " اليد الخفية " كما بينا سابقا , والذي يعمل بشكل آلي للحفاظ عل التوازن والتناغم في الأسواق وبالتالي التكيف مع جميع التغيرات التي قد تطرأ عليه , وهذا ما يؤدي إلى تجنب أية أزمة محتملة في النظام الاقتصادي اللبرالي [2].و الشيء نفسه بالنسبة للأزمة النقدية فهي الأخرى لا يمكن حدوثها لان النقود معدنية والمعدن هو الذي يخزن القيمة وهي أيضا خاضعة لنفس القانون الذي يسوي بين العرض والطلب بين النقود تلقائيا , وعموما يرجع الكلاسيك الأزمات ذات الطابع النقدي إلى سببين أساسين هما :

1_ يتمثل السبب الأول في دوران الأوراق النقدية محل العملة المعدنية , حيث أولى كل من سميث وريكاردو أهمية كبيرة لهذه الظاهرة , معتبرين أنه في الوقت الذي تكون فيه كمية الأوراق النقدية المتداولة غير متوافقة تماما مع كمية الذهب الموضوعة في احتياطات البنوك المصدرة للعملة فإنها تتعرض للمخاطر .

[1] المرجع نفسه.
[2] فؤاد مرسي, "الرأسمالية تجدد نفسها ", سلسلة عالم المعرفة ,العدد 147 , 1990. ص50.

2_ يتمثل السبب الثاني في تدخل الدولة في المجال النقدي , إذ يعتبر الكلاسيك أن كل ما تقوم به الدولة يسيء إلى أداء القوانين الطبيعية للاقتصاد وبالتالي فهي توفر الفرص للخلل والأزمات , وهذا الطرح الخاص بدور الدولة كعامل للأزمات أو كعامل يزيد من خطورة الأزمة طور فيما بعد من طرف الاقتصاديين النيوليبراليين ، ويرى سميث أنه مهما تكن النيات حسنة لأشخاص الحكومة ومهما يكن مستوى كفاءتهم فإن مصالحهم الخاصة تتغلب على المصلحة العامة , وهم لا يدعون إلى عدم تدخل الدولة بل يرون أن دورها يجب ان يقتصر على الحالات التي تكون هي الوحيدة القادرة على التصرف فيها ولا يمكن للسوق فعل ذلك كالدفاع عن الحدود أو توفير الأمن والعدالة نظرا لكون الأموال اللازمة لذلك ضخمة [1].

أما بالنسبة إلى النظرية النيوكلاسيكية (الحدية) ؛فقد اعترف أصحابها بإمكانية حدوث الأزمات الاقتصادية في النظام اللبرالي وذلك ليس بسبب طبيعة هذا النظام (كما يرى الماركسيون) , ولكن بسبب عدم احترام الآليات الطبيعية المنظمة للسوق والتي تكلم عنها الكلاسيك مثل عدم احترام الشروط الطبيعية للتنافس الاقتصادي بين أصحاب العمل , أو عند تدخل الدولة لتوزيع الثروة الإنتاجية , أو محاولتها السيطرة على عملية الإنتاج أو التخطيط لكميات العرض والطلب التي تخضع لقوانين عفوية. ويعتبر كل من المفكرين "جون باتيست ساي " و"جون شارل ليونارد سيسموندييي " من أهم رواد هذه النظرية, ويعتبر " سسموندي " أول الذين وضعوا نظرية الأزمات في النصف الأول من القرن التاسع عشر بعد أن انسلخ عن المدرسة الكلاسيكية التي كان ينتمي إليها.[2]

وعموما يمكن القول أن الاتجاه اللبرالي (النظرية الكلاسيكية والحدية) لم يعط أهمية لظاهرة الأزمة, معتبرا كل الاختلالات بين العرض والطلب سرعان ما سيتم تجاوزها بفعل قانون المنافذ لصاحبه "جون باتيست ساي" وعامل اليد الخفية لصاحبه "آدم سميث" ,

[1] Jacques Pavoine , les Trois Crises du XXe siecle, Ed Ellpses , 1994, p 30.

[2] فتح الله ولعلو , مرجع سابق الذكر , ص 119.

وسيكون على بعض المنظرين أن يبرروا بروز الأزمات بسبب تدخل غير سليم للدولة أو غياب تفعيل آليات الضبط .

المطلب الثاني : النظرية الماركسية :

يأخذ موضوع الأزمات بشكل عام أهمية جوهرية في أعما ل ماركس , فقد حلل ماركس الاقتصاد من وجهة نظر سوسيولوجية وتاريخية , وأساس هذا التحليل يعود بجذوره إلى الفلسفة المستوحاة عن هيجل HEGEL[1] .وقد إنطلق "كارل ماركس " في مؤلفه "رأس المال " من الاعتقاد بأن ظهور الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي أمر حتمي وطبيعي ناتج من تلك التناقضات الطبيعية التي تأسس عليها النظام الرأسمالي ذاته , فالتناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج (حقوق الطبقة البروليتارية الكادحة) والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج (الرأسماليين الذين تتراكم رؤوس أموالهم بسبب استغلالهم للعمال بعدم مقابلة أجرهم لقيمة العمل الذي يبذلونه في إنتاج السلع) إضافة للتناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي ستؤدي في النهاية إلى ظهور أزمة كبرى في هذا النظام الذي يقود إلى انهياره وفنائه النهائي ليحل محله النظام الاشتراكي كمرحلة انتقالية لتهيئة الظروف لحلول الشيوعية أين ستكون وسائل الإنتاج والثروات مشاعة وهذا سيؤدي إلى غياب الطبقية[2].

إن الأزمات الاقتصادية وفقا لماركس هي أزمات إفراط في الإنتاج ، نشأت في ظروف أسلوب الإنتاج الرأسمالي وهي لا تتكرر إلا في ظله , وتكمن أسباب الأزمات في طبيعة أسلوب الإنتاج هذا , وتتحدد وفقا للقوانين والتناقضات المميزة له [3].كما أن للأزمات الاقتصادية وفق النظرة الماركسية عدة خصائص , فهي أزمات حتمية لا مفر منها , وهي اجتماعية بمقدار ماهي اقتصادية , ومغيرة للبنية على الأقل إن لم تكن مزيلة

[1] جيمس بيرك ، عندما تغير العالم , ترجمة / ليلى الجبالي , الكويت , عالم المعرفة , 1994,ص 284.
[2] كارل ماركس ، رأس المال , ترجمة / راشد البراوي , القاهرة , مكتبة النهضة للنشر , 1947, ص ص 14, 17.
[3] النظرية الماركسية اللينينية , الاقتصاد السياسي للرأسمالية ,ترجمة/ ماهر عسل , الاتحاد السوفييتي سابقا , دار التقدم للنشر, 1672, ص 288.

لها , فالأزمة هي فوضى واختناق الأسواق وإفلاس و بطالة[1]. كما أن الأزمات هي ظواهر تتكرر على نحو دوري لدرجةٍ ما في الاقتصاد الرأسمالي , وترجع الأزمات النقدية_ المالية للرأسمالية وفق هذه النظرة إلى احتدام مجموعة من تناقضات الرأسمالية المعاصرة , ومن بين هذه التناقضات [2] التناقضات والنزاعات الاجتماعية والاقتصادية , فشدة الأزمة النقدية في بداية السبعينيات قد جرت في ظروف التضخم المالي المتزايد للدولار , من خلال الإصدار المفرط للنقود الورقية لتغطية النفقات الحربية في المقام الأول ويعتبر سباق التسلح السبب الرئيسي في الهزات التي تجتاح المجال المالي والنقدي , الأمر الذي يعتبر في حد ذاته دليلا على عدم استقرار الاقتصاد الرأسمالي , ويتمثل ذلك في نمو مديونية الدول وانخفاض القدرة الشرائية للعملات والتذبذب المستمر في سعر العملة , وعجز ميزان المدفوعات[3] .

- التناقضات المرتبطة باحتدام الصراع في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بين مراكز الامبريالية , نتيجة لفعل قانون تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي في البلدان الرأسمالية .
- التناقضات المعبرة عن التضارب بين الاحتياجات الموضوعية للتنمية الدولي وبين الأشكال الرأسمالية الحديثة للعلاقات النقدية , ذلك أن التدخل النشيط للدولة الرأسمالية في مجال العلاقات النقدية والمالية ومحاولات تنظيمها لا تتساير مع الطابع العفوي لنمو العلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالية .

فالاتجاه الماركسي ينبني على منازعة إيديولوجية للنظام الرأسمالي باعتباره ينطلق من تناقض تاريخي الثنائية (العمل والرأسمال) التي يستند إليها التراكم والتطور, ويعتبر هذا التناقض يؤدي بالضرورة إلى اتساع الهوة بين مستوى الإنتاج (وفرة الإنتاج)

[1] دانييل أرنولد, تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم ,تر/ عبد الأمير شمس الدين, ط1, بيروت , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , 1992 , ص ص 138 _ 139.
[2] المرجع نفسه , ص ص 502, 506.
[3] نفس المرجع, ص312.

ومستوى الاستهلاك (جمود الاستهلاك) وإفقار الطبقة العاملة مما يؤدي إلى الأزمات الاقتصادية . فنجد أن كارل ماركس ينطلق من القيمة التي يربطها بالعمل ويعتبر أن مالك وسائل الإنتاج (الرأسمالي) يستولي على ناتج مجهود العمل (العمال) عبر(فائض القيمة) ويقوم بتوظيفها في عمليات الاستثمار (التراكم) فيرتفع مستوى الإنتاج (فائض الإنتاج) في حين تبقى الأجور في مستويات منخفضة فتنقص القدرة الاستهلاكية للطبقة العاملة ويتسع تفقيرها ، ويؤدي ذلك إلى الأزمات الواحدة تلو الأخرى إلى أن يصل النظام الرأسمالي إلى حدوده فينهار ويزول . فالرأسمالية من خلال حركيتها تؤدي عبر الازدواجية التي تستند إليها إلى نقص الاستهلاك لدى العمال ووفرة الإنتاج , وتلعب الأزمات دور ضبط الحياة الاقتصادية إلى أن تصل هذه الأخيرة إلى الأزمة الكبرى المطيحة بالنظام الرأسمالي (وكان ماركس يعتبر أن ذلك سيحدث في البلدان القطبية وعلى رأسها آنذاك بريطانيا)[1].

ولكن رغم منطقية ماركس النظرية، إلا أنه كان أسير الكتب، التي كان منكبا عليها في مكتبة المتحف البريطاني في لندن. فالرأسمالية نظام عملي، قادر على تحوير نفسه بما يخدم مصالحه في النهاية. خلال الأعوام من 1929 ــ 1933، عانت أميركا من أزمة اقتصادية خانقة، ظن الجميع معها أنها الأزمة الكبرى للنظام الرأسمالي التي تحدث عنها ماركس[2]. فقد بينت مجريات التاريخ أن تنبؤات ماركس لم تتحقق وأن الرأسمالية لم تنمح من الدول البلدان المتطورة ، بل إن الرأسمالية وجدت في الظاهرة الإمبريالية نفسا جديدا قبل أن يأتي تدخل الدولة ليساهم في تدعيمها و استمراريتها كما حدث بعد أزمة الثلاثينيات . لكن إبراز محدودية التوجه الإيديولوجي لماركس لا يعني تجاوزا مطلقا لتحليلاته الاقتصادية , إذ أنها لا تزال تمثل مرجعا علميا ذي أهمية , ويتجلى ذلك في

[1] فتح الله ولعلو، مرجع سابق الذكر ، 2009, ص 120.
[2] تركي الحمد ," طيف ماركس" ، جريدة الشرق الأوسط , العدد 11086, ابريل 2009, في23نوفمبر 2012:
http://classic.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=513902&issueno=11086

المكانة التي أعطاها للعمل كأساس للتنمية والتراكم أولا , وإبرازه مخاطر الهوة بين العرض والطلب (قوى الإنتاج , مستوى الأجور) ثانيا.

المطلب الثالث : النظرية الكينزية :

بدأت الأفكار الكينزية في الظهور عقب أزمة (الكساد الكبير) التي تعرضت له البلدان الرأسمالية خلال الفترة (1929_ 1923) , والذي أثبت فشل النظرية النقدية الكلاسيكية وإخفاقها في حل المشاكل الاقتصادية والتي من أبرزها تفشي البطالة , وهبوط مستوى الإنتاج واضمحلال النشاط الاقتصادي , وقد ظهرت أفكار " كينز " في التحليل النقدي على شكل انتقادات وجهها للنظرية الكلاسيكية , وقد مر التحليل الكينزي في تطوره بثلاث مراحل هي [1]:

1_ **المرحلة الأولى** : وتتمثل في تحليله للنقود عام 1930 حيث قدم تحليلا محدودا للنقود تضمن التشكيك في صحة النظرية الكمية للنقود .

2_ **المرحلة الثانية** : وهي تلك التي قدم فيها تحليلا مفصلا عن تفضيل السيولة عام 1937.

3_ المرحلة الثالثة : وقد جاءت في مقاله المنشور عام 1937 في المجلة الاقتصادية عقب النقد الذي وجهه بعض الاقتصاديين للنظرية العامة أمثال(أوهلين و روبيرتون) وقد كان المقال منصبا على التحليل الخاص بالطلب على النقود .

أما فيما يخص الافتراضات التي تقوم عليها النظرية الكينزية فإنها تتمثل فيما يلي :

1_ أن الاقتصاد الخاص غير مستقر , وبالتالي لا يمكن أن يتحقق التوظيف الكامل وذلك لان التغيرات في توقعات الأعمال ينتج عنها عدم الاستقرار في الاستثمارات .

[1] محمد ضيف الله القطابري , دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية , دار غيداء للنشر والتوزيع , 2011, ص 46.

2_ قوى التصحيح الذاتي ضعيفة وبطيئة , لأن مرونة الأسعار منخفضة بسبب عدم كمال الأسواق, وسيحتاج الاقتصاد لوقت طويل لاستعادة التوازن لوحده بدون تدخل , مما قد ينتج عن الوقت اللازم لاستعادة التوازن سلبيات غير مقبولة اجتماعيا وسياسيا .

3_ الإدارة النشطة للطلب ضرورية وخصوصا عندما تظهر على الاقتصاد القومي علامات الانكماش والتراجع [1].

ينطلق التحليل الكينزي من مقاربة كلية أو ماكرو اقتصادية (من الطلب الكلي على مستوى الاقتصاد الوطني) والذي يعتبر أنه يتحكم في مستوى الاستخدام , ومتى كان الاقتصاد في مأزق وكان مستوى البطالة مرتفعا يكون من الضروري الرفع من مستوى الاستهلاك ومن مستوى الاستثمار, وسيكون على الدولة أن تلعب الدور المحوري في الرفع من مستوى الطرفين المكونين للطلب عن طريق الإنفاق الحكومي والرفع من الأجور لتكون في مستوى الإنتاجية وتخفيض معدل الفائدة , فهذا هو ملخص المعالجة الكينزية التي استعملت لإخراج المنظومة الاقتصادية من أمة الثلاثينات , وهذا هو التوجه الذي طبع السياسات الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات [2].وتقوم النظرية الكينزية في شرحها للأزمات الاقتصادية على الاعتقاد بأن الأفراد كلما ارتفع دخلهم يدخرون أكثر حيث يلجئون للاستهلاك فقط بالنسبة التي تتجاوب وحاجاتهم الأساسية , ليوجهوا الباقي للادخار, ويفسر كينز هذه الظاهرة بالعامل النفساني أو قانون " ميل الناس للادخار "[3] . ومن جهة أخرى يرى أن الناس لهم دوافع نفسية للتعلق بالنقود فكلما احتفظوا بها و رفضوا إنفاقها أدى ذلك إلى فيض في الادخار ما ينتج ارتفاع في معدلات الفائدة في السوق وأمام هذه الأوضاع تنتج ظاهرة "عدم كفاية الطلب"[4] . أي تراجع الطلب على السلع الاستهلاكية التي تنتجها المصانع والشركات بسبب العوامل النفسية للأفراد الذين

[1] المرجع نفسه , ص 48.
[2] فتح الله ولعلو , مرجع سابق الذكر , ص ص 122 , 123.
[3] عبد اللطيف بن أشنهو , مدخل إلى الاقتصاد السياسي , الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , 2000, ص 408.
[4] المرجع نفسه , ص 410.

يفضلون الادخار على الاستهلاك , ما يؤثر على الفعالية الحدية لرأس المال , حيث يعي المستثمرون مخاطر الاستثمار في هذه الظروف ما يجعلهم يبنون توقعات مستقبلية متشائمة ما حيال مردود استثماراتهم وبالتالي تتراجع نسبة الاستثمارات وتتزايد أعداد البطالة, وبتفاعل كل هذه المتغيرات تنفجر الأزمة الاقتصادية , فإذا قل الاستهلاك قل الاستثمار وكلما تراجع الاستثمار يتأثر مستوى التشغيل فتظهر الأزمة [1].

كما بين كينز أن هناك ثلاثة دوافع لاحتفاظ الأفراد والمشروعات بجزء من مدخولهم في شكل سيولة هي :

1_ دافع المعاملات : يعتمد هذا الدافع حسب التحليل الكينزي على النمط الزمني بين استلام الأفراد للدخل وإنفاقه , وبالنسبة للمشروعات يعتمد على الوقت الذي يفصل بين نفقات المشروع وبين متحصلاته , كما يعتمد هذا الدافع أيضا على مدى انتشار المؤسسات المالية في المجتمع , حيث يقل طلب الأفراد والمشروعات للاحتفاظ بالنقود بشكل سائل في ضل مجتمع تتوفر به أعداد متزايدة من المؤسسات المالية . كما يوضح كينز أن طلب الافراد بدافع المعاملات يعتمد على مستوى الدخل ويتناسب معه طرديا[2].

2_ دافع الاحتياط : حيث يرى كينز أن الأفراد يحتفظون بالنقود لمواجهة ما قد يطرأ لهم من أشياء غير متوقعة في حساباتهم , ويحكم هذا الدافع عدة عوامل منها طبيعة الفرد وظروفه النفسية , حيث يقل طلبه للنقود في حالة تفاؤله ويزداد طلبه لها عندما تسيطر عليه حالة من التشاؤم , وأخيرا مدى نمو وتنظيم أسواق رأس المال حيث يقلل طلب الأفراد للاحتفاظ بالنقود كلما كان بإمكانهم تحويل الأوراق المالية إلى نقود بسهولة ويسر[3]

.

[1] HORN François, " la Théorie Economique Dominante Victine Collatérale de la Crise? " Revue Frocaise de Socio_ économie , n°2, février, 2010, pp 9,10.

[2] محمد ضيف الله القطابري, مرجع سابق الذكر , ص 50.

[3] فؤاد هاشم عوض , اقتصاديات النقود والتوازن النقدي , القاهرة , دار النهضة العربية ، 1974, ص 99.

3_ دافع المضاربة : يعتبر هذا الدافع ما تميز به تحليل كينز عن النظرية التقليدية , وهذا الدافع هو عبارة عن الفرق بين الثمن الحاضر للسندات وثمنها في المستقبل ، فعندما يتوقع الفرد أن أسعار الفائدة على السندات سيرتفع في المستقبل فإنه يقوم بزيادة مشترياته منها ويقلل ما بحوزته من النقود[1].

ولتجاوز وضعية الأزمات الاقتصادية دعى كينز لضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في أوقات الأزمة من خلال تنظيم مقدار الاستهلاك , وضخ السيولة النقدية في الأسواق , وتأميم البنوك, وإنقاذ الشركات الكبرى.

رغم أن النظرية الكينزية أحدثت تطورا كبيرا وتحليلا جادا في الفكر الاقتصادي الحديث , إلا أن البعض يرى أن الأفكار الكينزية احتوت على بعض القصور , حيث يرى البعض بأنها مجرد صيغة أخرى لنظرية كمية النقود تبحث كذلك عن تأثير كمية النقود في الأسعار , كما تحمل النظرية عنصر العمل مسؤولية زيادة النفقات وبالتالي الأسعار وبالتالي فإن تثبيت الأجور يعتبر العنصر الوقائي لمنع التضخم والمحافظة على قيمة النقود , مع أن زيادة الأجور يقابلها زيادة في الانتاجية وقد تفوق زيادة الأجور ومع ذلك ترتفع الأسعار مما يؤكد أن هناك عوامل أخرى تتسبب في رفع الأسعار .

[1] المرجع نفسه , ص 51.

المبحث الرابع :مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية:

إن مفهوم "الأمن " من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي ،لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب ، وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة ،يتعرض لتحديات و تهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها ،سواء تعلق ذلك بأمن(الدولة أو الفرد أو المجتمع) فهو احد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية . وقد عرف حقل الدراسات الأمنية نقاشات حادة بعد نهاية الحرب الباردة تدور أساسا حول محاولات توسيع وتعميق الدراسة في هذا المجال إلى قضايا ومسائل خارج نطاق الاهتمامات التقليدية المنصبة على الصراع العسكري بين الدول ،فالأمن لم يعد يقتصر على الفهم التقليدي المعني بحماية الحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري ،وإنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك تنطوي عل تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه.

ويبدوا أن أصل هذه الحوارات والنقاشات يعود بالدرجة الأولى إلى عجز المقتربات والأطر التحليلية العامة التي كانت توظف لتفسير وإدراك السلوكات والظواهر الأمنية التقليدية خلال فترة الحرب الباردة . وينحصر هذا الحوار عموما بين مقاربتين ،تدعوا إحداهما إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن وبالتالي حقل الدراسات الأمنية ليشمل مسائل تتعلق بالجوانب الاقتصادية ،البيئية ،و الديمغرافية ،سواء باعتماد المجتمع كموضوع مرجعي (الأمن المجتمعي)أو بالنزول إلى الفرد/الإنسان كموضوع للأمن في إطار عالمي شامل (الأمن الإنساني)،أما المقاربة الثانية فتختزل مفهوم الأمن في المجال العسكري وتعتبر قضية الأمن من صميم واختصاصات الدولة وحدها[1].

كما انه في جانب آخر استوجب موضوع إعادة ضبط مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى ضرورة إعادة صياغة السياسة الأمنية المتبعة حيث بعد ما كانت السياسة الأمنية للدول في فترة ما قبل الحرب الباردة تعتمد على المتغيرات العسكرية

[1] جمال منصر,""تحولات في مفهوم الأمن :من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف" ،
http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=51

لوحدها أصبح من الضروري إقحام الأبعاد الأخرى (الاقتصادية ،السياسية ،والاجتماعية) بحيث فرضت المتغيرات الجديدة على الدول إجراء تغييرات على محددات وأهداف السياسات الأمنية الجديدة للدول .

المطلب الأول: الاتجاه التقليدي للأمن :المرجعية الدولاتية وفوضوية النظام الدولي:(الواقعية والواقعية الجديدة):

منذ اتفاقية ويستفاليا "Westphalia "التي عقدت عام 1648 اعتبرت الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي ،وكانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية وذلك في غياب سلطات أعلى منها للقيام على تنظيم علاقاتها بعضها مع بعض ،وكان ذلك يعني النظر إلى "الأمن"على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول .وقد تبنت هذه الحكومات وجهة النظر القائل"إنه لا بديل عن البحث عن حماية نفسها في عالم يمكن وصفه بأنه عالم الاعتماد على الذات ".[1] ويمثل هذا الطرح الاتجاه الواقعي الذي ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات صراع قوة من أجل القوة international relatons is a struggle of power and for power ولا سيما منه الكلاسيكي.[2]

ترجع جذور الاتجاه الواقعي إلى كل من ثوسيديديس مؤرخ الحروب البيلوبونيزية التي جرت بين أثينا وإسبارتا ،وسان تسو الاستراتيجي الصيني ،والفيلسوف الايطالي نيكولا ميكيافلي ،والفيلسوف الانجليزي توماس هوبز،حيث ركز هؤلاء على جعل القوة والحالة الأمنية ،وصيانة الدولة لوجودها فوق كل اعتبار،والصراع على القوة في اعتبارهم دافع غريزي متأصل في الطبيعة الإنسانية،وانعدام الأمن في النظام الدولي يرجع في اعتقادهم إلى عدم وجود سلطة عليا تمنع الدول من استخدام القوة ضد بعضها البعض.[3]

---

[1] جون بيليس ،ستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية ،تر: مركز الخليج للأبحاث ،دبي ،الامارات العربية المتحدة ,مركز الخليج للأبحاث ،2004، ص 414.

[2] عبد الناصر جندلي،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ,الجزائر ,دار الخلدونية للنشر والتوزيع ,2007,ص133.

[3] تاكا يوكي ياما مورا, مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ،تر:عادل زقاغ, في27 نوفمبر2013: http://iraq.great _form.com/montada_ f5/topiq_ t232.htm

بناءا على هذه المقاربة فإن "الأمن " يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها ككيان سيد ،أي أن تضمن استقلالها السياسي وأن تحافظ على وحدة إقليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى ،ويفتقر لحكومة مركزية .انطلاقا من هذا يفترض المنظور الواقعي تحليلا نزاعيا للعلاقات بين الدول التي تتعارض إيراداتها حتما في سياق بحثها عن القوة ،البقاء ,والحفاظ على المكانة , لذا فالدول مشغولة دائما بآفاق الحرب أو باحتمالات الحرب وهي تعتمد على الوسائل العسكرية من أجل تحليل التهديد وتحقيق الأمن .فسياسة الأمن الوطني كما يرى "مورجانتو"morgenthou "**تنطلق من ضرورة التفاعل بين مختلف عناصر القوة التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح سياسة الأمن الوطني .إن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد قوتها** "[1]

من خلال هذا فإن أمن الدولة حسبهم مرتبط بمصلحتها الوطنية على اعتبار أن ظروف الحرب الباردة جعلت الدراسات في ميدان الأمن حبيسة المنظور الواقعي، فالمفكر الواقعي والتر ليبمان walter lipmann يرى أن "الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه "[2], فالدول إذا أرادت الحفاظ على أمنها يجب عليها الحفاظ على القيم الأساسية لوجودها ،والأمن حسب أنصار الاتجاه الواقعي هو تعزيز القدرات العسكرية وزيادة التسلح للدول .

ينطلق الواقعيون في تحليلهم لمفهوم الأمن من اعتبار أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، و هذا ما يجعل مسألة توفير و ضمان الأمن هو من ضمن اختصاصات و صلاحيات الدول دون غيرها من الفواعل الأخرى Other Actors

و الافتراض الواقعي الدولاتي التمركز: Stato–Centric يربط الأمن في إطاره الوطني الضيق "الأمن الوطني National Security " أي حماية الدولة من أي تهديد

[1] العايب أحسن "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1975ـــ 2006", (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر ،جانفي 2008) ,ص 17.

[2] Oliver(Richmond) "Broadening Concepts for the EU and the Mediterranean Rejion" http//www.vdj.ac.u k./els /reseaech/eme/publications/rechmond.htm.

خارجي يمس حدودها الإقليمية[1]، و بما أن الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى Anarchy أي غياب سلطة عليا تنظمه و تهيكله. مما يؤدي إلى عدم وجود قواعد قانونية تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية فإن الدول مضطرة للاعتماد على نفسها Self- help باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها Survival .

حيث يرى Raymond Aronأن طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للفاعلين(أي الدول) الحق الشرعي و العادل للجوء لاستعمال القوة بما أنه حتى في القديم كانت أعظم الحضارات تعتبر علاقات القوة و العنف هي العلاقات الطبيعية الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة[2]. كما أنهم يفترضون أن الدولة فاعل متجانس أو وحدوي unitary Actor أي أن المؤسسات والفواعل الفرعية المتواجدة في إطارها كلها خاضعة لها ولا يمكن لها أن تنافسها في صنع سياستها العامة ،وعليه فإن التحليل الواقعي للأمن يقوم على فكرة مفادها أن " **الدولة القومية هي الوحدة المرجعية للأمن**" Reference Object(وذلك للإجابة عن السؤال أمن من؟)" أي أن الأمن واجب التحقيق هو امن الدول فحسب ،وذلك بالحفاظ على استقرارها وبقائها ضد أي تهديد قادم من وراء حدودها[3] .

ومن جهة أخرى لايتردد كينيث والتز Kenneth Waltz في التأكيد على أن "الأمن هو الهدف الأول بالنسة للدول ،وأن ما يدفع لذلك هو الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ،فرواد المنظور الواقعي يعتقدون أن مصدر التهديد هو بنية النظام الدولي الفوضوية Anarchy ،ومضمون الفوضى هنا هو غياب سلطة عليا مشتركة تنظم علاقات التنافس بين الدول ،فالسياسة الدولية حسب "**مورغانثو**" ما هي إلا صراع من أجل زيادة القوة من جهة و تعزيز المكانة الدولية من جهة أخرى .

[1] محمود شاكر سعيد ،خالد عبد العزيز الحرفش ،مفاهيم أمنية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،2010،ص 16.

[2] Jeon jacques- roshes ,théories relation internationales,paris , montechresien,5éme édition,2004,p23.

[3] عبد النور بن عنتر ,البعد المتوسطي للأمن الجزائري ,الجزائر ,المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع,2005,ص18.

2ـ المعضلة الأمنية (المأزق الأمني) "Security Dilemma" the:الأمن في ظل الفوضى:

يعتقد الواقعيون (الجدد والتقليديون على حد سواء) أن الدول وحدات متشابهة similar units من حيث تمتعها كلها بالسيادة من جهة، وأدائها لنفس الوظائف من جهة أخرى، لذا فهي لا تتنازل عن وظيفتها الأمنية لدول أو لجهات الأخرى بل تسعى لتحقيقها بطريقة منفردة اعتمادا على ذاتها self-help لأنها لا تثق في الدول الأخرى كما أنها لا تدرك مدى حجم قدرات هذه الدول، لذا فهي تعمل على الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، هذا السعي يخلق شعورا بالتهديد لدى الدول الأخرى مما يجعلها هي الأخرى تدخل في التنافس للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة ، وهنا تدخل الدول في سباق نحو الأمن والقوة فكل دولة تسعى لتحسين قدراتها تحسبا لأي تهديد من قبل الدول الأخرى، هذا التفاعل الدائم بين الدول يطلق عليه الواقعيون **المعضلة الأمنية** [1] Security Dilemma, طرحت هذه الفكرة أولا من قبل "**جون هرتز john Herz** في خمسينيات القرن الماضي وقد شرحها "**هرتز**" كالآتي: "هي مفهوم بنيوي تسير فيه الدول وفق مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق حاجاتها الأمنية حيث ترى في سلوكها دفاعا وفي سلوك الآخرين تهديدا، ذلك أن الشك هو محرك التفاعلات الإستراتيجية الدولية" [2].

فالمعضلة الأمنية هي سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الأمن كما يراها "كين بوث" Ken Booth و "ويلر" Wheeler تنشأ "حين تُحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر)،أم كانت لأغراض هجومية (أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها)"[3].

[1] جون بيليس ،ستيف سميث، مرجع سابق الذكر ،ص 18.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص.20.

[3] .جون بيليس ,ستيف سميث, مرجع سابق الذكر,ص246.

يرتكز هذا المفهوم على فرضية أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها. وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين على الدول أن تعمل وفق مبدأ " كل لنفسه" لضمان بقائها. وفي إطار مسعاها لتأمين ذلك نجدها تزداد قوة يوما بعد يوم، لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى. وهذا بدوره يجعل الآخرين أقل إحساسا بالأمن، ويدفع بهم لتحضير أنفسهم لأسوأ الحالات فالدول لا تثق ببعضها فصـــديق اليـــوم قد يصبح عدو الغد على حد اعـــتقاد "**ميكيافلي**" [1]. ولأنه لا وجود للأمن المطلق والتام، فإن التنافس سيكون حتميا، وتكون النتيجة دوامة متصاعدة من انعدام الأمن بين وحدات المنتظم الدولي. من هذا المنطلق: "تصف (معضلة الأمن) ظرفا تبدو فيه الجهود لتحسين الأمن القومي كما لو أنها أعمال مهددة للدول الأخرى، فتؤدي بالتالي إلى خطوات عسكرية مضادة. وهذا بدوره قد يقود إلى انحدار واضح في الأمن بالنسبة للدول جميعها"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن "الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة" Neorealism security studies تؤكد على أن معضلة الأمن تنشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول .

إن هذا الطرح الواقعي للأمن قد لقي اعتراضا من العديد من دارسي الأمن خاصة من طرف البنائيين ومدرسة كوبنهاغن . لكن أول اعتراض يعود إلى الأستاذ كارل دويتش في كتابه " الجماعة السياسية والفضاء شمال الأطلسي " الذي نشره عام 1957 , وإن كان دويتش في هذا الكتاب قريب من الوظيفية نوعا ما فغن تمييزه بين نوعين من المجتمعات الأمنية (الموحد و التعددي)اعتبر إنجازا من طرفه في مجال الدراسات الأمنية خاصة وان أفكاره جاءت مناقضة لتيار الواقعية المسيطر آنذاك .

[1] Ken Booth and Steve Smith ,"International Relations Theory Today" , (USA, the Pennsylvania, state university Press , 2nd ed ,1997),p 176.

[2] مارتن غريفيش ,تيري أوكالاهان ,المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ,تر:مركز الخليج للأبحاث ,دبي ,مركز الخليج للأبحاث،2008،ص 389.

المطلب الثاني : المفهوم الموسع للأمن عند مدرسة كوبنهاغن :

كان لنهاية الحرب الباردة تأثيرا بالغا على الدراسات الامنية حيث أثبتت فشل أو محدودية التصورات التقليدية المتمثلة أساسا في التصور المتمركز حول امن الدولة والذي يتحقق بالقوة العسكرية ,لكن ومع بروز تهديدات جديدة صادرة في أغلب الأحيان من داخل الدولة لم تعد القوة العسكرية وحدها تكفي ولم تعد الدولة هي من يجب أن تؤّمن بل صارت وظيفتها تأمين الفرد , وهذا ما حاولت مدرسة كوبنهاغن أن تفسره في إطار طرح الأمن المجتمعي .

تعتبر مدرسة كوبنهاغن ورائدها الأستاذ " باري بوزان " أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية , وقد انطلق " بوزان " ومدرسة كوبنهاغن من الإرادة في تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية والمقاربات الكلاسيكية في العلاقات الدولية , وذلك عن طريق مد مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري الصرف وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدول فقط.

إن تجديد الدراسات الأمنية الذي انفرد به باري بوزان ينطلق من عدم اقتناع، وكذا الحاجة إلى تكييف النظرية مع حقيقة وواقع العالم المعاصر، فتحول هذا الانفراد إلى عمل إبداع واستحواذ، حيث مهد الطريق للدراسات النقدية للأمن بداية من ثمانينيات القرن الماضي، كون الانطولوجيا الموسعة للأمن أصبحت لامناص منها، حيث أن فكرة بقاء الدولة لم تعد مبنية على تهديد الفواعل العسكرية، لكن أصبح لزاما إدماج اعتبارات أخرى اقتصادية، سياسية، بيئية، ومجتمعية، فمدرسة كوبنهاجن أصبحت علامة مميّزة للأشغال والأبحاث المرتبطة بمعهد أبحاث السلام لكوبنهاجن Conpenhagen peace research Institute) التي قادها كل من باري بوزان وأول ويفر(OLE Weaver) وهذه المدرسة لا تمثل مجموعة من الباحثين بعينهم، وإنما تبيّن إطارا نظريا للدراسات

الأمنية عبر مجموعة محددة من النصوص التي اتبعّها خلال تسعينيات القرن الماضي[1]. وما يدخل في تميّز وتأسيس برنامج البحث لمدرسة كوبنهاجن، هو المفهوم الفرعي للأمن بين القطاعات الخمسة للأمن(عسكري، سياسي اقتصادي، مجتمعي وبيئي)، بالنسبة للمفهوم التقليدي للأمن وبالنسبة للمجال الفرعي للدراسات الأمنية، حيث ابتعد عن الانطولوجيا المادية التي هيمنت على حقل الدراسات الأمنية، والتي نسبت الأمن للقوة والإمكانيات العسكرية ،والاقتصادية، ولاختراق هذه النظرة الضيقة في الانطولوجيا المادية لمفهوم الأمن اقترح بوزان فكرة التوسيع وقدم المحاور الرئيسة التالية والمتمثلة في قطاعات الأمن[2].

1- القطاع السياسي:

يمكن تقسيم القطاع السياسي إلى بعدين، بعد النسق الدولي (وحدة، تفاعل، بنية)أو المستوى الداخلي(حماية الأفراد وضمان أمنهم)، إن بعد النظام الدولي يبدو أكثر أهمية للحديث عن الأمن الدولي، لأن حدود الأمن الوطني مرتبطة ومعرِّفة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، وهو شرط يمّكن من الحديث بكل مصداقية عن الأمن الوطني، فالوحدات السياسية تتطور في هذه البيئة وهي مهيكلة بهذا النظام في شكل بنية مزدوجة حسب وانت لكن تعني باختصار غياب سلطة عالمية مجسدة في حكومة، كما يمكن الإشارة أيضا إلى مشكلة الحدود في إطار القطاع السياسي لأمن الدولة، حيث تجد الكثير من الوحدات السياسية في المحيط وخاصة في إفريقيا والشرق الأوسط، صعوبات جمّة لشرعية الحدود الموروثة عن الاستعمار[3] .

[1] Salim Chena ,"l'Ecole de Copenhageue en Relation Internationales et la Nation de Sécurité Sociétal", " une théorie a la manière d'untington",n°4 institutionnalisation de la xénophobie en France , Mai 2008, Revue asylon(s)url de Référence : http: reseau terra. Eu/ article 750, html, 12.07.2011.

[2] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث،2009،ص25.

[3] Barry Buzan ,"Newpatterns of Global Security in the Tewty-Furst Century",international affairrs,n°3,(jul 1991)p, 439.

2- القطاع العسكري:

الأمن العسكري يخص مستويين، هما قدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول، وكذا مدركات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول، وكذا أنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. و يرى بوزان أن الدول الصناعية يمكن في أي وقت أن تتحول عند الضرورة إلى دول منتجة للأسلحة، فنسيجها الصناعي وتطورها العلمي والمعرفي يسمح بذلك وبكل يُسر.

3_ القطاع الاقتصادي:

يرى باري بوزان أن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة، والإمكانيات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول، واستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجّر عنها من اضطرابات اجتماعية، وضعف التماسك والتكافل الاجتماعي، العقوبات، ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات الإجرامية[1].

4_ القطاع المجتمعي :

يصنف الأمن المجتمعي كأحد أهم القطاعات الأمنية للدولة في إطار النظرة الموسعة والمعمقة للأمن، التي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن، ويتمحور الأمن المجتمعي حول ضمان تطور الجماعات في ظروف مقبولة دون المساس بلغتها، ثقافتها دينها، عاداتها، وهويتها بشكل عام[2]، ويعتبر تهديدا كل ما يعرض الهوية الجماعية والثقافية للمجموعة إلى الخطر. وما يشار إليه في غالب الأحيان كتهديد للأمن المجتمعي هو الهجرة، فقد يحدث وأن يذوب شعب في آخر جراء تدفقات الهجرة أو تسرب قيم ثقافية، لغوية.

[1] عبد الناصر جندلي , مرجع سابق الذكر , ص 102.

[2] –Dario Battistella ; Théories des Relations Internationales.5éme ed.Pari Montchrestien.2004.pp ,448,449.

5_ القطاع البيئي:

بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين مرجعيتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية 1،بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفيضانات، الجفاف التصحر... وتتمثل التهديدات الاجتماعية في كل ما يضر بالبيئة وسلامتها، وينتج أساسا عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيماوية، استتراف الثروات الطبيعية، مما يحدث اضطرابا وخللا في النظام الطبيعي وبنية الكوكب،كما يشير كل ارتفاع منسوب مياه المحيطات جرّاء ذوبان جليد القطبين الناتج بدوره عن خلل في المناخ، خطرا على مجتمعات الجزر في المحيط الهادي وجنوب آسيا، بحيث يمكن أن تتعرض للغرق والزوال[1].

إذا بناءا على التقسيم القطاعي للأمن الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن نستنتج أن الوحدة المرجعية للأمن تختلف باختلاف القطاع بمعنى أن:

1_ الدولة (خاصة قوتها المسلحة) وبعض الكيانات الأخرى هي الوحدة المرجعية للكيان العسكري.

2_ في القطاع السياسي: السيادة والقيم الايديولوجية التي تتبناها وتدافع عنها الدولة يمكن أن تكون الوحدة المرجعية في هذا القطاع .

3_ التمويل بالمواد الأولية يمكن أن يكون وحدة مرجعية للأمن في القطاع الاقتصادي .

4_ الهوية الجماعية لأمة ما أو لأقلية معينة يمكن أن تكون وحدة مرجعية للأمن المجتمعي.

[1] اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2011-2012،ص ص25 -34.

5_ الحفاظ على المحيط الحيوي وتنوعه في القطاع البيئي يمكن أن يكون وحدة مرجعية للأمن البيئي.

إذا كان المفكرون المنتمون لمدرسة كوبنهاغن قد أكدوا على اتساع وعمق الأمن من خلال تحليله قطاعيا , فإنهم أكدوا أيضا إدراكهم للأخطار من خلال استخدام موسع ومعمق للأمن , والتوسع غير المضبوط قد يؤدي للخروج عن موضوع هذه الدراسات إلى مجالات أخرى لا صلة لها بالأمن , لذا نجدهم يقترحون اقتصار مجالات الأمن على التهديدات التي تستجيب للشروط التالية:

1_ أن تتطلب معالجة التهديد وسائل خاصة مثل (استخدام العنف المشروع , القوة والسلطات الخاصة) وهي وسائل حكر على الدولة التي تمتلك صلاحية اللجوء إليها من أجل تحليل التهديد.

2_ أن تكون التهديدات وجودية أي يجب أن تؤثر على وجود وبقاء الوحدات المرجعية (الدولة , المجتمع, الانسانية , الفرد) .

مفهوم الأمننة وبناء التهديد (عند مدرسة كوبنهاغن) :

من الإسهامات الأصلية لمدرسة كوبنهاغن مفهوم "الأمننة" أو إضفاء الطابع الأمني Securitization المطور أساسا من طرف الأستاذ" أولي ويفر" وبدرجة أقل من طرف الأستاذ" باري بوزان" , وبالنسبة لدلالة مفهوم الأمننة فقد عرفه كل من " ويفر waever " و" بوزان buzan" بأن الأمننة هو اعتبارها للأمن" كفعل خطابي speech act " ناجح والذي يتم عبره بناء تذاتاني في مجموعة سياسية لمعالجة شيئ ما على أنه تهديد وجودي لقيم وحدة مرجعية معينة , للتمكن من اللجوء إلى تدابير استعجالية واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد , وقد أشار " ويفر waever " إلى ذلك بقوله :" **يمثل شيئ ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك** " [1].

[1] Ole Raever , " securitization and desecuritization ", " in Ronnie D, Lipschutz (ed) on Security, New York: Columbia,university , press, 1998 , P 6.

كما يمكن أن تعرف على أنها المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة[1].

إذن وفي اعتقاد" أولي ويفر " فإن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا عبر خطابات أمنية للأعوان الاجتماعيين الذين يتوصلون إلى أمننة رهان اجتماعي بفضل قوة اللغة والخطاب , وعبر تصويره كما وأنه قضية أمنية ظاهرية أو ضمنية , والحصول انطلاقا من هذا على حق معالجته معالجة غير عادية مقارنة بالرهانات الاجتماعية الأخرى التي ليست موضوعا لعملية أمننة والتي يتواصل التعامل معها بمعالجة سياسية روتينية عادية , فالحديث عن شكل ما على أنه أمني يعني حصر الخطاب حوله ضمن منطق تهديد / دفاع , مما يتطلب ضرورة تدخل الدولة ,فتقديم مسألة ما على أنها تهديد فعلي يعني القول كما يرى " بوزان " : " إذا لم نعالج هذه المشكلة فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى , لأننا لن نكون موجودين أو لن نكون أحرارا للتعامل معها بطريقتنا الخاصة , وتسمى هذه الطريقة نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة securitizing "[2].

ويعطي " ويفر " مثالا للهجرة التي أصبحت موضوعا لعملية أمننة خلال عشرية نهاية الثمانينيات إذ اعتبر المهاجرين كتهديد للهوية الوطنية بمعناها الثقافي , بالرغم من أن الهجرة قبل عملية أمننتها كانت تعالج بمقاربة اقتصادية طوال السنوات الماضية , حيث كان ينظر للمهاجرين كقوى عمل يمكن توظيفها والاستفادة منها اقتصاديا .

شكلت مدرسة كوبنهاغن حول مفهوم الأمننة قاعدة فكرية لدراسة لاحقة تبنت هي الأخرى بناء التهديد والطابع عبر الذاتي للأمن , هذه الدراسات بالأساس هي الدراسات النقدية التي تصنف كتيار ثالث في الدراسات الأمنية نظرا للإضافات والاختلافات التي ميزت مقاربتها للأمن مقارنة بالمقاربات الأخرى التي تعرضنا لها سابقا .

[1] Matt McDonald, "Sécurisation and the Constriction of Security ", un university of warwick, Europe kardidalupasats venskap, p69.

[2] Rita Ftaureck ," Securitization Theory and Securitization Studies", Journal of International Relations andDevlopment , 2006, p 3,; http; ll dx, doi , org , l 10, 1057l palgrave , jird , 1800072. ,

المطلب الثالث: المقاربة النقدية للأمن (ما بعد الوضعية) والتحول إلى مفهوم الأمن الانساني : يشترك النقديون مع البنائيين في الفكرة البنائية التي عبر عنها " ألكسندر وندت " حين اعتبر أن "الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد " , وأن الأفكار المشتركة أكثر مما هي محددة بقوى مادية , وأن هويات ومصالح الفاعلين تتحدد بواسطة هذه الأفكار أكثر مما هي معطاة من الطبيعة " . فالخطاب المهيمن والمقبول عن التهديدات يعكس بناءا سياسيا , بمعنى استجابته للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تأمين مجال أو مسألة معينة وكذا تحديد العدو , من هذا المنطلق يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الدولة أي هوية الطبقة المهيمنة بخلق ثنائية " نحن " و " الآخر " وبهذا يكون الخطاب هو من يجب تأمينه[1] . لهذا تذهب بعض الطروحات إلى تسمية الدراسات النقدية " بالبنائية النقدية " .

يعتبر " بيل ماكسويني bill maxweeney " أن الدراسات النقدية للأمن تمثل الدراسات الأكثر تركيزا مقارنة بالدراسات ما بعد الوضعية الأخرى للأمن , أما الأستاذ " ستيف سميث Steve Smith " يعتبر أن النقد الذي تقدمه هذه الدراسات للدراسات التقليدية للأمن هو الأكثر قوة والأكثر تناسقا , فالهدف الأساسي للنقديين في دراساتهم هو فتح النقاش حول معلم الأمن واحتمالات التفكير فيه بشكل آخر وليس التأسيس لمدرسة جديدة للتفكير في العلاقات الدولية .

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية النظرية النقدية تطلق على تيارين ماركسيين مختلفين في نظرية العلاقات الدولية هما " الغرامشية الجديدة و مدرسة فرانكفورت " , ونجد تأثيرا واضحا للأمنيين النقديين بأعمال الأستاذ " روبرت كوكس Roberte cox " (أحد أقطاب الغرامشية الجديدة) في تبنيهم لطرحه الذي يميز فيه بين نوعين من النظريات :

1_ النوع الأول : هدفه الأساسي هو إيجاد حلول لمشكلات الواقع والذي لا يسعى إلى تغييره سياسيا واجتماعيا .

[1] Helene viau ," la ٰhéorie Critique et le Concept de Sécurité en Relation Internationales ," available at: www. Er. Upama / noble / ccpes/ note8.htm.

2_ النوع الثاني : يحمل مشروعا لتغيير الواقع والمسمى بالنظريات النقدية أو كما يسميها " Steve Smith " بالنظريات التكوينية , ويرى النقديون أن دراستهم تنتمي إلى النوع الثاني نظرا إلى أنها تراجع مفاهيم النقدية للأمن وتراجع مفاهيم السياسات الواقعية والرؤية الوضعية التي تتعامل مع الواقع كما أنه معطى مسبق غير قابل للتغيير , فالنظريات هي دوما من أجل شخص ما ولهدف معين فجميع النظريات لها تصور , وتتبع هذه التصورات من وضعية في الزمان والمكان , وبدرجة أخص الزمان والمكان الاجتماعي والسياسي , فالعالم ينظر إليه من وجهة نظر معرفة بمصطلحات الأمة أو الطبقة الاجتماعية , بمصطلحات الهيمنة أو التبعية , بتصاعد أو أفول القوة ... بالخبرات السابقة وبالآمال والتوقعات المستقبلية[1] .

من هذا المنطلق يؤكد " روبرت كوكس " على أن النظريات ترى العالم من زوايا اجتماعية وسياسية محددة , وبذلك يرى أصحاب النظرية النقدية أن الحقائق هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة , ويبقى الهدف الصريح للنظرية النقدية هو التقدم في موضوع تحرير الانسان , وهذا يعني أنها " نظرية معيارية " لها دور تلعبه في النقاش السياسي .

وتضم الدراسات النقدية التي ظهرت سنة 1994 المفكر " أليكس ماكليود Alex Macleod " ومقاربة المفكرين الكنديين " كايت كروس Keith krouse و مايكل ويليامس Michael williams " وتشترك الدراسات الأمنية النقدية حسب الأستاذ " كايت كروس " في دراسة ثلاث مسائل أساسية هي:

1_ كيفية بناء التهديدات .

2_ بناء وحدات مرجعية للأمن (مواضيع الأمن) ودراسته .

3_ إمكانية تحول المعضلة الأمنية .

[1] Robert W Cox , "Social Forces , States and World Order: Beyond International Relations Theory , " in Richard littele and Michael Smith(eds) , Perspectives on World Politics , 3rd ed, New York : Routledge, 2006, p 394.

ويعتقد كل من "كروس " و " ويليامس " أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاث مستويات مختلفة , كأشخاص ، كمواطنين ، وكأعضاء في المجتمع و الإنسانية (كجماعة شاملة), ففيما يتعلق بأمن الأشخاص فالدولة تتبدى على أنها لا تستطيع احترام الحقوق الأساسية للأشخاص ، الحريات الشخصية ولا حتى ضمان المصادر الغذائية الضرورية ... اما فيما يخص أمن المواطنين فإن الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل التهديد الأساسي لأمن الأفراد ، وكون الأفراد أعضاء في الجماعة الإنسانية فإن الدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة كالتهديد البيئي والاقتصادي إذا لم تشكل هي ذاتها تهديدا شاملا للبيئة بواسطة أسلحتها النووية والكيميائية[1].

نقطة الانطلاق بالنسبة للدراسات النقدية للأمن هي البحث عن كيف يبنى التهديد ويعرف , فعلى غرار الأمنيين الموسعين (كوبنهاغن) يرى هؤلاء أن الأمن ليس واقعيا بل هو بناء اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية لغوية , وهو ظاهرة تنشأ تذاتانيا . ومثل الأمنيين الموسعين يرفض النقديون المسلمات الواقعية حول الأمن ويؤكدون على ضرورة توسيع هذا المفهوم نحو مجالات غير عسكرية لأن السباق نحو التسلح المتولد عن المعضلة الأمنية بين الدول أصبح يشكل عبئا أثقل يوم بعد يوم على اقتصاديات الدول ولم يؤد إلا إلى إنتاج مستويات عالية جدا من قدراتها العسكرية التدميرية دون أن يرفع من الأمن , ومن جهة أخرى فإن التهديدات اليومية المؤثرة على حياة ورفاهية أغلب الشعوب والأمم لا تنجم غالبا عن القوات المسلحة للدول المجاورة بل من الركود الاقتصادي , والاستبداد السياسي , ومن ندرة الموارد , من الصراعات الإثنية , ومن تدمير البيئة والأمراض والجريمة .

إن توسع دائرة التهديد بالطريقة السابقة لابد أن ترافقه بوجهة النظر النقدية مراجعة الوحدة المرجعية للأمن, لذا يعتقد أنصار النظرية النقدية أن الوحدة المرجعية للأمن هي الفرد أو الإنسان وليست الدولة , وذلك في سياق ما أصبح يواجه أمن الأفراد من مصادر تهديد لم تعد الدولة المسئول الوحيد عنها كما لم يعد في مقدورها التعامل معها بمفردها .

[1] Keith krouse and michael williams , "Frome strategy to Security , fondations of crtical Security Sstaudies , " incritical security studies . conscepts and cases , uK : ucl press. 1997. Pp, 44,45.

فالدولة كما يرى" دانييل بل Danial bell قد غدت بعد الحرب الباردة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى "[1].

بالعودة إلى المقاربة النقدية فإن ما يميز الصيغة الجديدة لمفهوم الأمن في هذه المقاربة هو اشتراط النقديين الانطلاق من شرط " **الانعتاق** " , هذا ويعود مفهوم " الانعتاق " إلى المفكر النقدي هوركهايمر الذي يرى أن النظرية النقدية تهدف إلى سعادة كل البشر , معتبرا مصطلح " الانعتاق " سبيلها الأوحد ...ويقصد بالانعتاق " حالة اجتماعية بلا استغلال ولا استعباد أين تتواجد حقيقة رعية أكثر اتساعا من الفرد إنها الإنسانية الواعية بذاتها "[2]. وكما يقول " كين بوث " : الأمن يعني غياب التهديد , و الانعتاق هو تحرير الأفراد من الاكراهات المادية و الانسانية التي تعيقه عن فعل ما اختاروا فعله في غياب هذه الاكراهات , فالحرب والتهديد بالحرب يشكلان إحدى هذه الاكراهات , إلى جانب الفقر غياب التنشئة , الاستبداد السياسي .

لا يمكن أن يكون الأمن انعتاقا إلا إذا كان متبادلا فالأمن الحقيقي من منظور نقدي لا يمكن التوصل إليه إلا بشرط أن لا يحرم أحد منه , فالأمن المستدام _ حسب هؤلاء _ لا يمكن أن يتحقق لشخص ما إلا بشرط ألا يحرم طرف آخر منه, وهذا ما يقود إلى القول بأن كل دولة مطالبة بإدراك غيرها من الدول ليس كوسائل بل كغايات في حد ذاتها , وهذا مناقض للطرح الواقعي للمعضلة الأمنية , وعليه وحده فقط ظهور جماعة سياسية أخلاقية , عالمية , كوسموبوليتانية (كما رأى إيمانويل كانت) تعلوا فوق أنانية الدول الوطنية ذات السيادة قادر على ضمان الأمن" كانعتاق " وعلى القضاء على المعضلة الأمنية .

[1] مازن غرابية , العولمة وسيادة الدولة الوطنية , (الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة) , من أعمال الملتقى الدولي , جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية والإعلام , 2004, ص7.

[2] Helene veau, la(Re)conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste, et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale(Montréal: center d'études des sciences politiques et étranges de sécurit é , 2000). P. 110.

مفهوم الأمن الإنساني :

مع سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة والاتجاه نحو سيادة النموذج اللبرالي الرأسمالي عالميا تصاعدت الفكرة الطامحة إلى إقامة دولة عالمية أو دولة قانون دولي المستوحات من أساسا من الفكر الإيتوبي (لكانت kante) والقائمة على ظهور جماعة كوسموبوليتانية , أخلاقية تحترم وتدافع عن حقوق الانسان , وقد تدعم هذا الطموح بالإرادة في تأسيس محكمة جنائية بداية من العام 1995 والتي سبقها إنشاء مكحمتين جنائيتين دوليتين خاصتين , الأولى خاصة بيوغسلافيا سنة 1993 , والثانية خاصة برواندا في سنة 1994 , لكن الفظائع الإنسانية التي حدثت في رواندا والمآسي التي أحدثتها النزاعات الناشئة عن تفكك يوغسلافيا , واعتداءات 11سبتمبر 2001 , أكدت خيالية هذه الفكرة وكذا خيالية الأفكار التي تنبأت بسلام عالمي بعد نهاية الحرب الباردة , ولهذا لم يعمر مفهوم الأمن كانعتاق طويلا وفقد طابعه العملي بعد أن فقد سنده في الواقع , وسرعان ما ترك مكانه إلى مفهوم " **الأمن الإنساني** " الذي استحدث كمفهوم جديد ضمن مفاهيم العلاقات الدولية .

يعود أول استخدام رسمي لمفهوم الأمن الإنساني إلى سنة 1994 , في التقرير الثاني للأمم المتحدة حول التنمية البشرية الذي حضره كل من وزير المالية الباكستاني الأسبق محبوب الحق والاقتصادي الهندي المعروف أمارتيان سن Amartiy Sen الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998 وقد أكد هذا المفهوم على حدوث نقلة مفاهيمية من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني , لأن هاجس النهاية النووية للعالم كما في فترة الحرب الباردة لم يعد مصدرا لخوف الأفراد بقدر ما أصبحت حياتهم اليومية بمختلف ظروفها مصدرا لهذا الخوف[1] . وقد عرف هذا التقرير الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية , والأمن متمحور حول الإنسان وحاجاته وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية مثل المجاعة والمرض والقهر السياسي واحتمالات الإنقطاع المفاجئ والضار لحاجات

[1] أمل مختار , "التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني" , الأهرام الرقمي , 2011, في نوفمبر2012:
http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=478981&eid=6744

الإنسان اليومية , ومن هنا حدد كل من " محبوب الحق و أمارتيا سن " أبعاد لأمن الإنسان حسب فلسفة الحاجات الإنسانية:

1_ الأمن الاقتصادي ؛ أي ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد.

2_ **الأمن الغذائي** ؛ أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد .

3_ الأمن الصحي ؛ أي ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها.

4_ **الأمن البيئي** ؛ ويقصد به حماية الغنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ عل البيئة من استدمار الإنسان.

5_ **الأمن الفردي**؛ ويعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة , الدول , الفواعل عبر الدولية ...إخ.

6_ **الأمن المجتمعي**؛ يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والقيم من العنف العرقي والطائفي .

7_ **الأمن السياسي** ؛ الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان[1].

ويقوم مفهوم الأمن الإنساني على مفهوم الأمن المستدام الذي يسعى إلى توفير الحماية لصالح الشعوب وليس لصالح أقاليم الدول , فالأمن الإنساني يرتبط قبل كل شيء بإشباع الحاجات الأولية والأساسية للأفراد ويتجاوز الأولوية الممنوحة من قبل الدول لإمكانياتها الدفاعية على حساب أمن أفرادها , وقادت هذه الفكرة على تحولات جذرية في صياغة السياسات العالمية لأنها تقتضي إعطاء الأسبقية لحاجات أمن الأفراد قبل الدفاع عن مصالح الدولة , وأبرز هذه التحولات هو ظهور مبدأ التدخل الإنساني حيث تلفت عقيدة

[1] امحند برقوق ," الأمن الإنساني ومفارقات العولمة , في 22نوفمبر2012 : - http://www.politics ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html

الأمن الإنساني الإنتباه إلى أنه " يستلزم تطبيق _ في ظروف معينة_ حق تدخل إنساني في الشؤون الداخلية للدول والذي يمكن أن يأخذ شكل أعمال عسكرية" أي استعمال القوة لوضع حد لانتهاك حقوق الإنسان[1], وعليه فإن الأمن الإنساني يكرس في جزء منه إرادة في التدخل ترتكز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.

وخلاصة القول أن مفهوم الأمن الإنساني جاء نتاجا لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة الحرب الباردة , وسجل بوضوح تجاوزا نظريا لمضامين الأمن التقليدية , التي كانت تتخذ من الدولة موضوعا مرجعيا لها , ليصبح الإنسان (الفرد) الموضوع المرجعي الأساسي للأمن , غير أن الحديث عن الأمن الإنساني كتصور نقدي للأمن بمضامينه التقليدية لا يعني قطيعة حقيقية مع أمن الدولة أو ما يعرف بالأمن الوطني , فالدولة هي المسئول الأول عن تأمين وضمان أمن الأفراد , وبالتالي المقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة لابد أن تقوم على التعاون مع الدولة وعبرها وليس بالتناقض معها .

[1] عبد الرحمان عبد العال , مفهوم التدخل الإنساني وإشكالياته , الأهرام الرقمي , في ديسمبر 2012 : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96314&eid=289

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي بدأ بعرض مفهوم الأزمات المالية والاقتصادية , ثم استعراض لأهم الأزمات المالية والاقتصادية التي واجهها العالم في العصر الحديث , ثبت لنا عدم استعصاء أي اقتصاد مهما كانت قوته على التعرض للأزمات الاقتصادية أو التأثر بها, وقد درسنا بعد ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت تظهر بوادرها في نهاية عام 2007, وبداية عام 2008, والتي شهدت تطورات متلاحقة , وأن جذورها قد تأصلت , كما استبانت المؤشرات الأساسية التي كانت ترشح لقيانها لمدة طويلة,كما استعرض الفصل أهم أسباب الأزمة , والتي على رأسها تسرب الضعف والفساد إلى الأجهزة الإدارية الواقعة على رأس المؤسسات المالية, خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية , وغيرها من الدول المتقدمة, وانفجار الفقاعة المالية في القطاع العقاري , بعد حمس سنوات متتالية من الازدهار في أسواق العقارات من سنة (2001إلى سنة 2006),وتضخم قيمتها ما نتج عنها كساد في أسواق العقارات , تبعه عجز المدينين عن سداد هذه القروض ما أدى إلى اندلاع الأزمة .

وثبت لنا أيضا أن الأزمة الاقتصادية العالمية ولدت آثارا سلبية بالغة على الاقتصاد العالمي , ما أدى إلى توافق الجهود الدولية في مواجهة هذه الأزمة , حيث تقاربت جهود الدول المؤسسة للنظام الرأسمالي في مواجهة هذه الأزمة, كما ثبت أيضا اهتمام المفكرين والباحثين بالأزمة والعودة إلى أهم النظريات التي قامت بتحليلها للكشف على أهم أسبابها.

كما تطرقنا إلى مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية , لنجد أنه من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف جامع للأمن , وهذا راجع إلى الاختلافات النظرية في تحديد مفهومه , فالأمن لم يعد محصورا في نطاقه التقليدي الضيق والمتمثل في استعمال القوة العسكرية , بل تعداه ليصبح ذو أبعاد جديدة مرتبطة بطبيعة التهديدات المحتملة كالإرهاب , والهجرة غير الشرعية , والجريمة المنظمة..., وهي تهديدات مرتبطة بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية و السياسية والبيئية والاجتماعية , وقد تبن بعض الدراسات نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية, ورغم صعوبة تحديد مفهوم موحد للأمن إلا أنه لا يمكن الاختلاف حول أبعاده الاقتصادية والاجتماعية , والثقافية ... لدى جميع الدول.

الفصل الثاني:

السياسة الأمنية للدفاع الأوروبي

المشترك والمستقل

واجهت أوروبا تحديا كبيرا لمكانتها على المستوى العالمي, واضطرت دولها في ظل عملية إعادة البناء الواسعة, التي شرعت بها, في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى إعادة تعريف مصالحها ودورها وآليات تحقيق تلك المصالح والاضطلاع بهذا الدور في ظل النظام الدولي الجديد, الذي كان آخذ في التبلور آنذاك, وقد كان الانخراط في هذا النظام كوحدة ,هو سبيل دول أوروبا الغربية لإعادة البناء وحيازة مكانة على السواء ,وكما يتبين من استقراء مخرجات تجربة التكامل هذه عقب مرور نحو نصف قرن على بدئها والتغير الكامل لمعطيات البيئتين الدولية والإقليمية اللتين أفرزتاها، فإنها حققت نجاحات هامة وبشكل خاص في ميدان التكامل الاقتصادي وضمان الرفاهية والنمو والاستقرار لشعوبها.

وبناءا على هذا فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث, حيث تم فيه التركيز على أهم المحطات التي قطعها الاتحاد الأوروبي في مسيرته نحو بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة ومستقلة بدأ بأهم المبادرات الأوروبية في مجال الأمن والدفاع , ومرورا بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ثم الوصول إلى الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في مجال الأمن.

المبحث الأول: المبادرات الأوروبية في مجال الأمن و الدفاع :

يعتبر الإتحاد الأوروبي أحد القوى المهمة في الساحة الدولية يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أبرزها سعيه إلى تدعيم تجربته الاتحادية وتفعيل دوره العالمي ليكون إحدى القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية ، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون أن يكون له علاقات مع غيره , هذا ما دفع بالدول الأوروبية خاصة منها فرنسا وألمانيا إلى تناسي الخلافات والمضي قدما نحو اندماج داخل تنظيم مؤسسي يتمتع بسلطة تعلو على سلطة الدول الأعضاء , أمام الأمل في تحقيق الاستقرار للشعوب الأوروبية التي عانت كثيرا من الاضطرابات والحروب المستمرة قامت الدول الأوروبية باقتراح مجموعة من المبادرات في مجال الأمن والدفاع ومن أهم هذه المبادرات إنشاء المجموعة الأوروبية للأمن والدفاع , واتحاد دول أوروبا الغربية .

المطلب الأول :إنشاء المجموعة الأوروبية للأمن والدفاع :

قدمت فرنسا على لسان وزير دفاعها مشروعا لإنشاء" المجموعة الأوروبية للدفاع " على غرار" الجماعة الأوروبية للفحم والصلب " الذي رحبت به الدول الأعضاء وشكل أساسا لمفاوضات بدأت في 15 فيفري 1951 في باريس.[1]

تأسس مشروع المجموعة الأوروبية للأمن والدفاع سنة 1950 , وكان مستمد من إرادتين فمن جهة ضرورة تقوية الدفاع الغربي بمساندة ألمانية ومن جهة أخرى إرادة الفدراليين الأوروبيين في تطبيق مبادئ إعلان وزير الخارجية الفرنسي شومان على المستوى العسكري , حيث اقترح شومان في 9 ماي 1950 إنشاء "جماعة أوروبية للحديد والصلب " التي كانت تهدف إلى تحقيق فدرالية أوروبية لضمان السلم وإلغاء الخلاف بين فرسا وألمانيا .

وقد كانت الانطلاقة في 11أوت 1950 أين كانت الحرب الكورية قد اندلعت , بحيث تبنى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك "ونستن تشرشل" فكرة الإنشاء الفوري لجيش

[1] حسن نافعة , "الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا "،مركز دراسات الوحدة العربية، 2004،ص 437.

أوروبي موحد مراقب ديمقراطيا ويعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا, وفي نفس السنة قرر مجلس منظمة حلف الشمال الأطلسي في اجتماعيه المبرمين في 15 وفي 26 سبتمبر 1950 على التوالي تبني إستراتيجية دفاعية إلى الأمام في حالة اعتداء سوفيتي ,لذلك كان على الحلف أن يتزود بقوى أكبر من تلك الموجودة , ولهذا طالب بإنشاء قوة مدمجة موضوعة تحت قيادة مركزية , فتم إنشاء القيادة العليا لقوات التحالف في أوروبا SACEUR ,وقررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل لصالح هذا المشروع شريطة أن يقوم الأوروبيون بالمجهود الكافي , كما قررت من جهة أخرى أن يساهم الألمان في عملية الدفاع عن الإقليم الألماني , حيث أن الأمين العام للولايات المتحدة الأمريكية تحدث عن ضرورة وجود ألمان بالزي العسكري لتقوية الحلفاء في أوروبا .[1]

وفي المقابل بقيت فرنسا البلد الغربي الوحيد الذي رفض تسليح ألمانيا ، لكن كان عليها تغيير سياستها ، فاقترحت مشروع المجموعة الأوروبية للدفاع CED ,وسميت المبادرة بخطة بليفان pleven المقدمة في 24 أكتوبر 1950 كتكملة لخطة شومان,[2] وهذا تفاديا لإعادة بعث الجيش الألماني حيث اقترح بليفان إنشاء جيش أوروبي مرتبط بمؤسسات سياسية لأوروبا الموحدة ,[3] أين تدمج كل القوات العسكرية على مستوى جسم مسلح تحت قيادة منظمة فوق قومية تضم محافظة ومجلس وزراء ومحكمة عدل وجمعية ، وهذا ما يعتبر مشاركة إضافية للبناء الأوروبي المقترح , حيث دعت الدول الستة (ألمانيا ,إيطاليا , فرنسا , بلجيكا , هولندا ,لكسمبورغ) التي ناقشت إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب إلى إنشاء مجموعة للدفاع بغرض تطبيق الاندماج في هذا المجال.

وقد قرر مجلس الخمسة في 20 ديسمبر 1950 دمج المنطقة العسكرية الناتجة عن اتفاقية بروكسل في منظمة حلف الشمال الأطلسي وقد عين الجنرال إيزنهاور القائد الأول للقوات البرية SACEUR .

[1] Jean Pierre Maury ,la Construction Européenne, la Sécurité et le Défense ,PUF, Paris, 1996,p93.
[2] Alfred Frish ," le Couple Franco Allemand ,Bilan et Perpectives" Défeense Nationale ,n°2,février,2003,p16.
[3] Paul Reuter ,organisation Européennes ,PEF, Paris, 1965,p52.

وفي فيفري 1951 فتحت بباريس أعمال ندوة حول إنشاء الجيش الأوروبي وتم التركيز على ثلاثة عناصر مهمة في الاتفاقية و هي :[1]

1- ضرورة إدراج الوحدات الوطنية في نفس مستوى الكتيبة في الجيش وفق الفقرة الثانية من المادة 68 , فالإدماج ليس كاملا , مع بقاء القوات البرية والبحرية تحت سيطرة وطنية .
2- عدم وجود أي خطر ناتج عن إعادة بعث الجيش الألماني ، بما أن الأمر يتعلق فقط بضباط ألمان .
3- تجريد الجيش الأوروبي من أي استقلالية إستراتيجية ، فحسب المادة الثامنة عشر القوات الأوروبية للدفاع ترجع إلى القائد الأعلى التابع للحلف يستعملها كما يريد إلا في حالة الرفض الجماعي للدول حسب المادة 77.

انتهت المفاوضات حول خطة شومان بالتوقيع في 18 أفريل 1951 بباريس على الاتفاقية المشكلة للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب CECA والتي دخلت حيز التنفيذ بدأ من تاريخ 25 جويلية 1952 , وتم التوقيع على الاتفاقية التي أنشأت CED في 27 ماي 1952 من قبل كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ [2],وقد تشكل الإطار المؤسساتي من مجلس وزراء يمثل الدول الأعضاء, ومحافظة اسندت لها مهمة الإدارة ومراقبة التشريع , وجمعية التي هي نفسها الجمعية المشتركة للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب CECA , لكن أضيف لها ثلاثة أعضاء لكل من ألمانيا , فرنسا , إيطاليا , كما أن المجموعة مزودة بمحكمة عدل والتي هي محكمة عدل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب CECA .

والخريطة رقم (1) توضح مراحل تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية للفحم والصلب منذ معاهدة روما 1957 إلى غاية 2004 .

[1] Georget Elgey , "le Non_ Débat sur la Défense Européenne " ,la Revue Militaire Historia,n°109 , Aout 2004.
[2] Nicola Rousselier, l'Europe des Traites, de Schuman à Delors, CNRS édition, Paris, 2007, pp131,139.

خريطة رقم (1): مراحل تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية من سنة 1957_2004.

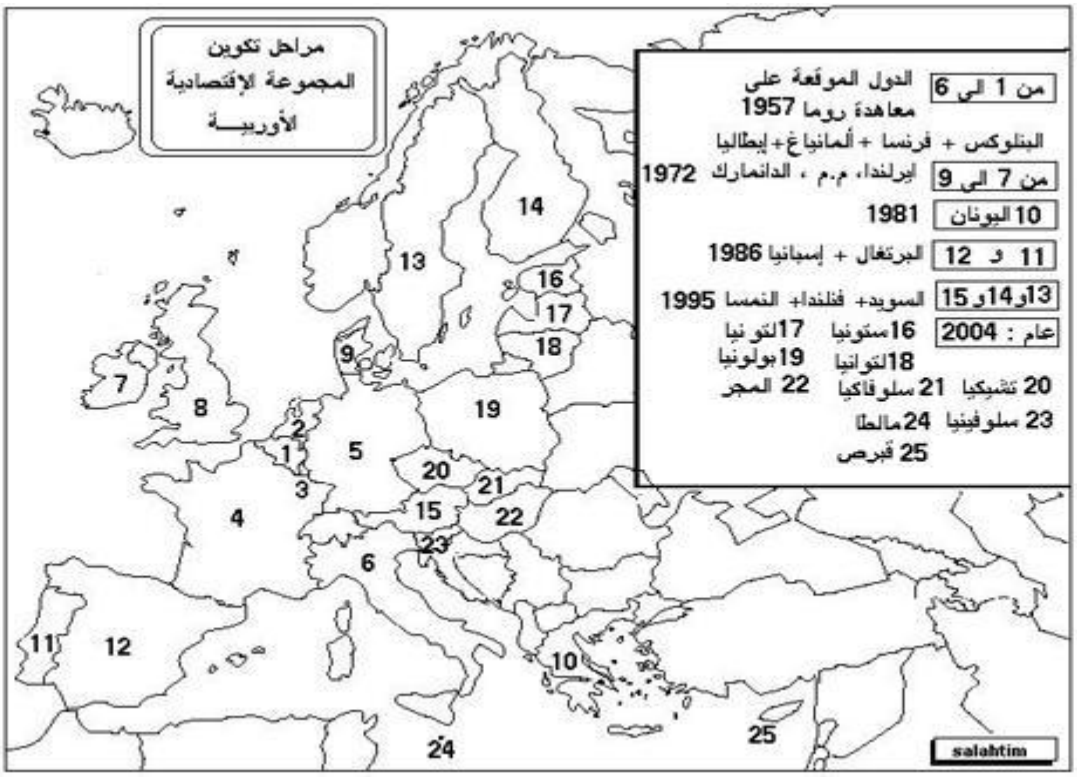

المصدر :http://histgeo.3oloum.org/t1296-topic

في هذه الفترة أثيرت مشكلة القوات العسكرية التي يجب أن تكون تحت سلطة سياسية أوروبية فعلية , وهذا ما اقتضى اقتراح إنشاء سلطة سياسية فوق قومية من قبل الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا, كما طلبت الجمعية الوطنية الفرنسية وضع الجيش الأوروبي تحت سلطة سياسية فوق قومية ذات صلاحيات محدودة , فقد كانت تأمل أن يكون للمجموعة الأوروبية مهمة امتصاص مؤسسات ومهام المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ومجموعة الدفاع في حدود سنتين وهذا ما يتطلب إعطاء أولوية للسلطة السياسية على السلطة العسكرية.[1]

كانت المجموعة الأوروبية للدفاع ذات طابع فوق قومي حسب المادة الأولى من الإتفاقية المؤسسة لها , كما أنها ذات طابع مجموعاتي حيث كانت تثبت نفسها بمؤسسات

[1] Philippe de Schootheete, la Coopération Politique Européenne, Labor, Bruxelles, 1986,p.13.

مشتركة وقوات مسلحة مشتركة وميزانية مشتركة , فقد ركزت ديباجة الاتفاقية على الدمج التام لكل من العناصر البشرية والمادية , كما كانت حلف دفاعي في خدمة دول أوروبا الغربية مبني على نظام عسكري قائم على جيش مشترك ومؤسس حسب مبدأ تقدمي يهدف إلى وضع هيئة أوروبية فدرالية أو كونفدرالية , كما أنها تحالف كلاسيكي , فحسب مبادئ هذا الاتفاق فإن أي اعتداء على دولة عضو يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الاخرى , كما أنها تحالف عسكري قائم على جيش موحد , فقد كان لها هدف تحقيق ذوبان القوى المسلحة للدول الأعضاء لتشكيل جيش مشترك , لكن مشاركة الدول الأعضاء في هذا الجيش لا يعني إلغاء الجيوش الوطنية .[1]

لكن المجموعة الأوروبية للدفاع باءت بالفشل , فقد أجهضت قبل ميلادها , ذلك لأن الأهداف المحددة كانت كبيرة جدا بالمقارنة بإمكانيات ومعطيات تلك الفترة , فقد وضعت الاتفاقية فترة ستة أشهر ابتداء من مشروع الجمعية في العمل كمدة يتم فيها تشكيل هيئة فدرالية , وهذا مستحيل وذلك نظرا للاختلافات التي كانت بين الدول الأعضاء من جهة , ومن جهة أخرى لاعتبار الوضع الذي كانت تعاني منه أوروبا, فهذه الدول لا تزال تعاني من مخلفات الحرب العالمية الثانية , وقد بدأت التعاون التدريجي سواء لمحو المخلفات الاقتصادية للحرب أو لموجهة الظرف الجديد بعد ظهور الخطر السوفييتي والسيطرة الأمريكية , إذ يتعذر تحقيق إتحاد فدرالي في فترة جد قصيرة أمام كل هذه التحديات الكبيرة والمهمة , ويتعذر تكوين جيش أوروبي قبل تحقيق التكامل الاقتصادي , إذ إن أوروبا في الخمسينيات كانت لا تزال ضعيفة وعاجزة لكي تزود نفسها بدفاع خاص بها,[2] كما أنها باءت بالفشل بسبب رفض فرنسا لها لأنها تمس السيادة القومية الفرنسية .[3]

وعلى الرغم من أن المجموعة الأوروبية للدفاع فشلت من الناحية العملية إلا أنها تشكل على المستوى النظري نموذجا رائدا للاندماج الأوروبي على المستوى العسكري .

---

[1] راضية ياسينة مزاني , مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية , جامعة الجزائر 3 ,كلية العلوم السياسية والإعلام ,2010 .2011 ,ص28 .

[2] Jacque le Prette , " Les Péres de l'Euroupe , pensaient – ils à sa défense"?,' la défense de l'Europe une perspective historique , Addin , pars, 1996, p 128 .

[3] حسين طلال مقلد , محددات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة , "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ", المجلد 25, العدد الأول , 2009 , ص 622.

المطلب الثاني : إتحاد أوروبا الغربية :

نشأ إتحاد أوروبا الغربية عام 1948 بموجب معاهدة بروكسل تحت مسمى "معاهدة التعاون الاقتصادي والثقافي والدفاع الذاتي " وكان بين بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا , وبموجب اتفاقية باريس عام 1954 انضمت ألمانيا الفدرالية وإيطاليا للمعاهدة واتخذت مسمى "إتحاد غرب أوروبا" , وفي نوفمبر 1988 انضمت اسبانيا والبرتغال , وأخيرا اليونان سنة 1992 .[1] ومع توقيع معاهدة واشنطن 1949 أحيلت للحلف الأطلسي المسؤوليات العسكرية الواردة في معاهدة بروكسل , وبدأ الجدل الاوروبي حول الجدوى من وجود معاهدة بروكسل بعد انتقال المسؤوليات العسكرية للحلف ,[2]

وقد كانت أساسا موجهة ضد تهديدين : ذلك الناجم عن التوسع السوفياتي في أوروبا وعن الحرب الباردة , وذلك الذي تمثل في احتمال عودة ألمانيا إلى استراتيجيا عدوانية وخاصة أن الولايات المتحدة خططت لمشروع إعادة تسليحها , وقد كان الإتحاد منذ نشأته يهتم بالتنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي , وبقيت بنود المعاهدة غامضة فيما يتعلق بهذه المواضيع , إلا أن نشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية أفرغته من أهدافه الاقتصادية وبقيت بنوده الثقافية غامضة وسياستها الثقافية خالية من أي ميزانية , فانحصر نشاطه في المجال الدفاعي .[3] و تنص معاهدة بروكسل على مايلي :

- الدفاع عن أي دولة عضو تعرضت للعدوان على أراضيها .
- امكانية التدخل في حال حصل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين .
- تضمنت بادئ الأمر مهمة تشكيل قيادات مشتركة ولكن الحلف انتزع هذه المهمة .
- مهمة تنميط الأسلحة

[1] عماد جاد , حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة , مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية , مؤسسة الأهداف ,مصر , 1998, ص133.

[2] بلال قريب ,السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه - التحديات والرهانات - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية,جامعة الحاج لخضر , باتنة ,كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية ,2010, 2011, ص 58.

[3] محمد مصطفى كمال , فؤاد نهرا , مرجع سابق الذكر ,ص140.

كما تضم النصوص المتعلقة بإتحاد غرب أوروبا بروتوكولات معدلة ومكملة لاتفاقية بروكسل , حيث ص الديباجة على ضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة لتدعيم الوحدة وتشجيع الاندماج الأوروبي تفاديا للخطر الألماني , كما نجد ثلاث بروتوكولات تعتبر جزءا أساسيا من الاتفاقية وهي :

1- حول قوات إتحاد غرب أوروبا , حيث يحدد هذا البروتوكول القوات الجوية والبرية التي لايجب أن يتجاوزها الأعضاء في القارة الأوروبية .
2- متعلق بمراقبة الأسلحة , يهدف إلى تنظيم أسلحة الدول الأعضاء.
3- متعلق بوكالة لإتحاد غرب أوروبا, مهمتها مراقبة الأسلحة , وهذا بالعمل على التأكيد من احترام مبادرات الامتناع عن صناعة البعض منها. [1]

يعتبر إتحاد أوروبا الغربية أول منظمة سياسية ودفاعية غربية لكن المنظمات التي تلته لعبت الدور الذي كان مناطا به , فمعاهدة واشنطن أخذت على عاتقها مهمة تنسيق السياسة الدفاعية كما أنها نصت على التضامن بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية , وتمكنت الولايات المتحدة من أن تستبدل الحلف الأطلسي بحلف أوروبا الغربية , وأن تجعل المنظومة الأولى بديلة للثانية في كل ما يتعلق بالمهمات العسكرية والدفاعية , ولاسيما أنها لعبت الدور المحوري في توحيد القوى الغربية ضد المد السوفياتي , لهذا السبب عدل الميثاق من ليتضمن مبادئ اقتصادية وثقافية , وليكون منطلقا لتكامل أوروبي أشمل لا يقف عند حد السياسة الدفاعية , وثمة مهمة قام بها الإتحاد في الخمسينيات والستينيات هي التنسيق بين دول الجماعة الأوروبية وبريطانيا التي لم تدخلها قبل عام 1972 .[2] وكان الإتحاد هو الإطار الأفضل لتحقيق هذا التنسيق , والجدير بالذكر أن فترة السبعينيات شهدت ركودا للإتحاد الذي أصبح دوره هامشيا مقارنة بمؤسسات الجماعة الأوروبية وبالتنسيق السياسي والدبلوماسي الأوروبيين , وقد تدخل عاملان أساسيان في منتصف الثمانينيات من أجل أحياء دور الإتحاد وهما :

[1] راضية ياسينة مزاني , مرجع سابق الذكر , ص 43.
[2] محمد مصطفى كمال , فؤاد نهرا , مرجع سابق الذكر, ص 143.

*_ القانون الأوروبي الموحد الذي نص في المادة 30ـ 6 عل ضرورة إيجاد تعاون أوروبي في المسائل الدفاعية وفي الأبعاد الاقتصادية والسياسية للسياسة الأمنية .

*_ الزوال التدريجي لأسباب الحرب الباردة مع قمة ريكيافيك , ومع اتفاقيات ستارت لنزع التسلح , ما دفع الطرف الأوروبي إلى التساؤل على مصير التحالف الأطلسي في هذه المرحلة الانحدارية وعن البدائل المتوفرة للحماية الأمريكية .

أما بشأن العلاقة بين إتحاد أوروبا الغربية وحلف الشمال الأطلسي تنص المادة الرابعة على أنه " عند تطبيق الاتفاقية , تتعاون الأطراف المتعاقدة وكل المنظمات المنشأة في إطار اتفاقية بروكسل بشكل مباشر مع حلف شمال الأطلسي .. ولتفادي أي ازدواجية في العمل مع أركان جيش الحلف يرجع المجلس والوكالة إلى السلطات العسكرية التابعة للحلف بغرض الاستفسار عن أية معلومة أو رأي بشأن المسائل العسكرية ".[1]

أما من الناحية العملية فقد شارك إتحاد أوروبا الغربية بفاعلية كبيرة في أحداث البوسنة , إذ اشترك مع الحلف الأطلسي في الحظر البحري في الأدرياتيك , كما شارك في قوة البوليس التي تتولى إدارة مدينة موستار جنوب البوسنة والهرسك , كذلك يعتبر اتحاد أوروبا الغربية هو الجناح العسكري للإتحاد الأوروبي وهذا ما جسدته الفقرة 2 من المادة j4 من معاهدة ماستريخت "يطلب من اتحاد أوروبا الغربية والذي يشكل جزء أساسي من تطور الاتحاد الأوروبي بلورة وتجسيد القرارات ومهام الاتحاد والتي لها علاقة بمجال الدفاع".[2]

نستنتج مما سبق انه بالرغم من أن اتحاد أوروبا الغربية كان يهدف إلى التنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي وهذا ما بينته اتفاقية بروكسل المعدلة لكن له أولوية في الجانب الأمني المشترك , ولكن تبقى اتفاقية بروكسل المعدلة اتفاقية مساعدة متبادلة ودفاع جماعي لكن المذهب العسكري قائم على أنه ليس هناك فصل بين المحتوى

[1] نزار إسماعيل الخيالي , دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة , مركز الامارات لدراسات و البحوث والإستراتيجية , أبو ظبي , 2009, ص 34.

[2] De Maëstricht ,²eme éd, bruxlles : établissement de Emile bruylont Jim cloos etautres, " traite

الأوروبي و المحتوى الأطلسي للأمن , ويبقى حلف شمال الأطلسي يحوي اتحاد أوروبا الغربية وهذا ما يجعله يسيطر على ميكانيزمات دفاع الاتحاد.[1]

المطلب الثالث : مشروع المجموعة السياسية الأوروبية :

أراد شارل ديغول الجنرال الفرنسي إبعاد بريطانيا تجنبا لمنافستها في قيادة أوروبا ، كما أراد إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية , وهذا بضمان التعاون المنتظم لأوروبا الغربية في كل المجالات خاصة الدفاع , والملاحظ أن التعاون كان بين الحكومات فقط ولم يتسم بالطابع فوق القومي الذي أراد الأوروبيون تأسيسه , وكان اللقاء الاول بين رؤساء و وزراء خارجية الدول الأعضاء في باريس يومي 10 و11 فيفري 1961 , وقد اتسم بالخلاف بين الأطراف المشاركة فيه ,حيث رفضت هولندا المشاركة في اتحاد سياسي دون بريطانيا ,ورفضت بلجيكا المشاركة في حال غياب هولندا ونفس الشيء بالنسبة لإيطاليا , ولم تبق سوى لوكسمبورغ, أما اللقاء الثاني فكان في بون مابين 17و 19 جويلية 1961 , حيث بدأت هولندا تقتنع بإمكانية غياب بريطانيا , كما قبلت فرنسا فتح المجال مستقبلا لانضمام دول أخرى , وقررت الدول إعطاء شكل للإتحاد السياسي الذي عبر عنه ضمنيا في الاتفاقيات المشكلة للمجموعات الأوروبية وإقامة ندوات منتظمة هدفها توحيد السياسات لصالح اتحاد سياسي أوروبي , ولكن استمر الخلاف بين الدول وظهرت قطيعة عند لقاء وزراء الخارجية في 17 أفريل 1962 , وهنا اقترحت فرنسا مشروعين تحت اسم "فوشيه" , لكن فشلهما أدى إلى إبرام اتفاقية فرنسية ألمانية التي عرفت باتفاقية " الإليزيه ".[2]

1_ خطة فوشيه الأولى:

توالت اجتماعات رؤساء الحكومات الستة (فرنسا, ألمانيا ,بلجيكا , إيطاليا , لكسمبورغ ,وهولندا) في شهر فيفري 1961 في باريس ثم في بون شهر جويلية 1961 حيث تم

[1] هناء عبيد , الخبرة الأوروبية في احتواء دول شرق و وسط أوروبا في المنظمات الأمنية : الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة , مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية , القاهرة ,2001, ص 100.
[2] راضية ياسينة مزاني , مرجع سابق الذكر , ص 46.

تحديد لجنة حكومية مكلفة بتحضير مشروع اتفاق تحت رئاسة "كريستيان فوشيه" , الذي كان في تلك الفترة سفير فرنسا بكوبنهاغن .[1]

وقد شهدت الأشهر الأخيرة لهذه السنة(1961) عدة مفاوضات في هذه اللجنة انتهت بوضع أول مشروع للاتفاقية في 2 نوفمبر 1961 عرف باسم "خطة فوشيه" وكان الهدف منه إنشاء اتحاد ذو سياسة خارجية مشتركة , سياسة دفاعية مشتركة , ويتعرض كذلك للتعاون بين الدول الستة في مجال التعليم والثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان ,[2]حيث يقترح في المادة الأولى منه إقامة إتحاد دول قائم على احترام شخصيات شعوب الدول الأعضاء وتساوي الحقوق والواجبات , وحدد لهذا أربعة أهداف :

- سياسة خارجية مشتركة ذات مصالح مشتركة .
- تعاون في مجال العلوم والثقافة .
- الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية.
- تدعيم أمن الدول الأعضاء ضد أي اعتداء وهذا بفضل تبني سياسة دفاع مشتركة , وتعتبر أهم نقطة جاءت في المادة الثانية.

وقد نصت الخطة على وضع ثلاث هياكل هي : المجلس , الجمعية البرلمانية, الجمعية السياسية .

فشل المشروع بسبب اختلاف الدول حول الطابع فوق القومي والعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتحديد سياسة الدفاع والمشاركة البريطانية والعلاقات مع منظمة حلف الشمال الأطلسي.[3]

2_ خطة فوشيه الثانية :

اقترحت فرنسا مشروع جديد عرف بخطة" فوشيه الثانية "بتاريخ 18 جانفي 1962 حيث تم في هذا المشروع اقتراح تعديل جملة من النقاط هي :

[1] François visne , l'Europe ؛olitique , ABC de l'Europe , vançon , paeis , 1967, p 214.
[2] Philipe de schootheete , op ,cit , p 15.
[3] Alfred Srisch , op, cit , p 16

- أن تتكون الجمعية السياسية من ممثلين محددين من قبل كل دولة عضو وليس من موظفين سامين .
- أن تتوسع صلاحيات الجمعية لمسائل السياسة الخارجية , الدفاع , و التعليم .
- أن تتوسع صلاحيات الاتحاد للاقتصاد .

هذا الاقتراح الفرنسي لم يضع حلولا عملية للمشاكل الجوهرية التي طرحت من قبل , لهذا اتفقت الدول الخمس على مشروع تم عرضه في 20 جانفي 1962 كرد فعل على المشروع الفرنسي , ومن أهم ما جاء في هذا المشروع ما يلي :

- تبني سياسة دفاع مشتركة في إطار حلف شمال الأطلسي, حيث يكون الأمين العام مستقلا عن حكومات الدول الأعضاء وله حق المبادرة .
- عمل الجمعية على تقديم الآراء والمصادقة على الاتفاقيات .
- إضافة هيكل جديد وهو المحكمة العليا للمجموعات .
- إدماج الاتحاد الأوروبي والمجموعات في إطار مؤسساتي واحد .[1]

لم تقبل بهذا المشروع إلا ألمانيا أما باقي الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية فإنهم رفضوا إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية , باعتبار أن الدفاع الأمريكي عن أوروبا لا يمكن النقاش حوله , وبالتالي فإن هذا المشروع لم ينجح في إيجاد سياسة أمنية أوروبية مشتركة .[2]

3ــ اتفاقية الإليزيه :

لما كانت ألمانيا هي الوحيدة التي قبلت بمشروع " فوشيه " فإن الجنرال الفرنسي شارل ديغول وقع مع المستشار الألماني " أديناور" عل اتفاقية "الإليزيه" في 22 جانفي 1963 , وقد نصت هذه الاتفاقية على ما يلي :

[1] راضية ياسينة مزاني , مرجع سابق الذكر, ص 49.
[2] Pascal Fotaine , l'Union Européenne , (France Editions du Senil , Mai 1994) , p 95.

• أن يجتمع الرئيس الفرنسي بالرئيس الألماني مرتين على الأقل في كل سنة , ويجتمع وزراء خارجية الدولتين مرة كل ثلاثة أشهر من أجل العمل على تطبيق خطط التعاون بينهما .

• أن يجتمع وزيرا دفاع الدولتين مرة كل ثلاثة أشهر بالإضافة إلى التنسيق بين بين الدولتين في الشؤون الدبلوماسية المتعلقة بالوحدة الأوروبية ,(شؤون الحرب الباردة , وشؤون حلف شمال الأطلسي), كما اهتمت الاتفاقية بالتعاون في الشؤون العسكرية , والانتاج المشترك لبعض أنواع الأسلحة كالطائرات المروحية والمدافع المضادة للدبابات وغيرها .[1]

وقد كان الهدف المرجو من كل هذه اللقاءات إمكانية التشاور بخصوص كل المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية , ولكن رغم تعدد اللقاءات لسنوات إلا أن هذا لم يفتح المجال للوصول لأوروبا مستقلة كما أرادا ديغول.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة :

شهدت منطقة شرق ووسط أوروبا تحولات عديدة مع العقد الأخير من القرن الماضي ،ما جعل من دول الإتحاد الأوروبي تبدأ بالتحرك الفعلي والعملي لامتلاك سياسة خارجية وأمنية مشتركة ،وكانت الأهداف الأولية في مجالي الأمن والسياسة الخارجية تتمثل في الحفاظ على التعاون الاقتصادي وبناء سياسة أوروبية للدفاع تقود فيما بعد إلى دفاع أوروبي مشترك ومستقل .

بدأت دول أوروبا الغربية بالبحث في عن أمنها واستقرارها وكشفت عن رغبتها بالتعاون المشترك في إطار الأمن الأوروبي لاسيما بعد تزايد مخاوف هذه الاخيرة من الخطر الشيوعي ،إذ وجدت دول أوروبا الغربية أن تطوير التعاون في المجال الاقتصادي يقتضي التنسيق والتعاون في المجالات السياسية والأمنية والدفاعية وزيادة دورها في

[1] ابراهيم سعد الشاكر فزاني ، العلاقة بين الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر , كلية العلوم السياسية و الإعلام, قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية , 2005, 2006, ص55.

تحقيق وتعزيز الأمن والاستقرار في حدودها أين كانت معاهدة ماستريخت البداية الأولى لهذا الانتقال .

المطلب الأول: معاهدة ماستريخت وظهور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة :

تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في 7فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1نوفمبر 1993، وهي عبارة عن نص طويل يشمل 17 بروتوكولا و33 تصريحا.[1]

وقد جاءت معاهدة ماستريخت لتدمج آلية القرار السياسي الخارجي في صلب مؤسسات الجماعة الأوروبية وكذلك لتجدد أطرا قانونية أكثر دقة من خلال التمييز بين المواقف المشتركة والإجراءات المشتركة من جهة والتصريحات المشتركة من جهة ثانية .[2]وهي تكملة للمعاهدات الداخلية خاصة معاهدة روما لسنة 1957 والعقد الأوروبي الوحيد لسنة 1986وهي تمثل مرحلة مصيرية للاندماج السياسي في أوروبا وقد جاءت بعدة تجديدات :

أولها: اعتماد الإتحاد الأوروبي عوض المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

ثانيها : يتمثل في شرعية سياسة خارجية أمنية مشتركة للإتحاد الأوروبي المحددة في الباب الرابع من المعاهدة.

ثالثها : التعاون في مجالات القضاء والشؤون الداخلية.

وهذه التجديدات تمثل الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها معاهدة ماستريخت.[3]

فقد كانت معاهدة ماستريخت التي تم بموجبها إعلان قيام "الإتحاد الأوروبي" هي المناسبة التي أدت إلى ظهور تعبيرات "الأمن" و "الدفاع" والسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة للأول مرة بهذا القدر من الوضوح في أدبيات العملية التكاملية، فقد تحدث عن

[1] Dantriaux Yves , le Traité sur l'Union Européenne, France: Armond Colin, Novembre, 1992,p204.

[2] محمد مصطفى كمال , فؤاد نهرا , صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ,مركز دراسات الوحدة العربية , 2001,ص131.

[3] Ibid , p 108.

سياسة خارجية وأمنية مشتركة Common foreign and Security Policy(cfsp) بإعتبارها إحدى الركائز الثلاث للعملية التكاملية التي تجري في إطار الإتحاد الأوروبي.[1] فالباب الرابع من المعاهدة يوضح بأن الساسة الخارجية والأمنية المشتركة تغطي كل ميادين السياسة الخارجية والأمن ،فالمادة (ج1)تنص على أن :"الإتحاد والدول الأعضاء تحدد وتضع حيز التنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة ،محددة بواسطة إجراءات هذا الباب وهي تغطي كل ميادين السياسة الخارجية والأمن".[2]

إن الإرادة في تأكيد هوية الإتحاد الأوروبي على الساحة الدولية قادت بالدول الموقعة على المعاهدة إلى إسناد خمسة أهداف محددة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والمتعلقة في ذات الوقت بالدفاع عن استقلالية الإتحاد وهذه الأهداف هي كالتالي كما وردت في المادة (ج 1):

- حماية القيم المشتركة والمصالح الجوهرية واستقلالية الإتحاد.
- دعم أمن الإتحاد وكل الدول الأعضاء.
- حفظ السلام والأمن الدولي.
- ترقية التعاون الدولي.
- التنمية ودعم الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[3] .

ولتحقيق هذه الاهداف أثرت معاهدة ماستريحت على دمج هيئات التعاون السياسي الأوروبي في مؤسسات الجماعة وهي :المجلس الوزاري ,والمفوضية والبرلمان الأوروبي ولجنة الممثلين الأوروبيين ,ثم إن المعاهدة جعلت من المجلس الأوروبي مؤسسة من مؤسسات الإتحاد (المادة 1)،ونأتي هنا بذكر وظيفة وصلاحيات كل واحدة منها:

[1] حسن نافعة ،المرجع سابق الذكر ،ص 439.

[2] Coolsaet Rick , un concept de sécurité européene pour le 21 e siécle , "institution royal de relations internationales,(bruxelles , octobre 2003,p 03.

[3] Dantriaux yves, opcit , p 211.

***_ المجلس الأوروبي:**

يحدد المبادئ العامة والتوجهات للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة كما أنه يستطيع الاجتماع في أي وقت في الحالات الطارئة وذلك بمبادرة من الرئاسة أو بطلب من اللجنة أمن طرف دولة عضو .

***_ اللجنة الأوروبية :**

تشارك كلية في أشغال السياسة الخارجية والأمنية ولها المبادرة غير المحدودة وهذا يشكل تقدما في تعريف محتوى سياسة خارجية وأمنية مشتركة ,حيث يمكنها صياغة اقتراحات ونشاطات بطريقة منسقة لمجموع الإتحاد ,كما أنها تقوم بإعلام البرلمان الأوروبي ,والدعوة إلى اجتماع المجلس في موضوع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة .

*** _البرلمان الأوروبي:**

لم يدخل نص ماستريخت أي تعديل جوهري إذ ضل البرلمان هيئة استشارية كما في السابق بحيث يترتب على رئاسة (المجلس الأوروبي)التي هي رئاسة الإتحاد ،ان تستشيره فيما يتعلق بالخيارات والاستراتيجيات العامة التي ينوى اعتمادها .ويحق للبرلمان أن يطرح أسئلة على المجلس وأن يناقش دوريا تطور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.[1]

***_ الرئاسة :**

وهي تمثل الإتحاد وتكون مسؤولة عن تطبيق النشاطات المشتركة والتعبير عن مواقف الإتحاد الأوروبي في المحافل الدولية ،والرئاسة تستشير البرلمان الأوروبي تُعلمهُ بانتظام.

[1] محمد مصطفى كمال , فؤاد نهرا , مرجع سابق الذكر , ص 135.

***_ اللجنة السياسية:**

تتابع الوضع الدولي وتعطي رأيها للمجلس وهناك تصريح ملحق بالمعاهدة ينص على أن أشغال اللجنة السياسية ولجنة الممثلين الدائمين يتم النظر فيها بعد ذلك . وفيما يلي خريطة توضح مراحل عملية الاندماج الأوروبي منذ عام 1990_ 2013.

خريطة رقم(2): مراحل عملية الاندماج الأوروبي منذ عام 1990_2013.

المصدر:رشيد احمايمي ,"الاتحاد الأوروربي نحو اندماج شامل", نقلا عن الموقع:
http://www.khayma.com/rachidgeo/ittihad%20oroppi%201%20.htm

المطلب الثاني: معاهدة أمستردام وعملية دمج أوروبا الغربية داخل الإتحاد الأوروبي:

أنشأت الدول الأوروبية منظومة تنسيق دفاعي هي إتحاد أوروبا الغربية التي سبقت الحلف الأطلسي إلى الوجود .لكنها لعبت دورا هامشيا في ميدان تنسيق السياسات الدفاعية حتى منتصف الثمانينات ،ثم أكدت معاهدة ماستريخت دورها المحوري في السياسة الدفاعية الأوروبية ،وانتهت معاهدة أمستردام إلى الإقرار بدمجها داخل الإتحاد الأوروبي لتصبح جزءا لا يتجزأ من هذا الأخير .

انطلقت أشغال الاجتماع الذي جرى مابين الحكومات في توران (turin) بتاريخ 29 مارس 1996،قصد مراجعة اتفاقية ماستريخت وتم التركيز على محورين أساسيين هما :

- إعادة النظر في مؤسسات الوحدة الأوروبية بغية تكييفها لاحتمال انضمام دول جديدة .
- العمل من أجل تحسين وتطوير الإمكانيات والقدرات العملية للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة .[1]

حيث بعد ذلك تم التوقيع على معاهدة "أمستردام" بتاريخ 2 جوان 1997ودخلت حيز التنفيذ في 2 أكتوبر 1997والتي تضمنت عدة قرارات جديدة الهدف منها هو تقوية العمل المشترك في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وهي بهذا قد أكملت الشطر الثاني لما ورد في اتفاقية "ماستريخت" والتي تفيد أن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ستؤدي إلى سياسة دفاعية مشتركة وبناءا عليه نجد أن اتفاقية "أمستردام" أضافت إلى هذه الفكرة أن سياسة الدفاع المشتركة ستؤدي إلى دفاع مشترك.[2]

وقد نصت معاهدة "أمستردام" على وجوب الدفاع عمليا عن استقلال "الإتحاد الأوروبي" وعن حدوده الخارجية ضد أي اعتداء محتمل عن طريق تزويده بمؤسسات كفيلة بذلك ، فالاتفاقية تضمنت تعريف تدريجي للسياسة الدفاعية المشتركة وهذا ما نصت عليه المادة (ي7ــ 1) من المعاهدة ،وقد دمجت هذه الأخيرة إتحاد أوروبا الغربية داخل

[1] Corinne Caballeo Bourdot ," Les Grandes étapes de la Défence Européenne " .http :// www. La Doc Francaise. Fr.

[2] عبد الرفيق كشوط ، الدفاع الأوروبي المشترك والمستقل (الواقع والأفاق) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2005_ 2006,ص 80.

الإتحاد الأوروبي لتصبح جزءا لايتجزأ من الإتحاد ،حيث تنص المادة (ي7ـ1)من المعاهدة على مايلي:" يعتبر إتحاد أوروبا الغربية جزءا لايتجزأ من تطور الإتحاد الأوروبي بحيث يعطي هذا الأخير قوة في تنفيذ العمليات ،ولاسيما في تنفيذ ما نصت عليه الفقرة 2ـ التاليةـ يعاون الإتحاد الأوروبي في تحديد أوجه السياسة الخارجية والدفاعية / الأمنية المشتركة فيما يمت إلى القضايا الدفاعية بصلة ، وكيفما يتم تحديدها في هذا البند . واستطرادا يشجع الإتحاد الأوروبي بناء العلاقات المؤسساتية الأوثق مع إتحاد أوروبا الغربية تمهيدا لدمج محتمل لهذا الأخير فيه، إن أقر المجلس الأوروبي بذلك".[1]

هذا يعني أن الإتحاد الأوروبي ينتقل من مرحلة التنسيق مع اتحاد أوروبا الغربية على أساس استقلالية المؤسستين ،إلى مرحلة ضمه ليجعله ذراعه المسلح ومؤسسته الدفاعية والعسكرية المشتركة.

لقد كانت معاهدة أمستردام خطوة كبيرة نحو تأهيل أوروبا لمواجهة التحديات القادمة ،وذلك بوضعها لقاعدة قانونية قادت فيما بعد إلى بناء مؤسسات تتمتع بسلطات معتبرة وبمهمات ميدانية تستجيب للاهتمامات الإستراتيجية الأوروبية ،كما أنها لم تهمل العلاقة المفصلية بين " اتحاد أوروبا الغربية " و" الإتحاد الأوروبي " و" الحلف الأطلسي ".[2]

وبالرغم من الرغبة الأوروبية بالتعاون من أجل انتهاج سياسة دفاعية أوربية مشتركة ، فإن التمسك بالسيادة والتباين في المواقف بين فرنسا وبريطانيا وعدم قدرتهما على الاتفاق على صيغة محددة ,كان العقبة الكبرى أمام تحقيق سياسة دفاعية وأمنية أوروبية مشتركة ،فبينما تؤكد فرنسا أن انتهاج سياسة دفاعية وأمنية أوروبية مستقلة سوف يدعم ويحسن التحالف عبر الأطلنطي ويجعله أكثر توازنا، وعليه ومن خلال هذا المنظور فإن اتحاد أوروبا الغربية هو الأداة العسكرية للسياسة الخارجية والأمنية دون العودة إلى الأصول العسكرية لحلف الأطلسي ،[3] وقد تقدمت فرنسا بمجموعة من المبادرات من أجل إنشاء نواة لجيش أوروبي ، منها مشروع هيئة أوروبية للدفاع سنة 1952, الذي هدف

[1] محمد مصطفى كمال , فؤاد نهرا,المرجع سابق الذكر, ص145.

[2] Pierre Baudin ," De la Défense de l'Europe a'l'Europe de la Défense, " Défense National , n: 11 (novembere,2000) , p 14.

[3] محمد أحمد طه السيد مطاوع ,السياسة الدفاعية والأمنية في ظل عملية توسيع الإتحاد الأوروبي شرقا ،رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ,2005 ,ص 106.

إلى إعادة تسليح ألمانيا في إطار جيش أوروبي موحد ,حيث كان هذا المشروع نابعا من المخاوف الفرنسية من استعادة ألمانيا لقوتها العسكرية .

وفي نفس الإطار جاء التقارب الفرنسي الألماني الذي قام عل فرضية مفادها أنه " من خلال تكتيل الفعاليات السياسية لدول أوروبا الصغيرة ...وزيادة استقلالها عن حلف الأطلسي ,وعن النفوذ الأنجلوساكسوني ,وإنشاء قوة نووية رادعة خاصة بها ...كان يمكن لهذه المجموعة أن تلعب دورا مهما في السياسة الأوروبية ".[1]

لكن بريطانيا على عكس فرنسا ،فهي تدعو إلى تدعيم الأمن الأوروبي في إطار حلف الأطلسي ،والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث يكون الحلف هو الإطار الوحيد الذي يشمل الأمن والدفاع الأوربيين ،وأن أية آلية أخرى يجب ألا تكون منفصلة عن هذا الإطار كما ترفض أي تقارب مع المعسكر الشرقي.

لكن الكفة لصالح الاتجاه الثاني ،فجميع المبادرات الأوروبية الهادفة إلى انشاء كيان عسكري أمني أوروبي مستقل كانت من الناحية العملية غير ممكنة التجسيد ،بسبب الفعالية العسكرية والتنضيمية التي وفرها الحلف الأطلسي من جهة ،والنفوذ الأمريكي في القارة الأوروبية من جهة ثانية ، هذا ما دفع أوروبا الغربية إلى تبني إستراتيجية للدفاع في إطار وحيد وهو حلف الأطلسي .

المطلب الثالث: مكاسب السياسة الدفاعية الأوروبية بعد معاهدتي "ماستريخت" و "أمستردام" :

استجاب اتحاد أوروبا الغربية للتعديل الجذري الذي أدخلته " ماستريخت" ،فقرر المجلس في "بيترسبرغ" (1992/6) إنشاء وحدات عسكرية أوروبية مشتركة ،حيث تدمج فصائل متنوعة من كل سلاح لدى كل من الجيوش الأوروبية المشتركة فيه. وتضم أحدث الأجهزة العسكرية ،وهي معدة للتدخل في الأزمات الإقليمية و الدولية .[2]

[1] إسماعيل صبري مقلد ،الإستراتيجية والسياسة الدولية ، المؤسسة العربية للأبحاث ،بيروت 1979، ط1،ص 438.
[2] محمد مصطفى كمال ،فؤاد نهرا ،مرجع سابق الذكر،ص145.

تكونت نواة القوة الأوروبية الأرضية المشتركة (eurofor) من فصائل جيشي فرنسا وألمانيا ثم التحقت بها الدول الأخرى تدريجيا ، لكن هذه الأخيرة أثبتت عجزها في الانتقال السريع إلى أماكن التوتر في المحيط الإقليمي ــ ولاسيما المتوسطي ،ما دفع وزراء الدفاع في اطار اتحاد أوروبا الغربية إلى إنشاء القوة الأوروبية البحرية المشتركة (euromarfor) في 1995/5 ،أي قبل انعقاد المنتدى الأوروبي ــ المتوسطي ,تشترك فيها ثلاث دول متوسطية هي فرنسا وإيطاليا واسبانيا وهدفها التدخل السريع في الأزمات الاقليمية ،ونقل الجيوش إلى أماكن التوتر ،وتتواجد أساسا في البحر المتوسط .

إن جميع تلك الجهود الأوروبية الخاصة بالأمن كانت تهدف إلى أن يكون للإتحاد الأوروبي استراتيجية أمنية دفاعية مستقلة عن حلف شمال الأطلسي (Nato) بما يعزز قوة وتأثير الإتحاد الأوروبي في الساحة الاقليمية ، وفي سبيل التوصل إلى استراتيجية أمنية أوروبية مستقلة سعى الاتحاد الأوروبي إلى عقد الكثير من المؤتمرات والمعاهدات والتي كان أهمها :

1ــ قمة سانت مالو:

استطاع الإتحاد الأوروبي تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة (esdp) مؤسسيا وعسكريا وذلك بالتوصل إلى اتفاق قمة سانت مالو عام 1998، فقد كانت القمة اعلان مشترك لكل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير في سانت مالو ، إذ وفق الطرفان على أن يكون للإتحاد الأوروبي القدرة على العمل المستقل ، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوة عسكرية قوية ،كما ألزموا أنفسهم على أن يكون هذا التوافق في إطار حلف الناتو على اعتماده أساسا للدفاع الجماعي بين الأعضاء، فقد شهدت هذه القمة التغيير في الموقف البريطاني الذي كان على الدوام معرضا لأي عمل أوروبي مشترك في المجال الأمني ,ويعود ذلك إلى خشية التأثير على الرابطة الأطلسية ،فضلا عن المخاوف من تهميش الدور البريطاني في القارة الأوروبية ،[1] وفي هذا الصدد كانت هنالك ثلاث دوافع وراء قمة سانت مالو وهي :

[1] عماد جاد ،"الإتحاد الأوروبي :تطور التجربة" ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 161،جويلية 2005، ص 220.

1- القرار الأمريكي بإيجاد توازن بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي .
2- الضغط الفرنسي المتواصل لخلق دعامة أوروبية قوية .
3- القرار البريطاني بإنهاء الفيتو على التكامل في مجال الدفاع والأمن الأوروبي.

وقد نص إعلان سانت مالو على:
1- أن الإتحاد الأوروبي بحاجة إلى أن يكون في وضع يسمح له بأداء دورا كاملا في الساحة العالمية.
2- يجب أن يكون للإتحاد الأوروبي القدرة على العمل المستقل ، وقوات عسكرية فاعلة في حل الأزمات الدولية .
3- أن الإتحاد الأوروبي يجب أن تكون له هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف.
4-تحتاج أوروبا إلى قوات عسكرية قوية ذات رد فعل سريع ،وهذا يتطلب صناعة دفاعية متقدمة تعتمد على تكنولوجيا متطورة .
5- توحيد الجهود الأوروبية في المجالات كافة لتحقيق الأهداف .[1]

وقد أكد إعلان القمة ضرورة امتلاك الاتحاد الأوروبي على القدرات العسكرية اللازمة للأمن الأوروبي وضرورة تطويرها لتمكينها من الرد بسرعة على أية تهديدات جديدة , كما أكد ذلك توني بلير بقوله :" إذا كان لأوروبا أن تأخذ دورا دفاعيا رئيسيا فهي تحتاج إلى قوات حديثة ".[2]

إن التطور الواقعي للسياسة الدفاعية الأوروبية جاء مع قمة سانت مالو , إذ تم الاتفاق على أن الإتحاد الأوروبي يجب أن يكون لديه القدرة على العمل المستقل ,وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة , ولهذا تم النظر إلى عام 1998 البداية الحقيقية للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية, وأن سانت مالو هي التي وضعت أساسا قويا لتلك السياسة ومهدت للتطورات المؤسسية ،إلا أن ذلك لا يعني انتفاء التباين في وجهات النظر بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياسته الدفاعية والأمنية .[3]

[1] "Rechard Alain , L`Europe de la Defense" , Defense National , n:1, janvier.2001,p 7.

[2] عماد جاد ،المرجع سابق الذكر ،ص 220.

[3] ابراهيم غالي ,الإتحاد الأوروبي :"إستراتيجية للدفاع المشترك" ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ،مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام , العدد 156 ابريل 2004,ص 138.

2ــ قمة كولون :

تعد قمة الإتحاد الأوروبي التي عقدت في كولون 3ــ 4 جوان1999 نقطة تحول حاسمة تجاه تطوير سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة, وقد أكد الاجتماع على ضرورة اعطاء دورا أقوى في الشؤون الدولية عبر تقوية وتعزيز السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة المدعومة بقوة عسكرية ،[1] وقد عقدت هذه القمة نتيجة تسارع وتيرة الأحداث في كوسوفو والتي أظهرت التفاوت الكبير في الإمكانيات العسكرية بين طرفي الأطلسي ،لكن تركيز القوة الأوروبية لا يزال منكبا على الاستقلالية بدلا من زيادة القدرات العسكرية ,[2] وفي ضوء هذه القمة تم وضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية والتي تضمنت :

- تعيين الأمين العام السابق لحلف الناتو خافير سولانا كأول ممثل ثل أعلى للسياسة الخارجية والأمني الأوروبية في أمستردام 1997.
- إنشاء لجنة عسكرية أوروبية EMC وهي أعلى كيان عسكري للإتحاد الأوروبي وظيفتها تقديم النصيحة والتوصيات إلى المجلس الأوروبي

وقد حاولت الولايات المتحدة وضع شروط على الجهود الأوروبية في مجال السياسة الدفاعية والأمنية أن هذا الموقف اختصر بثلاث نقاط لا للتعارض لا للتمييز ولا للتضارب في الاختصاصات .

3ــ قمة هلسنكي :

أما التي عقدت في العاصمة الفنلندية هلسنكي في ديسمبر 1999 لدول الإتحاد الأوروبي لتصنيف لبنة جديدة في صرح العمل الأوروبي المشترك في مجال الأمن ،فقد نص البيان الختامي للقمة على أن الإتحاد الأوروبي سوف يشارك في عمليات حفض السلام والأمن الدوليين عن طريق إنشاء هياكل سياسية وعسكرية داخل الإتحاد الأوروبي

[1] عماد جاد ،مرجع سابق الذكر ،ص 221.
[2] هنري كيسنجر ،هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ،تر/عمر الأيوبي ،ط2, بيروت :دار الكتاب العربي, 2003,ص50.

تمكنه من تأمين القيادة الضرورية والتوجيه الإستراتيجي للعمليات , وكذلك إنشاء قوات عسكرية أوروبية قوامها 50ــ 60 ألف جندي تكون هذه القوات قادرة على العمل لمدة عام ، وبالفعل تمت المباشرة في بناء هذه القوات منذ العام 2003,[1]وبناءا على ما سبق يمكن إرجاع طموح الإتحاد الأوروبي نحو تطوير قدرته العسكرية المستقلة للأسباب التالية :[2]

1- التخلص من سيطرة الولايات المتحدة على الشؤون الأوروبية والتغلب على النزعة الأحادية لها .
2- خوف وقلق الإتحاد الأوروبي من إمكانية احتمال عدم تدخل الولايات المتحدة في النزاعات مما قد يؤثر بدوره على الأمن الأوروبي.
3-الرغبة في القيام بدور أكثر فعالية في شؤون الأمن الدولي.

4_ قمة نيس:

إن متابعة مسيرة العمل الأوروبي يوضح لنا أن دول الإتحاد الأوروبي تسير على طريق بناء قوة عسكرية مستقلة ,إلا أن هذه الصيغة لم ترضي الولايات المتحدة مما أثار خلاف شديد بين الطرفين ولم يتم حسم هذا الخلاف إلا بالتوصل إلى صيغة توافقية في قمة نيس ،إذ جاءت هذه القمة التي عقدت في فرنسا لتضع الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية ورغبة الإتحاد الأوروبي على بلورة هوية دفاعية مستقلة مع بقاء حلف شمال الأطلنطي أساسا للدفاع المشترك.[3]

وبعد قمة نيس ظهرت كثير من التطورات على السياسة الدفاعية الأوروبية كان أهمها اتفاق برلين بلس the berline_ plus agreement التي عقدت في ألمانيا عام 2002، والتي بموجبها تم وضع أصول الناتو تحت تصرف الإتحاد الأوروبي ، وأخيرا تبنى الإتحاد الأوروبي إستراتيجية جديدة أكدت على الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أن

[1] عماد جاد ،مرجع سابق الذكر ،ص222.
[2] المرجع نفسه ،ص223.
[3] محمد أحمد طه السيد مطاوع ، المرجع سابق الذكر،ص 9.

تكون قادرة على القيام بعمل حاسم وسريع تجاه الأزمات الدولية في إطار الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين .[1]

واستنادا لما سبق يمكن القول بأن تلك القمم والمؤتمرات عدت نقطة التحول الرئيسية في السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة والتي استندت على الأسس التالية :

*_ تعزيز قدرات الإتحاد الأوروبي للإسهام في عملية حفظ السلم الدولي على وفق مبادئ الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن .

*ـ أن الأخذ بأي سياسة أمنية جديدة يجب أن تكون في إطار الناتو وليس خارجه .

*ـ الالتزام بتطوير وإعادة تشكيل الهياكل والإجراءات والإمكانيات لتحسين القدرة عل أخذ المبادرة في منع الصراعات ومهام إدارة الأزمات .

وبعد أن تمت الإشارة إلى أهم التطورات التي شهدها الإتحاد الأوروبي في إطار الأمن ، فلا بد من الإشارة إلى أهم العمليات التي قام في إطار السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة على الصعيد العملي في المدة (2003ـ 2004)وهي ثلاث عمليات رئيسية :

أولا:عملية EUPM :

بدأت هذه العملية في 1يناير 2003 في البوسنة والهرسك ،إذ مثلت مهمة بوليسية لإدارة الأزمات في إطار السياسة الدفاعية والأمنية ،[2] وقد تولاها الإتحاد الأوروبي من الأمم المتحدة وتهدف هذه العملية إلى دعم القانون واستقرار المنطقة .[3]

ثانيا :عملية concordia و proxima :

وتعد عملية (concordia)أول عملية عسكرية يتولى فيها الإتحاد الأوروبي المهمة من حلف الناتو والتي بدأت في مارس 2003 في مقدونيا ،وتسعى إلى استقرار مقدونيا

[1] المرجع نفسه ،121.
[2] عبد الباقي خليفة ،"خيارات سد الفراغ الأمني بعد انسحاب الأطلسي" , جريدة الشرق الأوسط ,العدد 8767/ 29تشرين الثاني/2000.
[3] محمد أحمد مطاوع ،مرجع سابق الذكر ،ص 13.

,واقتصر عملها على تقديم المشورة ,[1] أما عملية (proxima) فقد بدأت في ديسمبر 2003 بموجب قرار مجلس الأمن1371 وتعد امتدادا لعملية cobcordia في مقدونيا .[2]

ثالثا: عملية ArTemis :

بدأت في يونيو 2003 في جمهورية الكونغو الديمقراطية بناءا على طلب الأمم المتحدة وطبقا لقرار مجلس الأمن1484 بهدف منع أزمة إنسانية مدنية في الكونغو ودعم الاستقرار .رغم من محدودية هذه العمليات الثلاث ،فإنها تمثل تقدما كبيرا للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية ،كما يمكن أن تقدم إسهاما حقيقيا في استقرار الأزمات أو منع الكوارث الإنسانية .

[1] ياسمين الفيومي ،"السياسة الدفاعية الأوروبية ..المنظور الأمريكي", قراءات إستراتيجية ،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام, تموز 2004,ص 22.

[2] عبد الباقي خليفة ،"مهمة القوات الأوروبية في مقدونيا" ,جريدة الشرق الأوسط ,العدد 10/7322 أيلول /2001.

المبحث الثالث : الإستراتجية الأوروبية الجديدة في مجال الأمن :

إن الشقاق الأوروبي ــ الأوروبي حول السياسة الأمريكية تجاه الحرب على العراق ثم خروج إعلان دول الثماني التي أعلنت تضامنها مع الموقف الأمريكي في تعاطيه مع الأزمة العراقية قد أكد خروج معظم دول الاتحاد عن إطار العمل الأوروبي المشترك الذي قرره مجلس وزراء خارجية الدول الاتحاد ويقضي بأن يكون استعمال القوة ملاذا أخيرا بتفويض من مجلس الأمن , ولتخطي هذا الانقسام عقدت قمة بروكسل الرباعية في 2 أفريل 2003 بين المستشار الألماني "شرودر" والرئيس الفرنسي "شيراك" ورئيسا وزراء كل من بلجيكا ولوكسمبورغ لمشروع " الاتحاد الدفاعي الأوروبي " , وقد عبر "شرودر" عن العقيدة الإستراتيجية لهذا الاتحاد الجديد بقوله " إن الهدف هو تغيير المعادلة الحالية داخل التحالف الأطلسي وليس تدميره أو تشكيل قطب مناوئ للولايات المتحدة ولكن تصحيح الوضع غير المتوازن بين الجانبين.

وقد قاد هذا الاتحاد لأول مرة في التاريخ الأوروبي الخطوط العريضة لسياسة خارجية أوروبية موحدة ومستقلة عن السياسة الخارجية الأمريكية , وقد تمت مناقشة هذه السياسة في قمة " سالونيك " ثم في القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد وتم إقرارها في قمة بروكسل 2003 تحت عنوان " إستراتيجية الأمن الأوروبي : أمن أوروبا في عالم أفضل " , وقد حددت هذه الإستراتيجية مصادر التهديد التي على أوروبا مواجهتها .[1]

المطلب الأول :مواجهة مصادر التهديد المختلفة :

حددت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية مجموعة من التهديدات والتحديات التي يجب على أوروبا التصدي لها , ومن بين هذه التهديدات (انتشار أسلحة الدمار الشامل , مشكلة الإرهاب والجريمة المنظمة , الصراعات الإقليمية ...)

[1] ابراهيم غالي , "الاتحاد الأوروبي: استراتيجية للدفاع المشترك" ,مجلة السياسة الدولية , العدد 156، أفريل 2004, ص39.

1_ انتشار أسلحة الدمار الشامل :

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديدا للأمن و الاستقرار الدولي وليس الأوروبي فقط , ورغم أن المعاهدات والمواثيق الدولية قد قيدت استخدام هذه الأسلحة والمتاجرة بها إلا أن الأمر بقي مجرد توصيات ولم يطبق على أرض الواقع ولأن امتلاك هذه الأسلحة لم يعد حكرا على الدول المتقدمة بل تعداها إلى الدول النامية ,[1]كما أن الخطر لا يكمن فقط في امتلاك هذه الأسلحة بل يكمن كذلك في إمكانات استعمالها ,[2]حتى من طرف الدول المتقدمة وهذا ما تخوفت منه الدول الأوروبية خاصة بعد إحياء الولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج " مبادرة الدفاع الاستراتيجي " في عهد الرئيس " بيل كلينتون" بإنشاء هيئة الدرع الصاروخي عام 1993 كخطوة أولى نحو إقامة نظام دفاعي صاروخي أمريكي مضاد للصواريخ الباليستية .

وقد كان الاتحاد الأوروبي نشط جدا في الساحة متعددة الأطراف على أساس إستراتيجية أسلحة الدمار الشامل التي تبناها عام 2003 , وهو في مرتبة قيادية فيما يتعلق بالجهود الدولية للتعامل مع برنامج إيران النووي , كما تركز الإستراتيجية على الوقاية من خلال العمل ضمن اتفاقيات الأمم المتحدة متعددة الأطراف عن طريق العمل مع بلدان العالم الثالث والمنظمات الإقليمية لتعزيز قدراتها لمنع انتشار هذه الأسلحة .[3]

2_ الإرهاب :

يشكل الإرهاب تحديا استراتيجيا متزايدا لكل أوروبا فهو يؤدي إلى تعريض حياة الناس للخطر كما يؤدي إلى تكاليف كبيرة ويسعى إلى تقويض انفتاح وتسامح المجتمعات , فالحركات الإرهابية لديها موارد جيدة , وترتبط ببعضها البعض عن طريق شبكات إلكترونية , وهي مستعدة لاستخدام العنف غير المحدود لإحداث إصابات كبيرة .[4]

---

[1] عبد الرفيق كشوط ، مرجع سابق الذكر ، ص 61.

[2] كمال الأعور ، ا"لدفاع الصاروخي الأمريكي : موازين جديدة للقوى" , المجلة الدفاعية , لبنان , الشركة اللبنانية للتوزيع, العدد37 , أوت - سبتمبر 2001, ص40.

[3] تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية - توفير الأمن في عالم متغير ، ص 3.

[4]تقرير مقدم من قبل الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية "خفيير سولانا–khavier SOLANA " تحت عنوان: "أوربا آمنة في عالم أفضل– A secure Europe in a better world"، تمّت مناقشته في لجتماع المجلس الأوروبي في ديسمبر2003، ص 3.

وقد أحرز الاتحاد الأوروبي منذ 2003 تقدما في معالجة قضية الإرهاب وذلك بأخذ إجراءات إضافية داخل الإتحاد وفقا لبرنامج لاهاي لعام 2004 وإستراتيجية جديدة للبعد الخارجي للعدالة والشؤون الداخلية التي تم تبنيها عام 2005 ، هذه الإجراءات سهلت متابعة التحقيقات عبر الحدود , والاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب مبنية على احترام حقوق الإنسان , والقانون الدولي, وهي تتبع منع التشدد, والتجنيد والعوامل التي وراءها , وحماية الأهداف المحتملة , وملاحقة الإرهابيين , والاستجابة لعواقب أي هجوم , وتعيين منسق لمكافحة الإرهاب .[1]

3_ الصراعات الإقليمية :

تشكل الصراعات الإقليمية تهديدا لا يستهان به على كل منطقة من مناطق العالم , فالصراعات ذات الطبيعة الانفصالية و العرقية في شرق أوروبا والتي كان أشدها الأزمة اليوغسلافية وما تبعها من أزمات في البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا , ولدت توترا شديدا أنذر بنشوب أزمة حادة قد تتوسع لتشمل إقليم البلقان كله ,[2]وهي منطقة تتصف بالتوترات والصراعات الداخلية نظرا للتعددية العرقية والدينية والثقافية شديدة التعقيد,[3]الأمر الذي جعل من الدول الأوروبية تسعى إلى تطوير الأبنية والأدوات اللازمة للتعامل مع هذه التهديدات بشكل يتجاوز في غاياته مجرد ردع التهديد أو تدميره , بل التعاطي معه بما يتيح تعديل شروط التفاعل لتصبح أكثر إيجابية وسلمية من خلال منهج يقوم على الوقاية من هذه الصراعات .

ولتطبيق هذه الإستراتيجية الجديدة يجب على الإتحاد الأوروبي أن يكون أكثر فاعلية وقدرة وتماسكا في استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية بل وحتى العسكرية أيضا في إدارة الأزمات ومنع الصراعات , وعليه إنشاء مؤسسة مشتركة للدفاع تأخذ القرارات

[1] تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ، مرجع سابق الذكر، ص, 4 .
[2] مالك عوني ، "السياسة الخارجية والأمنيةالمشتركة ...آفاق التكامل الأوروبي الجديد ", السياسة الدولية , العدد 142, أكتوبر2000, ص90 .
[3] هاني صلاح , "مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي" , السياسة الدولية , المجلد 44 ،العدد 178, أكتوبر 2009, , ص 88.

الصحيحة بسرعة وتحقق مرونة في تعبئة القوات و العمل على تفعيل الاتفاقيات الأوروبية الأطلسية لإدارة الأزمات والتعامل مع تهديدات القرن الجديد .

المطلب الثاني : تطبيق سياسة الجوار الأوروبية :

يقصد بتطبيق سياسة الجوار الأوروبية انتشار دائرة من الحكم الراشد في حدود الاتحاد الأوروبي , ففي الفترة التي سبقت توسع الاتحاد الأوروبي عام 2004 قام هذا الأخير بوضع سياسة تجاه جيرانه الجدد , ذلك أن الإستراتيجية الأوروبية الجديدة تعتمد على إدماج دول جديدة في إطار الأمن عن طريق روابط سياسية واقتصادية , والأمر يتعلق " باتفاق الاستقرار " pacte de stabilité , أو ما أسمته المفوضية " بسياسة الجوار " , وأصبحت هذه الأخيرة تخص الدول التي لها حدود برية أو بحرية مع أوروبا الموسعة بما فيها جيرانها من الناحية الشرقية والجنوبي المتوسطي الجزائر ومصر وإسرائيل , والأردن و لبنان والمغرب , وفلسطين و سوريا وتونس , بينما كانت في السابق تخص الدول المجاورة الشرقية , أوكرانيا و بيلاروسيا و مالديفيا. [1]

[1] راضية ياسينة مزاني ، مرجع سابق الذكر,،ص ص 340، 341.

خريطة رقم(3): الدول الأعضاء في سسياسة الجوار الأوروبية :

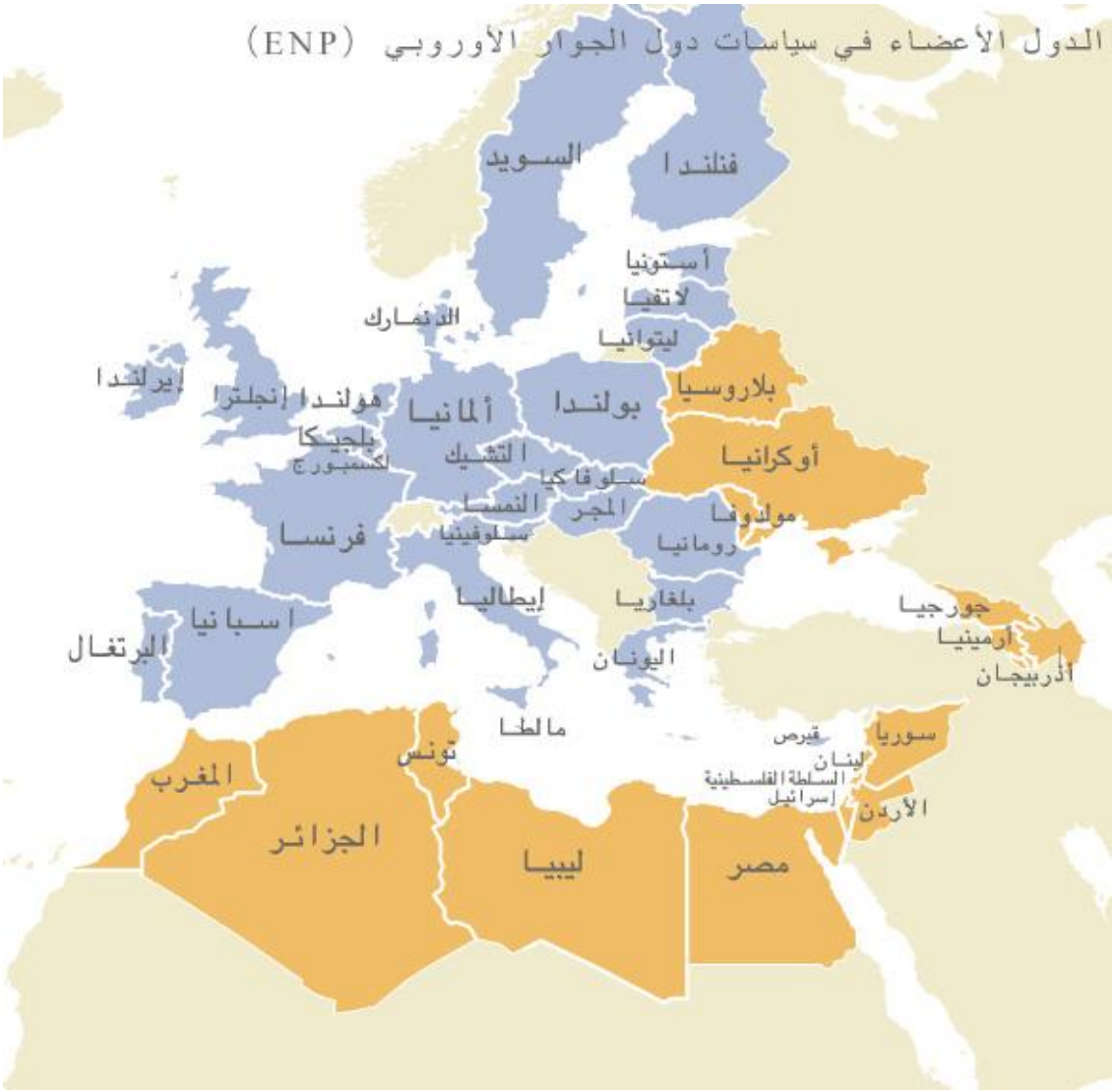

المصدر: ساكاي كازوناري ."الربيع العربي والسياسة الخارجية اليابانية" ,نقلا عن الموقع:

/http://www.nippon.com/ar/currents/d10001

وقد انبثقت هذه السياسة من الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي التي اقترحها المفوض الأعلى للسياسة الأمنية الأوروبية (خافيير سولانا) سنة 2004 لتدخل هذه السياسة الجديدة حيز التطبيق من طرف دول الإتحاد الأوروبي منذ سنة 2004 .[1]

[1] محمد مطاوع , أوروبا والمتوسط - من برشلونة إلى سياسة الجوار، مجلة السياسة الدولية ، في 22نوفمبر 1014 : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221585&eid=725

تسعى الدول الأوروبية من خلال تطبيق هذه الإستراتيجية إلى توثيق العلاقات وفقا لأهداف الإستراتيجية الأمنية الأوروبية , ومنح الدول الجديدة فرصة عمل مع الإتحاد الأوروبي في قضايا سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية , وإيجاد مسؤولية مشتركة للوقاية من النزاعات وحلها ومحاولة إحلال السلام والامن المتبادل من خلال مراقبة الهجرة وكل أنواع الممارسات غير الشرعية إزاء الإتحاد . ومن بين أهم النقاط التي ركزت عليها هذه الإستراتيجية مايلي :

- التأكيد على ضرورة الحوار السياسي وتقديم كل المعلومات المتوفرة حول كل النشاطات المشبوهة والهجرة السرية .
- إزالة الحواجز والعراقيل التي مازالت تقف في وجه السوق الاقتصادية في منطقة المتوسط , حتى يمكنهم تجسيد مشروع المنطقة الحرة سنة 2010 كما تم الاتفاق عليه في مفاوضات الشراكة .
- ضرورة محاكاة الغرب في منظومتهم السياسية والاقتصادية , فهم بهذا يسعون إلى إبعاد الدين عن السياسة فهم يعتبرون أن الدين الإسلامي هو السبب الرئيسي في انتشار الإرهاب والرفض للهيمنة الأمريكية .
- تدعيم المشاركة الإستراتيجية في تأمين إمدادات الطاقة والغاز من الدول الجنوبية إلى الدول الشمالية , لأن هذا المجال يعتبر المجال الحيوي للدول الأوروبية . [1]

وكخطوة أولية نحو تطبيق سياسة الجوار عرض الإتحاد الأوروبي خطط عمل فردية ذات أطر زمنية تتراوح بين 3 و5 سنوات على كل من إسرائيل و ملديفيا والمغرب وتونس و أوكرانيا وفلسطين مع إمكانية استفادة بيلاروسيا وجميع دول البحر الأبيض المتوسط من هذه السياسة إذا استجابت للشروط الضرورية لذلك وفي منتصف 2004 قرر مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية مد سياسة الجوار إلى الجنوب القوقازي لتشمل كل من

[1] المرجع نفسه .

أرمينيا وأذربيجان وجورجيا ثم مصر ولبنان , حيث وقعت إسرائيل عل خطة العمل الخاصة بها في 14 ديسمبر 2004 ووقعت مالديفيا و أوكرانيا على خطتي عملهما في فيفري 2005 , و أبرمت اتفاقيات شراكة مع كل من الأردن وتونس والجزائر وفلسطين وسوريا ولبنان ومصر والمغرب .[1]

والواقع أن تنفيذ خطط العمل يتم رصده من خلال لجان فرعية تتولى هذه المهمة. ومن المتوقع أن يتم في عام 2007 الانتهاء من إعداد التقارير الأولى المتعلقة بالتقدم الذي تم تحقيقه . و يصف الاتحاد الأوروبي خطط العمل هذه، التي ترقى إلى مستوى الاتفاقات الثنائية، بأنها "شراكات من أجل الإصلاح" حيث أنه يتم الاتفاق عليها من جانب الأطراف المعنية، كما أنها تهيئ لكل دولة إمكانية اختيار مدى الشوط الذي ترغب في أن تقطعه في العمل مع الاتحاد الأوروبي وفي أية المجالات. وقد أوضحت المفوضية في تقرير سياسة الجوار الأوروبية الذي أعدته في نوفمبر 2005 أن "خطة العمل المتفق عليها مع كل شريك تعتبر مرتبطة باحتياجاته وقدراته، ومتفقة مع مبدأ الملكية المشتركة وقد تم تصميم الشراكة على نحو يكافئ التقدم ويوفر مزيدا من الحوافز والفوائد، وأنها تختلف تماما عن أية إمكانية للانضمام للاتحاد. وتجدر الإشارة إلى أن مدى وسرعة التقدم الذي يحرزه كل شريك في علاقاته مع الاتحاد إنما يعتمدان على قدرة ذلك الشريك وإرادته السياسية لتنفيذ الأولويات المتفق عليها." وقد اقترحت المفوضية ميزانية تبلغ 14.93 بليون يورو لتغطية الفترة 2007 – 2013. وسوف يعتمد تخصيص الأموال لبرامج كل دولة على حدة على احتياجاتها وقدرتها الاستيعابية وكذلك على تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها.

[1] Jacques chirac , "discours au A mbassadeurs ", défense nationale , n°12, décembre 2004 , pp ,11,15 .

المطلب الثالث : الشراكة الأوروأطلسية :

بالرغم من أنه قد يبدو للوهلة الأولى من سياق الحديث السابق أن أوروبا قد تكون فى طريقها لبناء سياسة أمنية مستقلة عن الناتو أو حتى تتوازى معه إلا أن واقع الحال يشير إلى أن أوروبا ما زال لديها وقت طويل حتى تصل لهذا الهدف فقد جاء الاتفاق على تشكيل الخلية الأوروبية العسكرية المستقلة عن الناتو على استحياء شديد حيث أكد بعض القادة الأوروبيين خاصة بلير و بيرلسكونى أن الإتحاد الأوروبي لن يتدخل إلا فى الحالات التي لا ترغب الولايات المتحدة الاشتراك بها وحينما تكون المصالح الحيوية الأوروبية تستلزم هذا التدخل ولم تتناول الإستراتيجية تفصيلا لكيفية إحداث التوازن المطلوب مع الولايات المتحدة خاصة النواحي المتعلقة بتطوير القدرات الدفاعية و التسليحية واكتفت فقط بالدعوة لشراكة جديدة تعتمد على اتفاقات أوروبية أطلسية لدعم القدرات الأوروبية مما يؤكد أن هذه الإستراتيجية لن تساعد بشكل ملموس فى تحقيق الرغبة السياسية التي عبرت أوروبا عنها رسميا للتحول إلى قطب عالمي يدعو للتعددية الفاعلة[1].

وقد أكدت بريطانيا من جهتها على انه في إطار بناء الإستراتيجية الأوروبية الجديدة نحتاج إلى منظمة حلف الشمال الأطلسي شريطة أن تكون العلاقات شفافة , فالحلف يبقى المسير الطبيعي لتموقع القوى ويبقى الجسر العسكري بين الأوروبيين و الأمريكيين , وكلما تم تناول مشاكل الأمن , كلما توصلنا إلى نتيجة أنه من الضروري إشراك القوى الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تبقى أكبر قوة اقتصادية في العالم وأول قوة عسكرية تملك كل الوسائل والشبكات والتنسيق السياسي اللازم لفرض القوة , ولها كذلك القدرة على قيادة العالم للمحافظة على إقليمها منذ 11 سبتمبر 2001 لذلك فالأوروبيون يحتاجون لتدخل الولايات المتحدة في مجلس أمن هيئة الأمم المتحدة

[1] ابراهيم غالي , مرجع سابق الذكر , ص40.

والمنظمة العالمية للتجارة , ومنظمة حلف شمال الأطلسي وكل المؤسسات المالية الدولية على اعتبار ان هذه المنظمات ستبقى عاجزة من دونها [1].

من خلال ما سبق نرى أن أوروبا لا تزال تسير في فلك الناتو فأزمات البوسنة وكوسوفو داخل القارة الأوروبية لم يكن من الممكن التعامل معها دون التدخل المباشر للولايات المتحدة الأمريكية , كما أكدت حرب العراق تغلب المنطق البسماركي المعتمد على استخدام القوة والذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع القرن الحادي والعشرين[2] .فقد حظيت الولايات المتحدة بدعم 36 دولة في حربها مع العراق كان معظمها من الإتحاد الأوروبي وقدمت مساعدات مختلفة عسكرية وغير عسكرية للمجهود الحربي الأمريكي البريطاني على العراق, لهذا يمكن القول بأن الأحداث المتعاقبة بحد الحرب أكدت ضآلة حجم الخلافات الأوروبية الأمريكية وخير مثال على ذلك سياستهما المتقاربة تجاه منطقة الشرق الأوسط والتي انبثقت أثناء مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية الذي عقد في 7 فبراير 2004 حيث شهد تحولات في وجهة النظر الأوروبية جاءت على لسان وزير الخارجية الألماني " يوشكا فيشر " الذي أيد المبادرات الأمريكية لإصلاح الشرق و ذكر أن التهديد المشترك للأمن الأوروبي والأمريكي والذي حصره فيشر فيما سماه بالإرهاب الجهادي في ارتباطه بظاهرة السلطوية والحكم الشمولي في المنطقة قد أمليا ضرورة التوصل إلي إستراتيجية مشتركة للشرق الأوسط أجملها فيشر في مرحلتين أساسيتين وتنصرف المرحلة الأولي إلي دمج عمليات التعاون الأوروبية في المنطقة مع مبادرات وحوارات حلف الناتو الموازية حتى تصل إلي عملية متوسطية مشتركة بين الناتو والاتحاد الأوروبي بحيث يكمل كل منهما الآخر, ويقترح فيشر أن يشترك في تلك العملية كل المشاركين في الحوار الأطلنطي المتوسطي بالإضافة إلي حلف الناتو ودول

[1] Jonn holmes , "la contribution de la G,B à la construction polique et stratégique de 1'UE", défense nationale , n° 02, février 2004, p, 18.

[2] المرجع نفسه , نفس الصفحة .

الاتحاد الأوروبي والدول العربية الأعضاء في اتفاقية برشلونة بالإضافة إلي إسرائيل[1] . ومن هنا قررت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو مجتمعين مناقشة طرح مبادرة للإصلاح السياسي والديمقراطي خلال ثلاث قمم متعاقبة تباعا في شهر يونيو القادم هي قمة الدول الصناعية الثماني في أتلانتا وقمة الاتحاد الأوروبي ببروكسل والناتو في إسطنبول ;وإذا ما تم الربط بين القضية السابقة وبين التزامن في توسع كل من الاتحاد الأوروبي والناتو شرقا في وقت واحد فإنه يمكن استنتاج أن مصادر التهديد ذات الأولوية الأولى للاتحاد الأوروبي ستدور مناقشتها بين الجانبين الأوروبي والأمريكي عبر أروقة الناتو مما يضعف زعم من يرى قدرة أوروبا على اتخاذ سياسات خارجية وأمنية مستقلة تدفع في طريق التعددية العالمية المنشودة.

يضاف إلى ذلك المعارضة الأمريكية الصريحة لأي سعي أوروبي للاستقلال في الجوانب الدفاعية إذ عبر ممثل الولايات المتحدة لدى حلف الناتو نيكولاس ببرنز في أكتوبر2003 عن تخوفه من حدوث شقاق داخل الحلف وأن هذه الخطط الأوروبية تمثل واحدة من المخاطر الكبرى للعلاقات الأورو–أطلسية واتهم بلير بتخليه عن دور الوساطة بين أمريكا وأوروبا كما طالب السكرتير العام الجديد لحلف الناتو جاب دي هوب شافيير أثناء انعقاد الاجتماع السنوي لمجلس الحلف مع لجنة السياسة والأمن الأوروبي بضرورة التزام كل من أوروبا والناتو بالالتزامات الدفاعية المشتركة لكل طرف وضرورة تحقيق الشفافية الأوروبية فى صنع القرارات المتعلقة بالأمن والدفاع وذلك في إشارة واضحة إلى أن يتجنب الاتحاد الأوروبي أي خطوات منفردة في مجال السياسة الدفاعية.

من خلال ما سبق نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى بسط هيمنتها على العالم , وإلى الحيلولة دون ظهور قوة منافسة لها وإلى درء أي أخطار تهددها وتهدد تفوقها , أما أوروبا فتعمل على تطوير عمليتها التكاملية وتوطيدها , فالتوجه العالمي للولايات المتحدة

[1] هناء عبيد, مبادرة فيشر لاصلاح الشرق الاوسط: نهاية الشقاق الأوروبي ـ الأمريكي, في 27نوفمبر2014: http://www.news-bank.net/cached-version.aspx?id=hrm-60089

الأمريكية مقابل التوجه الإقليمي لأوروبا يضع القطبين الأطلسيين في مواقف ومواقع متباينة في أحيان كثيرة , ففي حين تركز واشنطن اليوم على مصادر جديدة للتهديدات الأمنية كالإرهاب أو ما تسميه بالدول المارقة وتجهز الجيوش لخوض الحرب ضد هذه التهديدات وتلك الدول فإن ما يثير قلق أوروبا هو تحديات العولمة وانعكاساتها كالهجرة السرية المتزايدة من بلدان العالم الثالث , والفقر , وتغير المناخ ...إلخ هذا الاختلاف في التوجه الجيوسياسي ينعكس على البناء العسكري لدى الطرفين وهذا بدوره يؤدي بالعلاقات الأوروبية_ الأمريكية إلى مفترق طرق حيث تشير الاتجاهات الحالية إلى أنه من المحتمل اتساع الفجوة بين ضفتي الأطلسي[1].

[1] محمد دياب، "الولايات المتحدة وأوروبا (مستقبل العلاقات بين قطبي الأطلسي)"،في 29نوفمبر 2014 : http://www.alriyadh.com/2466

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تمثلت أولى محاولات التكامل السياسي الأوربية, في المشروع الفرنسي بإنشاء جيش أوروبي موحد ,والذي طرح أمام قمة حلف الأطلنطي ,التي انعقدت في نيويورك سبتمبر 1950, وقد تمثلت الغاية من طرح هذا المشروع في تجميد الدعاوى الأمريكية لإعادة تسليح ألمانيا, وعلى الرغم من ذلك فقد أقرت إدارة ترومان هذا المشروع ,الذي أصبح موضوعا للمفاوضات بين الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب الأوروبية (European Coal and Steel Community) ECSCبين عامى 1950 و1952, وقد أفضت هذه المفاوضات إلى توقيع المعاهدة المنشئة للجماعة الدفاعية الأوروبية (European Defence Community) EDCو التي كان من نتائجها طرح مشروع سياسي عام 1953, يقضى بإنشاء بناء فيدرالي أو كونفدرالى، الجماعة السياسية الأوروبية European Political Community وكان مخططا في إطار هذا البناء, أن يتم إنشاء هيئة تشريعية, وقد تم توقيع معاهدة روما في يونيو 1957 والخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية (European Economic Community) EEC التي أفضى توسيعها وتعميقها خلال العقود التالية إلى بروز الاتحاد الأوروبي الذي نعرفه اليوم, وفى أوائل الستينات جرت مفاوضات مستندة إلى مشروعي فوشيه اللذين طرحا في فرنسا آنذاك وناديا بتعاون سياسي أوثق, واتحادا بين الدول الأوروبية, وإقرار سياسات خارجية ودفاعية مشتركة, وقدمت لجنة خاصة تم إنشائها آنذاك لتقديم مقترحات محددة في هذا الإطار.

الفصل الثالث:

مدى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية في واقع ومستقبل السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي

خرجت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 بأحداثها المتسارعة وانعكاساتها الإقليمية والعالمية المتراكمة من نطاق التساؤلات حول الأسباب والكيفية إلى ما هو أخطر واهم, وترددت أصداؤه وانعكست سلبياته على نطاق أوسع ألا وهو تأثيرها في السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي , فقد تكالبت التوابع السياسية الناجمة عن توالي الأزمات الأوروبية ابتداء من التمويل العقاري والبنوك إلى أزمة الديون السيادية , وترنح العملة الأوروبية الموحدة " اليورو" ,وقد بلغ إجمالي العجز المالي لمنطقة اليورو في الربع الأول من العام 2012(3,5%) من إجمالي الناتج المحلي ,هذا ما أدى بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إتباع سياسات التقشف للحد من آثار هذه الأزمة, كما يجب أخذ التداعيات الاجتماعية في الحسبان عند تطبيق سياسات التقشف والتي أيقظت قوى اليمين واليسار الأوروبي المتطرف في مواجهة المشروع الأوروبي الموسع,وقد أدى إتباع سياسات التقشف في الدول الأوروبية إلى اقتطاعات كبيرة في الإنفاق العسكري , هذا ما أدى الى تراجع العلاقات عبر الأطلسي وجعلها في موضع من الشك حول مستقبل هذه العلاقة .

وللإحاطة أكثر بالموضوع قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تم فيها معالجة أثر الأزمة الاقتصادية في السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي .

المبحث الأول : أثر الأزمة الاقتصادية في سياسة الدفاع الأوروبي المشترك :

خلفت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 آثار سلبية في سياسة الدفاع الأوروبي المشترك والمستقل , وللإحاطة بهذه الآثار قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب , حيث يتناول المطلب الأول آثار الإنفاق العسكري لأكبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو , ويتناول المطلب الثاني آثر الأزمة الاقتصادية في حلف الناتو, أما المطلب الثالث فيتناول الدفاع الذكي كاستجابة للتقشف الأوروبي.

المطلب الأول : آثار الإنفاق العسكري للدول المحورية في الاتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي في ظل الأزمة الاقتصادية :

كان هناك جدل طويل حول استدامة واستمرارية التحالف عبر الأطلسي والاتهامات بين الحلفاء حول المساهمات غير المتساوية بتحمل الأعباء. لكن بما أن البلدان على جانبيْ الأطلسي قد بدأت بتقديم اقتطاعات جديدة بخصوص الإنفاق العسكري – وغالباً اقتطاعات كبرى– رداً على الأزمة الاقتصادية، فإن الهواجس بشأن مستقبل التعاون الدفاعي عبر الأطلسي قد أصبحت أكثر وضوحاً وعلانية.

هناك عدد متزايد من كبار المسئولين يتساءلون الآن علناً عن مستقبل الناتو. ففي حزيران، 2011، ووسط عملية الناتو في ليبيا، صرَّح وزير الدفاع الأميركي آنذاك روبرت غيتس Robert Gites قائلاً بأن أوروبا تواجه احتمال " اللاعلاقية العسكرية الجماعية" وبأنه إذا لم توقف تدهور قواتها المسلحة، فإن الناتو سيواجه " مستقبلاً قاتماً ، إن لم يكن محزناً". أما " إيفو دادلر Evoue d'Adler ، الممثل الدائم للولايات المتحدة في الناتو، و" جايمس ستافريديس james Staferédése ، قائد التحالف الأوروبي الأعلى للناتو، فقد قالا بأن " إذا ما استمر الإنفاق الدفاعي بالانحدار، فإن الناتو قد لا يكون قادراً على تكرار نجاحه في ليبيا في عقد آخر من الزمن". وحذر آنديريس فوغ راسموسين

Andric fouge ras mousine، الأمين العام للتحالف قائلاً بأنه " إذا ما استمرت اقتطاعات الإنفاق الدفاعي الأوروبي، فإن قدرة أوروبا بأن تكون قوة استقرار حتى في المناطق المجاورة لها ستختفي بسرعة". في حين زعم وزير الدفاع النرويجي إسبين بارث بأن " التدريبات أظهرت بأن قدرة الناتو على إدارة عمليات عسكرية تقليدية قد انحدرت بشكل لافت.... وليس فقط قدرة الناتو على الدفاع عن أعضائه هي التي محل تساؤل، فقد تتدهور هذه القدرة أكثر بالفعل بسبب الضغوط المالية في أوروبا واقتطاعات القوات الأميركية في الإنفاق العسكري".

وسنتطرق إلى التوجهات في الإنفاق العسكري عبر الإتحاد الأوروبي منذ بدء الأزمة الاقتصادية. ومن ثم بتحليل تداعيات الانكماش بما يتعلق بأكبر البلدان المنفقة على الدفاع في الناتو – فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، والولايات المتحدة[1].

كان للأزمة الاقتصادية تأثير أقوى على بعض الموازنات الدفاعية الأوروبية من موازنات بلدان أخرى. فقد كان تأثر بعض البلدان بالاضطرابات الاقتصادية أقل من غيرها، ولذا فإنها واجهت ضغطاً أقل بما يتعلق بتخفيض الإنفاق العام. ومن بين هذه الدول التي أجبرت على السيطرة على إنفاقها العام، حاولت بعضها حماية موازنتها الدفاعية أكثر من جيرانها.

وقد تم تقديم أكبر الاقتطاعات في الموازنات في دول الاتحاد الأوروبي الأصغر حجماً، بنسب تفوق 20 بالمائة. فقد خفضت لاتفيا خصوصاً إنفاقها العسكري بحدود 21 بالمائة في العام 2009. أما ليتوانيا فقد اقتطعت 36 بالمائة من موازنتها في العام 2010. ونفذت أكثرية البلدان المتوسطة الحجم اقتطاعات في الإنفاق العسكري بمعدل بلغ 10 إلى

[1] كلارا مارينا أودونيل،"آ ثار اقتطاعات الإنفاق العسكري لأكبر الدول الأعضاء في الناتو", في 22جويلية 2012 : http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=347

15 بالمائة. على سبيل المثال، لقد خفضت الجمهورية التشيكية وايرلندا موازنتهما الدفاعية بحدود 10 بالمائة في العام 2011 والعام 2010 على التوالي. واقتطعت البرتغال 11 بالمائة من موازنتها في العام 2010. أما اليونان فقد هبط إنفاقها العسكري بنسبة 18 بالمائة في العام 2010 ومن ثم 19 بالمائة في العام 2011. وعرضت رومانيا اقتطاعات في الموازنة الدفاعية بلغت 13 بالمائة في العام2010. أما بلدان الإتحاد الأوروبي الأكبر حجماً كألمانيا وبريطانيا فقد حدت اقتطاعاتها بحدود 8 بالمائة تقريباً وطرحها ما بين عامي 2001 و 2015. وسجلت بعض الدول، كفنلندا و الدانمرك، إنفاقاً عسكرياً ثابتاً خلال الأزمة، في حين زادت كل من بولندا والسويد بالفعل من موازنتهما الدفاعية. والجدول رقم(01) يبين آثار اقتطاعات بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي:

الجدول رقم (1): تأثير الانفاق العسكري لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي:

الدولة	الانفاق العسكري %	السنة
لاتفيا	%21	2009
لتوانيا	%36	2010
التشيك	%10	2011 _2010
إيرلندا	%10	2011 _2010
البرتغال	%11	2010
اليونان	%18	2010
رومانيا	%13	2010
ألمانيا	%8	2011 _2010
بريطانيا	%8	2011 _2010
فرنسا	%0,6	2010_2002
فنلندا	إنفاق عسكري ثابت	2011 _2010
الدنمرك	إنفاق عسكري ثابت	2011 _2010

من اعداد الباحث.

كجزء من جهودها لتوفير المال، كانت الحكومات تتخلى عن أعداد هامة من موظفيها العسكريين. فقد صرفت دولاً أوروبية، معاً، 160000 جندي من الخدمة ما بين عاميْ 2009 و 2011. وكانت بريطانيا، إحدى أهم المساهمين في نشر الجنود، من بين تلك الدول التي قامت باقتطاعات بارزة في موظفيها العسكريين . في حين يتوقع من فرنسا، وهي مساهم أساسي آخر في القوات القتالية الأوروبية، أن تقلص هي أيضاً عدد موظفيها العسكريين بعد انتخابات 2012[1]. بالرغم من هذه الاقتطاعات، فإن كلفة الموظفين لا زالت تشكل أكثر من 50 بالمئة من الموازنة الدفاعية في عدد من البلدان الأوروبية. وحيث أن كثيراً من هؤلاء الجنود غير قابلين للنشر، فإن هذا الأمر يعد استخداماً بائساً للموارد – تحديداً في زمن التقشف المالي. لكن الالتزامات التعاقدية توضع للحد من مجال الحكومات لضمان التوفير في هذا المجال في المديين القصير والمتوسط.

لقد تأثرت القدرات الدفاعية في بلدان أوروبية عديدة بشكل هام وبارز بالأزمة الاقتصادية. مبدئياً، لقد سعت حكومات عديدة تحاول ضمان التوفير التخلص من تجهيزاتها العسكرية القديمة الطراز التي كانت قد صُممت في الحرب الباردة. وقد توخت كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا وبريطانيا خصوصاً تقليص مشترياتها الرئيسة وبرامج التحديث لديها، كالمقاتلة الحربية المشتركة من نوع F-35، طائرة النقل العسكرية من نوع A400M، مروحيات NH90، ومقاتلات Typhoon. في كل الأحوال، لقد أعيد النظر في عدد من هذه القرارات عندما أدركت الحكومات البنود الجزائية المالية الكبيرة التي تحتمها مسألة إلغاء البرامج, نتيجة لذلك لم يكن الدافع لعدد من الاقتطاعات التي تم عرضها الحاجات التشغيلية وحدها[2].

[1] مايكل بيرنباوم، "ميزانيات الدفاع الأوروبية ...مصدر قلق للناتو" ،في 16 فيفري 2011 : http://www.alittihad.ae/details.php?id=15804&y=2011

[2] كلارا مارينا أودونيل, مرجع سابق الذكر .

إن كل الحكومات تقريباً تؤجل اليوم مسألة امتلاك بعض التجهيزات. فقد علقت الدانمارك، خصوصاً، القرار المتعلق باستبدال مقاتلاتها من نوع F-16 . كما أن عدداً من البلدان تعمل على تقليص طلباتها. أما معظم البلدان الكبيرة وعدداً من البلدان المتوسطة الحجم فتعتزل برامجها باكراً بما في ذلك النمسا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، البرتغال، وبريطانيا. وهناك العديد منها تحاول إعادة بيع ممتلكاتها وأصولها لبلدان أخرى. إذ تخطط ألمانيا وإيطاليا، على سبيل المثال، لإعادة بيع الدفعة الأخيرة من طائرات Eurofighter . في كل الأحوال، ومع وجود بلدان عديدة تحاول بيع تجهيزات تعصف في الوقت نفسه، دوامة من المناقصات المنخفضة بالأسواق الدولية. وقد حدثت أكبر الاقتطاعات في دول الاتحاد الأوروبي الصغيرة والمتوسطة الحجم، بعضها ألغى قدرات عسكرية كاملة, على سبيل المثال، تعمل هولندا والدانمرك على التخلص من دباباتهما للمعارك الكبرى, كما تعمل الدانمرك على التخلص من غواصاتها ودفاعاتها البرية.

حاولت عدة بلدان، تحديداً تلك ذات الصناعات الدفاعية الكبيرة، التخفيف من وقع اقتطاعات موازناتها على مزوديها , فقد فضلت الحكومات في حالات عديدة الحفاظ على بناء التجهيزات ومن ثم تصديرها أو التخلي عنها بدلاً من إثارة موجة من فقدان الوظائف ضمن قاعدتها الصناعية. لكن الشركات الدفاعية الأوروبية كانت لا تزال متأثرة بالانكماش الاقتصادي ومع طرح معظم البلدان الأوروبية لاقتطاعات كبيرة في مجال الموازنات لأبحاثها العسكرية والتطويرية، يتم تقويض التنافس العالمي على المدى الطويل في مجال الصناعة الدفاعية الأوروبية أيضاً[1].

أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فقد وصلت موازنة الدفاع الأميركية الكاملة إلى ذروتها في العام 2011 حيث بلغت أكثر من 700 مليار دولار بقليل. وقد أدرج حوالي 550 مليار دولار من أصل ذلك المبلغ في " أساس" موازنة وزارة الدفاع والباقي

[1] مايكل بيرنباوم, مرجع سابق الذكر.

غطى العمليات العسكرية في الخارج. وكانت الموازنة الأساسية لعام 2012 مستوية بالأساس عند مبلغ شكلي هو 553 مليار دولار، رغم أن الموازنة الفعلية لوزارة الدفاع للعام المقبل قد تختلف بشكل أساسي نتيجة لعمل الكونغرس و/ أو بسبب صفقة موازنة جديدة بعد انتخابات تشرين الثاني.

المطلب الثاني : تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الناتو :

ذكر تقرير نشرته صحيفة دير تاجستسايتونغ (تاتس) الألمانية الصادرة في برلين أن أزمة اليورو والديون السيادية التي تعصف الآن بالاتحاد الأوربي قد أثرت سلبا علي ميزانية وتسليح حلف شمال الأطلسي ، وستقلص إلى حد كبير مهامه العسكرية الخارجية المستقبلية كما أن التقشف الحاد في الميزانيات العسكرية امتد من الأعضاء الأوروبيين الكبار في الحلف الدفاعي الغربي كبريطانيا وفرنسا وألمانيا , إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي قررت تخفيض نفقاتها العسكرية بقيمة تتراوح مابين 350 و500 مليار دولار في السنوات العشر القادمة.

وأشارت تاتس إلى أن تقليص الميزانيات العسكرية لدول الناتو بسبب الأزمة المالية الأوربية المستفحلة أدى إلى تخطيط الحلف لخفض مهامه العسكرية الخارجية إلى الحدود الدنيا في السنوات القادمة ولفتت إلى أن هذا الأمر بدا واضحا في بريطانيا التي أثرت الأزمة المالية على مخصصاتها العسكرية بشدة، أكثر من أي دولة أوروبية أخرى فقد خفضت ميزانية دفاعها بنسبة 8% حتى عام 2014، وإلغاءها مشاريع وبرامج عسكرية بقيمة 38 مليار جنيه إسترليني (433 مليار يورو) وهذا يظهر فداحة تأثير الأزمة على النواحي العسكرية لبلد يعدُّ من أعمدة الناتو كبريطانيا[1].

[1] الصحافة الألمانية, "أزمة الديون الأوروبية تقلص مهام الناتو",في 30 سبتمبر 2011 : http://www.aljazeera.net/news/presstour/2011/9/30

وإذا كانت نظرة سريعة علي ميزانية الناتو تكشف أن هذه الميزانية ليست بالضخامة التي يتصورها الناس فلا تزيد علي عدة مليارات من الدولارات تسهم فيها الدول الأعضاء, ولا يدفعها عضو واحد إلا أن التعمق في الأمر يكشف العكس, لأن الميزانية المعلنة هي فقط ميزانية قيادة الحلف, أما عمليات الحلف فيأتي تمويلها من خزينة كل دولة عضو بشكل مباشر في صورة تسليح جنودها المشاركين في العملية, ومرتباتهم علاوة علي المشروعات الضخمة مثل الدرع الصاروخية, وهذه الميزانيات لابد أن تتأثر سلبا بالأزمة الاقتصادية لأن البلدان المختلفة بدأت بالفعل في تقليص إنفاقها العسكري مع تراجع مدخلاتها بسبب تراجع الصادرات والاحتياطيات المالية[1].

ويتمثّل التحدي الأول الذي يواجهه الحلف بالتقليص الحتمي لحجم إنفاقه الدفاعي. وتُعدّ البرامج الدفاعية الاختيارية أولى ضحايا محاولات المسؤولين المستميتة لتقليص العجز الهائل والمتزايد في ميزانية الحلف. أما التحدي الثاني، فهو استخلاص الدروس الصحيحة من الأزمة ومقاومة السياسات الحمائية و على صعيد الانفاق الدفاعي، قلّص العديد من أعضاء الحلف ميزانياتهم الدفاعية بشكل ملحوظ، وذلك بهدف موازنة الديون الضخمة التي تحمّلوها في سبيل مكافحة الافلاس والبطالة ولا شك في أن العديد من أعضاء وشركاء الحلف سيقلّصون ميزانياتهم الدفاعية المتواضعة أصلاً[2]. لذا، قد تصبح القدرات الدفاعية المستقلة نوعاً من الترف، مما قد يعزّز جاذبية الأمن الجماعي وينصّ البند الثالث من معاهدة حلف الناتو (واشنطن 1949) على الآتي: "إن أطراف المعاهدة ... سيحتفظون بقدراتهم الفردية والجماعية وسوف يطوّرونها لمقاومة أي هجوم مسلّح". لكنّ الأزمة الاقتصادية الراهنة قد تعزّز القدرات العسكرية "الجماعية" وقد تقلّص القدرات العسكرية

[1] أشرف أبو البهلول , "الحلف في مهب رياح الأزمة العالمية" , ملفات دولية , العدد 133, افريل 2009,في 7أفريل 2009 : http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/4/6/FACE3.HTM

[2] فرانسوا ميليس , "الأزمة المالية ــ هل تأثيرها مماثل لتأثير أيّ اعتداء ارهابي واسع؟",في 27ديسمبر2009 : http://www.nato.int/docu/review/2009/FinancialCrisis/Financial-terrorist-attack/AR/index.htm

"الفردية" لأعضاء الحلف. لكنّ الخطر الجدّي المرتبط بتقليص الانفاق الدفاعي للحلف يتمثّل بأنْ تجد الولايات المتّحدة نفسها مضطرة لتحمُّل جزء أكبر من العبء، في وقت باتت فيه ميزانيتها الدفاعية محدودةً نسبياً ونظراً إلى ضعف بنوكها ونظامها المالي وإلى التشكيك في دور الدولار كعملة عالمية، وإلى حقيقة أنّ مديونيتها هي الأكبر في العالم، قد تجد الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن الاستمرار في تقديم الدعم المالي للأمن العالمي[1].

وبرغم نهاية الحرب الباردة منذ ما يقرب من عقدين من الزمان فإن ميزانية الناتو تضاعفت عدة مرات بسبب اتساع نطاق عملياته حول العالم, خاصة في المناطق المضطربة والتي دخلها الحلف بكل قوة خلال ما يسمي بالحرب العالمية ضد الإرهاب, وكانت أفغانستان المكان الذي يحتل الصدارة في استهلاك ميزانية الحلف, برغم أن الجانب الأكبر من تكاليف العمليات العسكرية هناك يأتي مباشرة من الميزانيات العسكرية للدول المشاركة في الحملة ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة, وبذلك يمكن القول إن عمليات الناتو أصبحت تستهلك ميزانيته علاوة علي ميزانيات الدول الأعضاء مثل الولايات المتحدة التي تخصص عشرات المليارات من الدولارات سنويا لتمويل وجودها ضمن الحلف في الأراضي الأفغانية, وهو استنزاف حاد للميزانية الأمريكية علاوة علي نظيره في العراق أحد الأسباب الجوهرية للأزمة المالية العالمية الحالية. ويتم تحديد مساهمة كل دولة عضو في ميزانية الحلف طبقا لاتفاقيات يجري تعديلها كل فترة حسب عدد الدول الأعضاء, ووضعها الاقتصادي, وعلي سبيل المثال في عام2002 كانت ميزانية عمليات القيادة فقط في الناتو تصل إلي1.5 مليار دولار علي الأقل ساهمت فيها واشنطن بـــ29%, يليها المانيا بـــ23%, ثم بريطانيا13%[2]. وحسب توقعات الخبراء فإن السنوات الثلاث المقبلة ستكون حاسمة في تاريخ الحلف, فلو ازدادت الأزمة الاقتصادية والمالية عمقا فإن هذا قد يعني إعلان وفاة الحلف خاصة أن الكثير من الدول المشاركة فيه يعتقد أنه تحول إلي أداة لخدمة

[1] المرجع نفسه.
[2] أشرف أبو البهلول , مرجع سابق الذكر .

أهداف الهيمنة الأمريكية, أما إذا نجا العالم من الأزمة المالية فان الفضل في ذلك سيعود إلي التقليص المتوقع في الإنفاق الخيالي لدول الناتو, خاصة الولايات المتحدة, بما في ذلك خطط عسكرة الفضاء, وبناء دروع صاروخية لن تجدي نفعا مع استمرار تطوير برامج التسليح على الجانب الآخر.

المطلب الثالث : الدفاع الذكي كاستجابة للتقشف الأوروبي :

أكد أمين عام الناتو أندرس فوج راسموسن في مؤتمر صحفي في روما عقب اجتماعه مع رئيس الوزراء الايطالي ماريو مونتي قبيل قمة الناتو المقرر عقدها في مايو بشيكاغو أن الحلفاء الأوروبيين بحاجة إلى مواصلة الاستثمار في الأمن ، وإلا فإنهم سوف يخاطرون بفقدان هذا الأمن ، ولن نستطيع توفيره لهم,وقال رئيس الناتو انه :"في شيكاغو ، أريد أن تتبنى أوروبا رؤية جديدة بشأن كيفية معالجة موضوع الأمن، وجعل التعاون في برامج الدفاع له أولوية وليس الملجأ الأخير، وهذا ما نطلق عليه الدفاع الذكي كما قال راسموسن:" انه ناقش مع مونتي الوضع الاقتصادي الصعب في ايطاليا وفي أوروبا ، نظرا لارتباط الاقتصاد بالأمن ، وان الاقتصاد الضعيف يعني أن لدينا موارد اقل للأمن وأضاف أن" كيفية توفير الأمن في أوقات التقشف الاقتصادي، وكيفية التعامل مع حالة عدم اليقين في العالم بموارد اقتصادية محلية اقل سوف تمثل تحديا يواجه الناتو للموازنة بين الاقتصاد والأمن ، الذي يعد ضروريا للاستقرار", وأكد راسموسن "علينا أن نحافظ على دفاعاتنا ... وهذا أيضا الدور الذي نريد أن تلعبه أوروبا في العالم" , ودعا إلى المزيد من التعاون والالتزام ، نظرا لأنه في هذه الأوقات العصيبة يصعب على بعض الدول أن تكتسب بمفردها أو تحافظ على جميع القدرات التي تحتاجها ، بيد أنها إذا اجتمعت معا فإن بإمكانها تحقيق ذلك[1].

[1] "رئيس الناتو يؤكد على الدفاع الذكي كاستجابة للتقشف,في2012/4/28 ": http://arabic.people.com.cn/31663/7802697.html

وفي أكتوبر من عام 2012، خرج أول إعلان رسمي يشير إلى حدود تأثر حلف شمال الأطلسي بالأزمة المالية العالمية التي اندلعت عام 2008، حيث طرح وزراء دفاع الحلف خلال اجتماعهم بالعاصمة البلجيكية بروكسل مصطلح "الدفاع الذكي" لمواجهة الأزمة المالية العالمية التي بدأت تؤثر وبشكل واضح في حلف الناتو. وفي هذا الإطار قال أندرس فوج راسموسن، عقب الاجتماع إن "الدفاع الذكي سيعطي للناتو الفرصة لمواجهة الأزمة المالية وضمان عدم تأثر الحلف بتلك الأزمة التي تعصف بالعالم"، وأوضح أن خطة "الدفاع الذكي" تتضمن صرف القليل من الأموال في مهام دفاعية، مشيراً إلى أن قيام الدول الأعضاء بالتنافس على صناعة الأنواع نفسها من الأسلحة لا تجعل الحلف في منأى عن الأزمة المالية. وقد طالب الأمين العام للحلف وزراء دفاع الدول الأعضاء بالحلف التقدم بمشاريع واضحة والتزامات دقيقة للمساهمة في بناء "الدفاع الذكي". من جهته، أكد وزير الدفاع الأمريكي وقتذاك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على صرف الأموال في الدفاع عن الغير، بل قد تلجأ في الفترات القليلة القادمة إلى تقليص ميزانيات الدفاع، ولن تعود قادرة على الإسهام في مزيد من العمليات العسكرية التي يقودها الناتو[1].

في مقابل هذه المطالبات التي تعني بالأساس الدول الأوروبية من أعضاء حلف الناتو، وقفت العواصم الأوروبية شبه عاجزة في مواجهة طوفان الأزمة المالية التي كادت أن تعصف بالوحدة المالية والسياسية للاتحاد الأوروبي، بعد تفاقم أزمة الديون السيادية في العديد من دول منطقة اليورو خصوصا اليونان وإسبانيا وإيطاليا، بل إن الأزمة هددت بالفعل اقتصاديات رئيسية تعتبر ركيزة لمنطقة اليورو مثل فرنسا وألمانيا، ما عمق بالتبعية إشكالية الأمن الأوروبي متمثلة في عدم مقدرة أوروبا على حماية نفسها، فضلاً عن بناء دفاع ذاتي متطور وقادر على التدخل خارجياً للدفاع عن المصالح الأوروبية تحت مظلة حلف الأطلسي. وإذا كان بعض الخبراء قد رأى أن الحل يكمن في توحيد الجهود الأوروبية

[1]" تأثيرات أزمة أوكرانيا في استراتيجيات حلف شمال الأطلسي"، في 1جوان 2014:
http://www.nationshield.ae/home/details/files

على صعيد الإنتاج والتطوير العسكري لملاحقة التطور الأمريكي في هذا المجال ودأب الثغرة القائمة عبر جانبي الأطلسي، وإنجاز مشاريع دقيقة وواضحة بصفة تكاملية لتفادي الازدواجية القائمة حالياً، فضلاً عن مواجهة التهديدات المستحدثة، والتغلب على التأثيرات السلبية الناجمة عن تقليص ميزانيات الدفاع تحت وطأة خطط التقشف وخفض الإنفاق في المجالات كافة لمواجهة توابع الأزمة المالية. وفي مقال منشور بصحيفة كريستيان ساينس مونيتور في شهر مايو 2012 تساءل الخبير الأمريكي المعروف كُرت فولكر، سفير الولايات المتحدة السابق إلى حلف "الناتو"، قائلاً:" علينا أن نسأل أنفسنا ماذا يتعين على "الناتو"، أو الولايات المتحدة وأوروبا بشكل عام، القيام به في الواقع اعتباراً من الآن؟ وأجاب قائلاً: الأكيد أن الحلف يبذل أقصى ما يستطيع في ظروف سيئة, ولكنه أصيب بالإرهاق في أفغانستان على نحو أسرع مما هو مطلوب لتحقيق النجاح, وهكذا، فإنه سينكب هناك على عملية انتقالية حتمية ولكنها هشة, ويرى فولكر أن معاناة أوروبا من الأزمة المالية، التي دفعت الدول جميعها إلى خفض ميزانيات الدفاع, هذه المعاناة تفسر جزئياً التركيز الجديد على مشاريع "الدفاع الذكي" الأطلسية"[1]. ويأخذ فولكر على الحلف أن أعضاء كثيرين داخله يفتقرون إلى الوسائل أو الإرادة (أو كليهما) لتولي عمليات عسكرية صعبة، وبالتالي، فشيء جيد أن يقوم شركاء للحلف مثل السويد وقطر بسد الفراغ. وعلاوة على ذلك، فلا أحد في أوروبا يبدو متحمساً بشأن الدفاع الصاروخي للتصدي لضربات محتملة من إيران.

ويرى فولكر أن "الناتو" الذي حوّل نفسه على نحو دراماتيكي بعد الحرب الباردة أخذت قوته تنفد، فمنذ سقوط جدار برلين في 1989، بدأ الحلف إجراء عمليات عسكرية "خارج المنطقة"، بدلاً من التركيز على الردع.

[1] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: أثر الأزمة الاقتصادية في الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في مجال الأمن:

يتناول هذا المبحث أثر الأزمة الاقتصادية في الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في مجال الأمن حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب , حيث سنعالج في المطلب الأول تزايد موجات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا, وتزايد التهديدات الإرهابية في المطلب الثاني , بينما سنخصص المطلب الثالث لدراسة أثر الأزمة الاقتصادية في الشراكة الأورو_أطلسية.

المطلب الأول: تزايد موجات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا:

تعتبر الهجرة غير الشرعية "أو السرية" ظاهرة عالمية موجودة في العديد من دول العالم ، لكن الهجرة إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا المزعجة والمفزعة والتي تعيش على و قعها بلدان إفريقيا، وآخرها فاجعة أبريل 2009 على السواحل الجنوبية للمتوسط التي أظهرت أن الأزمة المالية والاقتصادية لن تعمل إلا على تقوية الظاهرة حسب المنظمة العالمية للهجرة، وفي الوقت نفسه انتقد المفوض السامي لشؤون اللاجئين "العولمة غير المتوازنة" التي تسمح بحرية تنقل رؤوس الأموال والبضائع وتضع المزيد من العراقيل بوجه تحرك البشر[1].ومن جهته، أثار جون فيليب شوزي، الناطق باسم المنظمة الدولية للهجرة "مقرها في جنيف" تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية على ظاهرة الهجرة عموما وعلى الهجرة غير الشرعية بالتحديد وانتقد الدول الغربية على "تشديد إغلاق حدودها في وجه الهجرة". وأشار جون فيليب شوزي إلى أن هذه الأزمة الاقتصادية أدت إلى "تراجع حجم الأموال المرسلة من طرف العمال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، والى تراجع أسعار المواد الأولية إضافة إلى تشديد عملية إغلاق الحدود الأوروبية"[2].

[1] "وقفة تأمل حول الهجرة السرية..ما هي القضية ؟ و كيف الحل ؟"، نقلا عن الموقع:
http://www.startimes.com/f.aspx?t=18152890

[2] المرجع نفسه.

هذا وقد أدت الاحداث السياسية التي اندلعت بسب الربيع العربي إلى زيادة في حركة الهجرة من تونس إلى الجزيرة الايطالية لامبيدوزا "lambeduza" وإلى بوليا"puglia" حيث كان عدد القادمين كبيرا.[1] والخريطة رقم (2) توضح هجرة العبور عبر المتوسط (MTM) عام 2011_ 2012

خريطة رقم(4): هجرة العبور عبر المتوسط (MTM) لسنة 2011 _ 2012:

المصدر :http://www.imap-migration.org/index.php?id=470

[1] هوجو برادي , أزمة شنغن في إطار الربيع العربي ,تر/ Alfanar traductoresالكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (المتوسطي),2012,ص 276.:

وقد أخذت ظاهرة الهجرة السرية في التنامي في ظل عدم وجود الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي تعيشه معظم بلدان جنوب المتوسط فبين جانفي و أفريل 2011 فقط وصل عدد المهاجرين السريين الذين نجحوا في الوصول إلى جزيرة لامبيدوزا "lambeduza" الايطالية ما يفوق 24600مهاجر من جنسيات مختلفة (تونسيون, جزائريون, صوماليون, اريتريون, ماليون...), وهذا حسب تقديرات وزير الخارجية الايطالية "فرانكو فراتيني" "franco frattini" الذي يتوقع وصول عددهم في حالة استمرار جو عدم الاستقرار السياسي في دول جنوب المتوسط في العامين القادمين إلى نحو نصف مليون مهاجر سري على الأقل. ومن هنا نجد بأن الاتحاد الاوروبي يسعى الى التخفيف من تدفق الهجرة من بلدان شمال إفريقيا عن طريق تضييق نطاق أسواق العمل في الاقتصاديات الأوروبية خاصة أوروبا الغربية.[1]

كما استقبلت دول الاتحاد الأوروبي حوالي 135 ألف لاجئ في العام2013 وفق الإحصاءات الأوروبية، كما يُتوقع أن تستمر أعداد المهاجرين في الزيادة هذا العام أيضًا نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية في دول جنوب المتوسط، ومن ثم أصبح تدفقُ اللاجئين عبر المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي غير مسبوق، وغير قابل للإدارة والحصر. ويلاحظ أن سوريا تحتل النصيب الأكبر في عدد الالتماسات، تليها أفغانستان، وباكستان، وروسيا، ثم الصومال، وفي هذا الصدد استقبلت السويد، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، مجتمعة، حوالي 70% من اللاجئين من تلك الدول[2], كما صرح مسئولو المفوضية في مطلع أكتوبر الجاري بأن عدد المهاجرين عبر البحر المتوسط قد

[1] زافيريس تزاناتوس, تأثير الأزمة الاقتصادية على التوظيف في منطقة البحر المتوسط , تر/ Alfanar traductoresالكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط :(المتوسطي), 2010, ص38.

[2] آية خالد أبو العطا ,تحولات السياسات الأمنية في مواجهة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط , القاهرة , المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية , 2014:في 2014/12/11 :http://www.rcssmideast.org/Article/282

وصل إلى حوالي 165 ألف لاجئ مقارنةً بحوالي 60 ألف لاجئ في عام 2013، وفي الغالب سوف تستمر هذه الظاهرة حتى قدوم عام 2015.[1]

أما عن تشديد الإجراءات الأمنية، وبالأخص ما عبر عنه رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلوسكوني من أمل في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في أعقاب دخول الاتفاقات الثنائية حيز التطبيق والقاضية بتعزيز الدوريات البحرية أمام السواحل، فيرى الناطق باسم المنظمة الدولية للهجرة أن "ذلك وحده لا يكفي في غياب سياسة إدارة رشيدة للهجرة". ولكن على الرغم من ردود الفعل السريعة لتطويق الآثار السلبية للازمة الأخيرة والمؤشرات التي تفيد بأن الأزمة آخذة في الانفراج، إلا أن عديد التحاليل تفيد بأنها متواصلة ما دامت أسبابها الهيكلية قائمة ولم تقع معالجتها، وهو الأمر الذي زاد في مشاكل الهجرة بما أنها مرتبطة جدا بتغيرات الدورة الاقتصادية وأزمة النظام الرأسمالي المعولم[2]. وعلى خلفية القيود الميزانية التي حدت من القدرة الشرائية و من ثم تراجع المستوى المعيشي سنة عن سنة ما فتئ البريطانيون يوجهون أصابع الاتهام للعمال الأجانب الذين يرون أنهم استولوا على مناصب عملهم. وضاعفت الحكومة و قادة أهم الأحزاب السياسية في الأسابيع الأخيرة تصريحاتهم ملتزمين بالحد من الهجرة و الخدمات الإجتماعية التي تمنحها الحكومة إلى اليوم للأجانب لاسيما فيما يخص السكنات الاجتماعية و مجانية العلاج "الممول من قبل دافعي الضرائب[3]."

والخلاصة أن محددات الهجرة كثيرة ومتباينة وأن الإجراءات القانونية لدول الاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذه العوامل في إطار مقاربة شاملة ويلخص العالم الديمغرافي الفرنسي الكبير ألفريد صوفي إشكالية الهجرة بقوله "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

[1] المرجع نفسه.
[2] صبري الصغيدي،" انعكاسات الأزمة الاقتصادية على حركة وممارسات وسياسات الهجرة في الفضاء الأورو متوسطي"، في 21ديسمبر 2013 : http://www.turess.com/echaab/9401
[3] كريم مادي،"الأزمة الاقتصادية في بريطانيا تزيد من حدة النقاش حول الهجرة"،في 3:2012/5/5http://www.nuqudy.com/%D8%A

المطلب الثاني: تزايد التهديدات الارهابية :

شهدت النشاطات الإرهابية في أوروبا زيادة هائلة في عام 2007، ووفقا للتقرير السنوي الذي نشره مكتب الشرطة الأوروبية، ومكتب التحقيقات الجنائية للإتحاد الأوروبي، فقد شن الإرهابيون او حاولوا تنفيذ 583 هجمة في العام الماضي، وهذا يمثل زيادة بنسبة 24 ٪ عن العام السابق[1] ,و معظم الهجمات الإرهابية التي تم الإعلان عنها كانت منسوبة إلى الجماعات الانفصالية في إقليم الباسك المعروفة بإسم ايتا في اسبانيا او جبهة التحرير الوطنية الكورسيكية في فرنسا، علما أن هاتين المنظمتين مسئولتين عن 517 من الهجمات، والتي تشكل 88% من مجموع الهجمات الإرهابية[2]. وكانت الاعتقالات بين الجماعات الانفصالية مسئولة أيضا عن زيادة كبيرة في عمليات الاعتقال في الاتحاد الاوروبي وفيما يتعلق بـــ"الإرهاب الإسلامي" فهو أقل أهمية بكثير من الناحية الإحصائية، حيث لم يتم سوى تسجيل أربع هجمات: هجمتان فاشلتان في المملكة المتحدة(هجمات جلاسكو)، وتم إحباط هجمتين في ألمانيا " خلية سويرلاند وأخرى في الدنمرك حالة جلاسفيج. وفيما يلي جداول توضح الهجمات الارهابية في بعض الدول الاوروبية

جدول رقم (2):الهجمات الارهابية لعام 2007:

Member state	Islamist	Separatist	Left Wing	Right Wing	Single Issue	Not Specified	Total 2007
Austria	0	0	1	0	0	0	1
Denmark	1	0	0	0	0	0	1
France	0	253	0	0	0	14	267
Germany	1	15	4	0	0	0	20
Greece	0	0	2	0	0	0	2
Italy	0	0	6	0	0	3	9
Portugal	0	0	0	1	1	0	2
Spain	0	264	8	0	0	7	279
UK	2	–	–	–	–	–	2
Total	4	532	21	1	1	24	583

Figure 2: Number of failed, foiled and successfully executed attacks in 2007 per member state and affiliation

[1] توماس رينارد,"اليوروبول"يكشف عن الاتجاهات الجهادية الارهابية في أوروبا, تر/ صادق ابو السعود , مركز القدس للدراسات السياسية , 2008.

[2] المرجع نفسه.

جدول رقم(3):الهجمات الارهابية لعام 2008:

Member State	Islamist	Separatist	Left Wing	Right Wing	Single Issue	Not Specified	Total 2008
Austria	0	5	0	0	0	1	6
France	0	137	0	0	5	5	147
Greece	0	0	13	0	0	1	14
Ireland (Republic of)	0	2	0	0	0	0	2
Italy	0	0	5	0	0	4	9
Spain	0	253	10	0	0	0	263
UK	–	–	–	–	–	–	74
Total 2008	0	397	28	0	5	11	515

Figure 2: Number of failed, foiled or successful attacks in 2008 per member state and per affiliation[6]

المصدر : Europol Report: All Terrorists are Muslims…Except the 99.6% that Aren't, on January 28, 2010

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ بأن عدد الهجمات الارهابية انخفض تدريجيا من 585 هجوم في سنة 2007 إلى 515 هجوم في سنة 2008 , ومعظم هذه الهجمات كانت من الجماعات الانفصالية والجناح اليساري المتطرف.

على الرغم من الانخفاض النسبي فى عدد من الهجمات، إلا أن "الإرهاب الإسلامي" لا يزال ينظر إليه على أنه التهديد الرئيسي للأمن الأوروبي .والسبب في ذلك التقييم لا يمكن ان يقاس في عدد الهجمات أو عدد المقبوض عليهم، بل في تقدير الاضرار المحتملة.[1]

كما يتحدث " كاسبر ريكاويك" الخبير الأوروبي في دراسات الإرهاب في المعهد البولندي للشئون الدوليةPISM عن التهديد في أوروبا من خلال الاتحاد الأوروبي، ليس لأنها منظمة قوية أو حاسمة في مجال الأمن، ولكن لأنها مؤسسة ذات قوة ناعمة، مما يجعلها تكافح الإرهاب بالقوة الناعمة، وهو أسلوب وشكل مختلف في العالم. ويري بعد أحداث11 سبتمبر وتفجيرات لندن تعتبر التهديدات الإرهابية من أول 5 أو 10 تهديدات في أوروبا[2], لذلك هناك تغيرات في منابع التهديد، وكيفية مواجهة الإرهاب، وبالأخص الإرهاب الأيديولوجي، سواء على المستوى الديني مثل الراديكالية الإسلامية، أو الجناح

[1] مرجع سابق الذكر.
[2] ريهام مقبل,الارهاب في أوروبا ...التغيرات والتداعيات, القاهرة , المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية,16ماي 2014: http://www.rcssmideast.org/Article/2144

اليساري left– wing، أو اليميني المتطرف,فقد حدث هجوم في 2011 من قبل عضوين من النازيين الجدد، وقُتل أكثر من 100 شخص، وهو أقصى اليمين السياسي[1]. والأكثر خطورة أن الأفراد وحدهم دون تنسيق من قبل الجماعات يقومون بتنفيذ هجمات إرهابية، نظرًا للبيئة الراديكالية التي عاشوا فيها. وفي ضوء الهجمات الإرهابية الأخيرة في بوسطن ولندن وباريس، لا يزال العنف المتطرف أولوية استراتيجية عالية في جدول أعمال الدفاع لكل البلدان في جميع أنحاء العالم[2], وعقب هذه الهجمات، تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية لمكافحة الإرهاب بالاعتماد على أربع نقاط:

– منع تلك العمليات الإرهابية، ليس من خلال القبض على أناس ولكن من خلال القوة الناعمة، ومنع الناس من اللجوء إلى الإرهاب.

– "الحماية"، أي حماية المباني الحكومية والحساسة للمواطنين.

– "الملاحقة"، وتختص بها الشرطة والأمن.

– "الاستجابة" للهجمات الإرهابية، عندما تقع تفجيرات أو وقوع رهائن، كيف تستجيب قوات الأمن لذلك؟.

ويقول روب وينرايت, مدير يول: "التطرف العنيف والهجمات تمثل تهديدا كبيرا للمواطنين الأوروبيين وأدت إلى الكثير من المآسي، كما هو الحال في النرويج. ويجب علينا تعزيز جهودنا لمنع التطرف العنيف من قبل أن تصبح أكثر قدرة على تحديد الأفراد المعرضين لخطر التطرف، وشبكة التوعية التي أطلقتها المفوضية الأوروبية في سبتمبر الماضي هي أداة هامة لمساعدتنا في هذا العمل، وأنا أتطلع إلى تقديم نتائجها الأولى بعد فصل الصيف. والشيء الأكثر أهمية هو للوقوف ضد الأفكار المتطرفة والدعاية عبر الطيف، من المنتديات على الانترنت للمناقشة السياسية العالمية "[3].

[1] المرجع نفسه.

[2] Terrorism in Europe: US and Europol reports unveil an ever–expanding galaxy ,7 juin 2013.

[3] EU Terrorism Situation and Trend Report: TE–SAT, 25 April 2012.

وعند النظر الى عدد الهجمات، يمكن ملاحظة أن الجماعات الانفصالية كانت الأكثر نشاطا من المجموعات الإرهابية الجهادية. ومع ذلك ، لا تزال المجموعات الجهادية تعتبر بمثابة التهديد الرئيسي للأمن الأوروبي، نظرا لإمكانياتها المحتملة في التدمير. وعلاوة على ذلك، يبدو أن التهديد الإسلامي آخذ في النمو، فمنظمة القاعدة بدأت بترسيخ نفسها في أوروبا، والاجتذاب المتزايد لمواطني الاتحاد الأوروبي إلى صفوفها، وكذلك لا يزال تأثير القيادة الأساسية للقاعدة مهما. وفيما يتعلق باستراتيجيات مكافحة الإرهاب، فإن الإتحاد الأوروبي بصفة عامة، أو الدول الأعضاء كل منها على حدة، بحاجة لاتخاذ المزيد من الخطوات لزيادة كفاءتها وفعاليتها في مواجهة الإرهاب. ومع ذلك، فإنها لا تزال في القتال ضد الحركات الانفصالية أفضل وأكثر فعالية من القتال في مواجهة الجهاد.

المطلب الثالث: أثر الأزمة الاقتصادية في الشراكة الأوروأطلسية:

على الرغم مما يبدو من تراجع في أهمية حلف الأطلسي وأوروبا في سلم أولويات الإدارة الأمريكية الحالية، الواقعة تحت هيمنة اليمين المتطرف المتمثل في تحالف "المحافظين الجدد" مع اليمين المسيحي المتصهين سيبقى التوجه الأطلسي واحداً من أهم أولويات السياسة الأمريكية خلال القرن الحادي والعشرين [1]. ومنذ نهاية الحرب الباردة على الأقل بدأ التذمر تجاه تقليص الموازنة في دول الناتو، وأكثر هذه الانتقادات وجهتها الولايات المتحدة، التي عادة ما تتحمل الأعباء الثقيلة للحلف. وكان آخرها عام 2011 خلال حملة الحلف العسكرية على الدكتاتور الليبي السابق معمر القذافي، والتي اعتبرت أحد نجاحات الحلف. حينها قال وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ليون بانيتا لمركز أبحاث كارنيجي ومقره بروكسل: "في حال استمرت التوجهات الحالية، فهناك أسئلة مشروعة حول قدرة تحمل الناتو لعمليات مثل التي شهدتها ليبيا وأفغانستان، دون أن تتحمل الولايات المتحدة أعباء إضافية."[2]ويعني بانيتا بـــ"التوجهات الحالية" تخفيض ميزانيات الدفاع في جميع الدول الأعضاء بحلف الناتو، خاصة في أوروبا والتي كانت في ذلك الوقت تحت وطأة الأزمة

[1] محمد دياب, الولايات المتحدة وأوروبا: مستقبل العلاقات بين قطبي الأطلسي , في 2013/12/11 :
http://www.alriyadh.com/2002/11/21/article24660.html
[2] أحمد الأسمر , خفض موازنات الدفاع يقلص قدرات الجيوش الأوروبية ,في 3أكتوبر 2014:
http://www.dw.de/%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8.

الاقتصادية العالمية. المشكلة التي كشفت عنها "دير شبيغل"، ألا وهي نقص قطع الغيار، كانت متوقعة بالنظر إلى النفقات[1].هذا الاختلاف في التوجه الجيوسياسي ينعكس على مستوى البناء العسكري لدى الطرفين, فمقابل الارتفاع الهائل في الإنفاق العسكري الأمريكي ومستوى التحديث والتجهيز العالي الذي بلغته القوات المسلحة الأمريكية بكل مكوناتها، تجد أوروبا نفسها على مسافة بعيدة عاجزة عن مجاراة حليفتها الأطلسية على كل المستويات[2].هذا ما أدى إلى نفور الولايات المتحدة لأول مرة في تاريخ العلاقات الأورو-أطلسية من تولي القيادة العسكرية لعمليات الناتو، جاء لعوامل عدة، على رأسها الأزمة المالية الطاحنة، والمزاج القومي الأمريكي الرافض لحروب أخرى ممتدة في منطقتي الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، إضافة إلى تنامي إدراك النخبة السياسية والعسكرية في واشنطن، عدم جدية الحلفاء الأوربيين في المشاركة في تحمل أعباء مثل هذه التدخلات العسكرية[3] .فالخفض المتتالي في مستويات الإنفاق الدفاعي للحلفاء الأوربيين أثر بانعكاساته السلبية على هياكل القوة العسكرية والقدرات العسكرية المتوفرة لدى هؤلاء الحلفاء، من الناحيتين الكمية والنوعية معا، فمنذ عقد مضى كانت الولايات المتحدة مسئولة على 50% من إجمال الإنفاق الدفاعي لدول الناتو، وقد تصاعدت هذه النسبة حاليا لتصبح 75% من إجمالي هذا الإنفاق، في الوقت الذي يصل فيه إجمالي الناتج القومي لدول الناتو الأوربية إلى 127% من الناتج القومي الأمريكي، بينما لا تحقق سوى 4 دول فقط من هذه الدول الـــ 26 النسبة المقررة للإنفاق الدفاعي وهي 2% على الأقل من الناتج القومي[4].وقد كشفت أحدث الإحصائيات أن ثلاث دول أوروبية فقط في حلف الناتو، وهي استونيا واليونان والمملكة المتحدة، التزمت بنسبة الإنفاق العسكري، التي حددها الحلف والتي تصل إلى 2 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي حيث يلاحظ أن نسبة الإنفاق في بعض أعضاء الحلف تراجعت إلى أقل من 1% خلال عام 2013 بسبب الأزمة الاقتصادية[5]. من هنا نلاحظ أن الهيمنة العسكرية الأمريكية تظل واقعا لم يجر تصميم نهج الاتحاد الأوروبي التدريجي نحو

[1] المرجع نفسه .
[2] محمد دياب , المرجع نفسه.
[3] محمد الحرماوي, "تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا" ، الحوار المتمدن ، العدد 4198, 2013.
[4] المرجع نفسه .
[5] أشرف محمد كشك ، "قمة الناتو في ويلز: "آليات جديدة للحفاظ على أمن الحلفاء والشركاء"، صحيفة الوطن ، العدد 3203، 2014.

التكامل العسكري لمجابهتها, وإن كان هذا النهج يحقق أغراضا مفيدة بدرجة متزايدة[1], وبالتالي المشاركة في الحروب الأطلسية لا يخدم المصلحة الأوروبية بقدر ما يخدم المصلحة الأمريكية الانفرادية[2], هذا التباعد في العلاقات الأوروبية_ الأمريكية الذي كتب عنه الباحث الأمريكي روبرت كاجان Robert Kagan في مقالته power and weekness حيث اعتبر كاجان أن الوقت قد حان للتوقف عن الإدعاء بأن الأوروبيين والأمريكيين لهم نظرة مشتركة للعالم أو حتى أنهم يشغلون نفس العالم وحول كل قضايا القوة المهمة وتأثير القوة , فوجهات نظر الأوروبيين والأمريكيين تتباعد , فأوروبا تتحول بعيدا عن القوة وتتحرك نحو عالم ذاتي من القواعد والقوانين والمفاوضات الدولية والتعاون وهي تدخل عالم كانط "للسلام الدائم" أما الولايات المتحدة فهي منغمسة في عالم " هوبز " حيث الأمن الحقيقي والدفاع والترويج للنظام اللبرالي ما زال يعتمد على امتلاك واستخدام القوة العسكرية , فسبب الانقسام الأطلنطي عميق وهو طويل في تطوره [3].

فالتراجع الأمريكي من التدخل في ليبيا، بين للأوروبيين أنهم يحتاجون الى الكثير من العمل الشاق والوقت الطويل لكي يلعبوا دورا مستقلا عن الولايات المتحدة، كما تبين لأوربا بأن العمليات العسكرية باهظة الثمن. وأن الولايات المتحدة مستاءة جدا من الأوربيين لأنهم دائما ما كانوا يأتون لكي يتقاسموا الغنائم مع الأمريكيين في الكثير من عملياتها، ويقول مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبيغنيو برجنسكي، "أن الأوربيين يلزمهم الكثير من العمل والوقت لكي يستطيعوا أن يخططوا لأنفسهم طريقا مستقلا عن الولايات المتحدة. "[4]. فالمشهد الراهن يؤكد أن هناك تحولاً في الاستراتيجية الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة نحو آسيا الباسفيك يقابله خوف أوروبي على مستقبل القارة

[1] جون بيندر, سايمون أشروود , الاتحاد الأوروبي , تر/ خالد غريب علي , القاهرة , مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة , 2014, ص 145.
[2] عبد القادر رزيق المخادمي , "الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب ", الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية , 2008, ص 301.
[3] السيد أمين شلبي ، أمريكا والعالم (متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000 _ 2005)، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة ، 2005, ص ص , 264, 265.
[4] محمد الحرماوي ، مرجع سابق الذكر .

الأمني، بما يدعم التوجهات نحو بناء استراتيجية دفاعية موحدة للاتحاد الأوروبي وصحوة نحو سياسة خارجية توسعية في الشرق الاوسط وإفريقيا[1].

المبحث الثالث :سيناريوهات مستقبل السياسة الأمنية الأوروبية في ظل الأزمة الاقتصادية:

اختلفت السيناريوهات بشأن التطورات المحتملة للأزمة الاقتصادية العالمية , فهناك من يرى أن المرحلة الصعبة فيها قد انتهت وأن الاقتصاد العالمي سيتعافى منه قريبا , وهناك من يرى أن الأزمة الاقتصادية ستطول وتمتد , ولوضع رؤى مستقبلية للاقتصاد الأوروبي والعالمي في ظل هذه الأزمة يتوقف على طبيعة المرحلة التي تمر بها.

إن فشل أو نجاح مشروع السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة يبقى رهن التطورات التي يشهدها النظام الدولي , فبالرغم من أن أوروبا قد قطعت مرحلة متقدمة في عملية التكامل الاقتصادي , حيث تحولت السوق الأوروبية المشتركة في ظل معاهدة روما لعام 1957 إلى سوق أوروبية واحدة في إطار معاهدة ماستريخت 1992, إلا أن التكامل السياسي لازال هدفا منشودا , فالمصالح القومية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليست متوافقة تماما تجاه العديد من قضايا السياسة الخارجية .

المطلب الأول:سيناريو خروج الاتحاد الأوروبي من الأزمة والتغير إلى الأحسن:

يعد هذا السيناريو الأكثر تفاؤلا لأنه يتوقع أن تكون هذه الأزمة قصيرة ومؤقتة , وسيليها مرحلة من الانتعاش السريع و يعود ذلك للأسباب التالية[2]:

- الأثر الفعال المنتظر من الإجراءات السريعة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم بعد ظهور الأزمة , والتي يتوقع لها أن تعيد الانتعاش إلى الاقتصاد الأوروبي والعالمي .

[1] مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية , "صراع المصالح الأوروبية يلقي بضلاله على العلاقات الأمريكية الأوروبية ", مجلة أخبار الخليج , 13126، مارس 2014.
[2] بوعشة مبارك، مرجع سابق الذكر، ص 12.

- تعد عملية إنقاذ البنوك من الإفلاس مثالا على سرعة ومرونة التحرك إزاء السياسات المالية والنقدية لاحتواء هذه الأزمة.
- تحرك حكومات دول الاتحاد الأوروبي لبيع حصصها من أجل إنقاذ المصارف المتضررة من جراء الأزمة الاقتصادية.
- جمعت البنوك سيولة بالمليارات، وباشرت إصلاحات أخرى قبيل الاختبارات التي يأمل المسئولون أن تبدد بشكل نهائي أي شكوك لدى المستثمرين إزاء القطاع كي يتجدد التركيز على الإقراض لتعزيز النمو.
- انتعاش الاقتصاد الأوروبي منذ جولة اختبارات التحمل السابقة للبنوك وتدعم أسعار الاقتراض بالغة الانخفاض لدول مثل اليونان التي أصبحت تستطيع الاقتراض لأجل خمس سنوات بفائدة أقل من خمسة بالمائة مقارنة مع 20 بالمائة عندما جرت اختبارات 2011 وهذا يؤكد وجهة النظر بأن منطقة اليورو قد تخطت ذروة الأزمة[1].

هذا وبحكم أن الأزمات الاقتصادية تعتبر سمة مميزة للاقتصاد اللبرالي العالمي ,
فالأزمات الاقتصادية جزء لا يتجزأ من طبيعة الرأسمالية العالمية التي تنفجر عند نهاية كل دورة اقتصادية بما يسمح ببداية دورة جديدة , بمعنى أنه كل ما وصل الاقتصاد العالمي لدرجة الذروة ينهار الاقتصاد العلمي لتبدأ مرحلة جديدة من النمو وهكذا , وعملا بهذا المنطق يمكن التنبؤ بالعودة القريبة للاستثمارات الأوروبية للمستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة الاقتصادية العالمية, حيث أن الشركات الأوروبية ما عن تبدأ بالتعافي من تبعات الأزمة حتى تتسارع لاستغلال القدرات الطبيعية والبشرية (المواد الأولية القرب الجغرافي ,اليد العاملة...),ومن هنا فإن الأزمة ستبدأ بالانحصار على المدى القريب (5 إلى 10 سنوات) وبالتالي فهي ليست ظاهرة مزمنة بل هي مرحلة مؤقتة ومحدودة. ومن خلال ما سبق يتضح بأن الاتحاد الأوروبي يستطيع الخروج من الأزمة الاقتصادية التي عصفت به

[1] "سيناريوهات "أزمة" تتجه لضرب اقتصاد أوروبا مجدداً"،في 28أفريل 2014,
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/04/28

مما يتيح له التركيز على المضي قدما لإتمام مسيرته التكاملية وبناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة ومستقلة , والتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة التي تعيق تقدم هذه الوحدة من خلال إعادة النظر في السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، وذلك في اتجاه إعطاء الأولوية للأمن في البحر المتوسط نتيجة التهديدات الناشئة عن تغير الأنظمة في بعض الدول العربية المشاطئة له . لكن الحلول الأمنية الأوروبية وحدها لا تكفي فالحدود البرية والمائية بين الدول لم تعد عصية على المتسللين نظراً لوجود شبكات داخلية وخارجية تمتلك إمكانات لوجستية ومهاجرين مستعدين للمخاطرة بحياتهم سعياً وراء وهم أو سراب يخلصهم مما يعيشون فيه من بؤس في أوطانهم . فالمسألة تتطلب جهوداً اقتصادية وسياسية واتفاقات دولية غير متوفرة في وقت تعبر فيه ما يسمى "دول الربيع العربي" ظروفاً انتقالية غاية في الصعوبة . وعلى أوروبا التي تشكل ظاهرة الهجرة هذه تهديداً لاستقرارها أن تعمل على مساعدة هذه الدول على عبور هذه الظروف نحو تحول ديمقراطي فيه خير للجميع على ضفتي المتوسط. [1]

ولا شك أن المصالح الأمنية الإستراتيجية، سواء ما ارتبط منها بالولايات المتحدة أو بالدول الأوروبية، قد تنوعت من حيث طبيعتها، ومن حيث جغرافيتها، لكنها تبقى مصالح يُكمّل بعضُها بعضا إلى حد كبير[2]. وهذا ما يؤكده التوجه الاستراتيجي الأميركي الجديد، والذي يعيد إلى التذكير بأن أوروبا ما تزال منطقة مصالح بالنسبة للولايات المتحدة والأوروبيين أقرب الشركاء إليها, لكنها تتوقع منهم أن يتحملوا مسؤولياتهم منذ الآن في محيطهم، حتى يمكنوها من التركيز على المناطق ذات الأولوية في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا والمحيط الهادئ، وهي المناطق التي يعرف الأميركيون أنهم لا يستطيعون الاعتماد فيها على دعم كبير من طرف الأوروبيين[3]. وهو ما يعني بوضوح أن الأمر يتعلق بتغيير أسلوب عمل منظمة الحلف، من خلال الانتقال من الالتزامات المشتركة حول نفس المسارح إلى توزيع مسارح الالتزام.و يجب أن تأخذ العلاقات الجديدة العابرة للأطلسي بالاعتبار هذا الواقع الجديد. فالتعاون الأوروبي الأطلسي بات يحتاج منذ الآن إلى أوروبيين أكثر تحملا

[1] خليل سامي أيوب, " موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية" ، الحوار المتمدن، العدد 3564، ديسمبر 2011.
[2] **جون بول بيروش**, "مستقبل أوروبا في حلف شمال الأطلسي"، تر/ مدني قصري، لوموند , 2012، في 25 نوفمبر2014 : http://www.alghad.com/articles/615207
[3] المرجع نفسه.

للمسؤولية، ومن ثم أكثر استقلالية وأكثر قدرة، وأكثر استطاعة من حيث القدرات، وخاصة في المناطق المجاورة لهم.

يتعين على الأوروبيين أن يصبحوا قادة "طبيعيين" لأية عملية تجري في جوارهم، مع أو من دون دعم أميركي. وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي يمتلك الهياكل القيادية التي تسمح له بالعمل بشكل مستقل، وبالاندماج في هياكل حلف شمال الأطلسي

وعلى هذا النحو تُستوفَى شروطُ مسؤولية الأوروبيين المتعاظمة، المطابقة لتقسيم الأدوار الجديد، على نحو ما يتمناه الأميركيون، وبذلك تُضمَن استدامةُ الصلة ما بين الأطلسي الملبية للمصالح المشتركة لقوات الحلفاء على ضفتي المحيط.

المطلب الثاني: سيناريو دخول الاتحاد الأوروبي مرحلة الركود والتغير إلى الأسوأ:

وهذا السيناريو متشائم , إذ يقوم على أن الاقتصاد الأوروبي والعالمي على مشارف الدخول لنفق مظلم من الركود سيؤدي بالتبعية إلى حالة من الكساد الاقتصادي طويل الأمد , وذلك عبر حدوث تداعيات أكثر سوءا سيكون تأثيرها سلبي وكبير على العالم , ويستند هذا التشاؤم في هذا السيناريو على الآتي [1]:

- أن كل الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأمريكية بالتعاون مع البنوك المركزية العالمية لحل هذه الأزمة هي مجرد مسكنات لامتصاص الأثر النفسي عن طريق تأمين السيولة , ومنع انهيار أسعار الأسهم والسندات والأصول الأخرى ,خاصة في ظل التأثير السلبي لمشكلات قطاع الإسكان والتي ستأخذ وقت أطول لحلها .
- وصول سياسة تخفيض سعر الفائدة من أجل توفير السيولة لنهايتها دون أن تنتهي الأزمة مع بقاء الصعوبة في سداد الديون الناجمة عن أزمة الرهن العقاري , وهو ما سيعود إلى مرحلة من الركود القوي في الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي , وأيا كان المشهد الاقتصادي سيظل منخفضا لفترة غير قصيرة حتى لو لم يتحول لنمو سلبي فسيبقى أقل مما كان عليه عام 2007, كما أن الخسائر التي تكبدها

[1] بوعشة مبارك، مرجع سابق الذكر ، ص 13.

الاقتصاد الأمريكي والعالمي ستحتاج لفترة لتعويضها , الأمر الذي يشير إلى ضعف الاقتصاد العالمي لفترة زمنية طويلة بعض الوقت [1].

من خلال هذه المؤشرات فقد أصبح التكامل الاقتصادي، الذي هو قلب المشروع الأوروبي وسبب قوته، في خطر نتيجة للواقع السياسي والاقتصادي الجديد في القارة لأن الوضع تغير في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين, فقد تراجع معدل نمو الاقتصاد في فرنسا إلي أقل من 2% سنويا ما بين سنوات 2001 و2007، بينما لم يتعد 1% في ألمانيا خلال هذه الفترة، كما ارتفعت معدلات البطالة. ولم يترتب علي إطلاق العملة الأوروبية الموحدة"اليورو" أي تحسن ملموس في معدل النمو أو الإنتاجية الأوروبية. ومع اندلاع المشكلات الاقتصادية، لجأت اقتصاديات أوروبا الكبيرة، ألمانيا وفرنسا، إلي مخالفة القوانين التي تحكم الوحدة الاقتصادية الأوروبية، في سبيل الدفاع عن مصالحها القومية. اتجهت هذه الدول، على سبيل المثال، إلى تقديم الدعم إلي صناعاتها الوطنية، مما صادف قبولا من القواعد الانتخابية، خاصة في ظل تنامي السخط الشعبي تجاه أسلوب عمل المؤسسات الأوروبية[2].

وقد أخذ هذا الاتجاه القومي شكلا أكثر حدة بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 وبدأت الانتقادات توجه، خاصة إلي ألمانيا، بتجاهل المصلحة الأوروبية في سبيل دعم المصلحة الوطنية, وقد عبر عن ذلك صراحة وزير الداخلية الألماني عام 2010، حيث صرح بأن هناك تغيرا في التوجهات الألمانية، وأن ألمانيا تسعي بشكل نشط لتحقيق مصالحها القومية[3].

تشهد الساحة الأوروبية اليوم توزيعا يكاد يكون متساويا للقوة بين دولها, ورغم أن ألمانيا هي الدولة الأقوى، فإن تفوقها في موازين القوي الشاملة علي كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا يقل عن نسبة 2:1 وبغياب خصم قوي يهدد القارة، فليس لدي

[1] المرجع نفسه.
[2] كارن أبو الخير, "عالم بلا أقطاب(الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي)"،السياسة الدولية ،في14 ديسمبر 2014. http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1751
[3] نفس المرجع.

الأوروبيين دافع استراتيجي لدفع مشروع الوحدة الأوروبية إلي الإمام، أو حتى لتغليب مصالح الوحدة الاقتصادية الأوروبية علي مصالحهم القومية.

إذا لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية، ولم يحدث تغير جذري في توزيع القوة، فإن التفكك البطيء الذي تشهده أوروبا منذ بداية هذا القرن سوف يستمر, وسيواصل الأوروبيون تعاونهم معا، ولكن المشروع الأوروبي سوف يضعف تدريجيا، حتى يصبح مجرد مؤسسة دولية أخري علي الساحة، بدلا من التجربة المتميزة التي كان الأوروبيون يأملون في تحقيقها[1].

هذا وقد أصبحت ألمانيا المثال الأكثر وضوحا علي تفكك البنيان الأوروبي, ورغم أن أوروبا لم تكن في يوم من الأيام أكثر حاجة إلي ألمانيا مما هي عليه اليوم، فإن المواقف الألمانية أصبحت تتسم أكثر فأكثر بالانفصالية والانعزالية عن المواقف الأوروبية والأطلسية, وتعد المواقف الألمانية من التدخل في ليبيا ومن أزمة اليورو الأخيرة أمثلة واضحة علي ذلك.وهذا ما يثبت بأن هناك عدم توازن داخل أوروبا بين دول "القلب" القوية ودول "الأطراف" التي تعاني أزمات مالية حادة، يتوازى مع عدم التوازن الدولي الذي تمثله الفوائض الصينية الكبيرة والعجز الأمريكي غير المسبوق.

تحولات القوى داخل أوروبا ساعدت على قفز ألمانيا إلى دور القيادة الجديدة، والانقسامات السياسية والاقتصادية بين الشمال والجنوب في أوروبا، وكذلك التوجهات التي تروم إعادة التأميم في الاتحاد الأوروبي وانبثاق ما يعرف بالشك–الأوروبي (Euroscepticism) في كل أنحاء القارة ساهم بشكل أو بآخر في تغيير طبيعة الوحدة الأوروبية بشكل عميق[2].

كل هذا أدى كذلك إلى إضعاف كبير لمقدرات الاتحاد الأوربي التي من شأنها أن تخدم كمرساة للاستقرار في أوروبا .ومع عدم الثقة والاختلاف بشأن الإفراغ المتزايد

[1] المرجع نفسه.

[2] مركز الدراسات الأمنية بزوريخ, التحولات الإستراتيجية لسنة 2012م: من عالم متعدد القطبية إلى عالم متعدد المركزية, تر/محمد مسعود, في21,سبتمبر 270,2013=id?ActivitieDatials.aspx.http://nama-center.com/ .

للخزانات الوطنية، تخسر السياسة الخارجية الأوروبية سطوتها أيضا لذلك، فإن تحقيق الاستقرار بعيدا عن محيطه، هو في الحقيقة تحد كبير بالنسبة للاتحاد الأوروبي في وقت ينمو فيه التعب على مستوى تعزيز المقدرات وكذا التراجع الملحوظ في نمو القوة الناعمة (soft power) ، وكذلك الحوافز التي تدفع بإصلاح دول الجوار في الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن و استمرار تخفيض النفقات على الدفاع في جميع الدول الأوروبية:

لقد أثارت أزمة الديون الأوروبية اهتمام الكثير من المحللين الاقتصاديين وحتى السياسيين لما لذلك من علاقة وطيدة بالسياسة الدولية ودور هبوط اليورو المباشر على السياسة العالمية وتحولاتها[1]. وهذا السيناريو هو توجه سبق بروز الأزمة في كل الدول الأوروبية، إلا أنه تزايد بعدها. وكان للأزمة الاقتصادية والسياسية الأوروبية تأثير سلبي واضح على صورة الاتحاد الأوروبي وقدرته على لعب دور أساسي في إدارة التطورات الإقليمية والدولية[2], فالتخفيض الذي رجعت عنه (إلا في حالة بروز تهديد خارجي مباشر) في الموارد المتاحة تجعل أوروبا مضطرة لإعادة فحص "طموحاتها الإستراتيجية", وذلك من خلال التعرف على نوع التهديدات، وامتلاك القدرات المناسبة والبحث عن طرق فعالة للاستفادة من الأموال المرصودة للدفاع والأمن. أما بالنسبة للطموح الاستراتيجي فيتوجب على الاتحاد الأوروبي أن يعترف بأن الحدود الجغرافية لنشاطه يجب أن لا تتجاوز شرق المتوسط وشمال إفريقيا, وإفريقيا جنوب الصحراء، وأن هذه البعثات يجب أن تشمل الدفاع عن الأراضي الأوروبية وحراسة الحدود البرية والبحرية وفي تحقيق الاستقرار في الدول الفاشلة في هذه المناطق في حالات استثنائية للغاية. [3]والخطر أعتقد بأنه نبع في الدرجة الأساسية من أن أوروبا قد توسعت بشكل كبير جدا لما أدخلت حوالي 16 دولة أعضاء فيها

[1] أسامة يحي هاشم , أثر الأزمات الاقتصادية على مصير الاتحاد الأوروبي ,24نوفمبر2011: http://www.feqhweb.com/vb/t11987.html

[2] ثانوس دوكوس ,"مستقبل الدفاع الأوروبي", صحيفة كاثيميريني , في 18 فيفري 2014 : http://su-press.net/new1/modules/publisher/item.php?itemid=1051

[3] المرجع نفسه.

بشكل قوي دون أن تتمتع هذه الدول بالمواصفات والمقاييس التي كانت متوقعة من الدول الأساسية المؤسسة لهذا الاتحاد ولذلك هي تحملت أعباء كثيرة جدا.

كما أن الوضع السياسي داخل الاتحاد الأوروبي نفسه لاعتماده مثلا على مبدأ حق الفيتو لأي دولة ترفض أي أمر فلا يمكن إجازته مثل الدستور الأوروبي الجديد كما حصل في دولة مثل إيرلندا كانت باستطاعتها أن توقف هذا الأمر، لذلك أعتقد بأن في هنالك مشكلات هيكلية داخلية موجودة في بنية الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن يكون لها تأثيرات سياسية عليها في المستقبل[1]، و المشكلة ليست مشكلة يونانية فالمشكلة هي في أن الاتحاد الأوروبي واقع بين مشكلتين: المشكلة الأولى أنه يريد أن يحافظ على وجه أوروبي موحد حيال التكتلات الكبرى التي تمثلت في الصين أو تتمثل الآن في الهند وجنوب آسيا أو مثلا في الولايات المتحدة وشمال أميركا، أين تجد أوروبا نفسها؟ تجد نفسها مقسمة فبريطانيا ما تزال تعتبر نفسها جزءا من التحالف الأطلسي وهذا يعني أنها أقرب إلى أميركا وتريد أن تلعب دور الوسيط بين أوروبا وأميركا.

من جهة أخرى، أوضح جياني دي ميكيليس السياسي الإيطالي المُــخضرم، أن الخيارين المطروحين على أوروبا اليوم، في ظل الأزمة التي تمسك برقبة القارة العجوز، هما العودة إلى أوروبا أقلّ حجما، ولكن أكثر صلابة واستقرارا حول نَــواة ألمانية، مع امتداد نحو بلدان الشمال الشرقي، خصوصا بلدان البلطيق أو مع أُفُــق منفتح على الجنوب، أي على بلدان شمال إفريقيا[2].

وقد كشفت الأزمة الاقتصادية ضعف الإطار الأوروبي في عدد من القضايا , وخاصة في مجال توزيع الموارد , وفي هذا السياق يمكن ظهور بعض الخلافات بين الدول الأعضاء وذلك بسبب اعتماد مجموعة من الدول على المساعدة المالية التي تقدمها لها اليوم مجموعة أخرى من الدول , حيث تذكرنا دائما المناقشات التي لا تنتهي حول الميزانية الأوروبية بأن إعادة توزيع الموارد بين الدول الأعضاء تظل المسألة الأولى التي تختلف

[1] جواد العناني , "مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة اليونان" , في 12 مارس 2014 : http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2010/3/5

[2] رشيد خشانة, ا"لأزمة تقتضي العمل على ربط المصير الأوروبي بالضفة الجنوبية للمتوسط ",في ديسمبر2014 : www.swissinfo.ch

بشأنها دول الاتحاد الأوروبي , ومع ذلك فإن الأزمة قد رفعت بشكل ملحوظ في عدد الموارد اللازمة وبالتالي من خطر زيادة الانقسامات[1].

بالرغم مما وصل إليه الاتحاد الأوروبي من حالة التكامل والاندماج , لاسيما في المجال الاقتصادي فانه لازال يفتقر إلى سياسة خارجية مشتركة مما يثير الشك بعدم نجاح الوحدة السياسية الكاملة , وسوف يبقى الاتحاد الأوروبي غير قادر على التعامل مع الأزمات حتى في نطاق محدود , وهو ما يؤدي إلى عدم انتهاج سياسة خارجية موحدة , فبروز أوروبا كتكتل اقتصادي كبير لا يعني بأي حال من الأحوال احتلالها لنفس المرتبة في المجالين العسكري والسياسي [2], حيث انها ما زالت تعتمد بشكل ملحوظ على الولايات المتحدة في مجال الدفاع في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي , فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر الحليف الاستراتيجي لأوروبا بالرغم من اختفاء التهديد الشيوعي لأوروبا بعد تفكك حلف وارسو والاتحاد السوفياتي سابقا.[3]

من خلال ما سبق يمكن القول بأنه دون الهيمنة الأمريكية في العالم الغربي ما كانت أوروبا لتستطيع أن تصبح قوة عالمية كبيرة , فمن المعروف أن اتفاقية حلف الناتو في أفريل 1949 كانت مبنية على التزام من الولايات المتحدة الأمريكية بحماية دول القارة الأوروبية , وفي السنوات الأخيرة وعندما بدأ الاقتصاد الأمريكي يفقد قوته , وتفقد الولايات المتحدة قدرتها أيضا على توفير تلك الالتزامات , فإن الدول الأوروبية التي كانت تسخط على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى بدأت تعض أصابع الندم وهي ترى أن رغبتها في رؤية الولايات المتحدة , وقد باتت أضعف تتحقق بالفعل على أرض الواقع.[4]

وبعد تجاهل مديد لمسائل الدفاع، بات الأوروبيون مدعوين بإلحاح اليوم إلى تعزيز قدرات التدخل لديهم، وراحوا يواجهون الواقع الذي فرضته إعادة التموضع الإستراتيجي التي قررتها إدارة الرئيس باراك أوباما؛ الأولوية في المجال العسكري هي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. فخلال جولته الآسيوية في منتصف نوفمبر 2009 تعهد الرئيس باراك

[1] تشينيسا ألتشيدي , أزمة اليورو: هل ستقود إلى حوكمة أنجع وأقوى , تر/ Alfanar traductoresالكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (المتوسطي), 2012, ص 48.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ," التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوروبية _ المتوسطية" , السياسة الدولية , العدد 148, أفريل 2002, ص 14.

[3] المرجع نفسه.

[4] أحمد دياب , اقتصادات الأزمة في أوروبا : "الأزمة المالية في اليونان وأيرلندا ", السياسة الدولية , العدد 184, أفريل 2011, ص 113.

أوباما بعودة بلاده إلى الاضطلاع بدور نشط في منطقة آسيا_المحيط الهادي معتبرا أنه سيكون أول رئيس أمريكي باسيفيكي[1], وأشار قرار التدخل في ليبيا الذي اتخذه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون، ونُقِل لاحقاً إلى حلف شمال الأطلسي، إلى أنّ الأوروبيين ما زالوا يبدون طموحات سياسية تشمل مهمات قتالية. وعلى المستوى العسكري، بيّنت العملية نقائص الأوروبيين حيث افتقرت إلى أجزاء رئيسة في مجال الاستخبارات والمراقبة، وكذلك إلى الذخائر وإعادة تزويد الطائرات بالوقود جواً[2].

يتوقع خلال المرحلة القادمة أن تركز دول الاتحاد الأوروبي على مشكلاتها الخاصة , وهو ما سيقلص من قدرة الاتحاد على استخدام قوته الصلبة واللينة في الخارج , وهو ما سيعني بالتالي غيابه عن الإسهام في إيجاد حلول لعديد من المشكلات الدولية إلا عندما تهدد مصالحه بشكل مباشر , على نحو ما حدث في الأزمة الليبية , الأمر الذي يكون له تداعيات سلبية على العلاقات الأوروبية_الأمريكية التي تربط بين ضفتي الأطلسي , خاصة على ضوء انتقال مركز الثقل العالمي إلى حوض المحيط الباسيفيكي .[3]

هذا وقد حرص الاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشر الماضية على توصيل رسالة واضحة لدول البلقان , مفادها أن لديه مصلحة حقيقية في استقرار المنطقة, ورغبة مؤكدة لتطوير علاقته بدولها , ومساعدتها على الخروج من دوامة الحروب الإقليمية والنزاعات الداخلية , ودعمها من أجل حل أزماتها الاقتصادية الخانقة , شريطة أن تقوم تلك الدول بالإصلاحات الداخلية اللازمة , وحل النزاعات الداخلية , ومعالجة الخلافات الإقليمية مع دول الجوار[4].

[1] المرجع نفسه, ص,110.
[2] جان بيار ستروبانت , "اقلاع سياسة الدفاع الأوروبية ", لوموند الفرنسية , 2012, في 19 افريل 2014 : http://alhayat.com/Details/463461
[3] أحمد دياب , مرجع سابق الذكر, ص, 110.
[4] هاني صلاح , "مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي" , السياسة الدولية , العدد 178, أكتوبر 2009, ص89.

كما أن تجمع دول الاتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط، الذي يضم 43 دولة، منها 27 أوروبية، سيكون قوة لخير الجميع ودول جنوب المتوسط تحديداً، إذ إن هناك عشرين مليون وظيفة ستنشأ في المنطقة بحلول عام 2020. وقال إن الاتحاد الأوروبي ملزم بإقامة علاقات خاصة مع جيرانه الجنوبيين، وفق المادة 8 لدستوره. وأشار إلى التحديات التي تواجه المنطقة وأولها الأمن ثم العلاقات الاقتصادية ثم حقوق الإنسان ثم الديمقراطية والمجتمع المدني، لكنه اعتبر «الأمن والسلامة» أهمها[1].

[1] "برنامج التبادل المعرفي" , في 18 اكتوبر2014 :
http://kep.org.sa/ar/SectionsDetails.aspx?ID=289&type=Issues&MenuTitle

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي بدأنا فيه بالتطرق الى أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في سياسة الدفاع الأوروبي المشترك والمستقل , والذي تناولنا فيه آثار الإنفاق العسكري لأكبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي في ظل الأزمة الاقتصادية, وأثر الأزمة الاقتصادية في حلف الناتو , والدفاع الذكي كاستجابة للتقشف الأوروبي, تبين أن أثر الأزمة الاقتصادية كان قويا في سياسة الدفاع الأوروبي , ثم تبين لنا من خلال دراستنا لأثر الأزمة الاقتصادية في الإستراتيجية الجديدة في مجال الأمن أن آثار الأزمة كانت واضحة من خلال تزايد موجات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا , والذي زاد من مخاوف الأوروبيين من احتلال المهاجرين لمناصب الشغل وزيادة نسبة البطالة للسكان الأصليين , والتي أيقظت بدورها قوى اليمين واليسار الأوروبي المتطرف , ما يعكس تزايد التهديدات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي نتيجة لإتباع سياسات التقشف, وقد اتضح أيضا من خلال دراستنا لأثر الأزمة الاقتصادية في الشراكة الأورو_أطلسية أن أوروبا وحلف الأطلسي قد تراجعا في سلم أولويات الولايات المتحدة الأمريكية بسبب التوجه الجديد في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية نحو أسيا .

أما المبحث الثالث فقد خصصناه لسيناريوهات مستقبل السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمة الاقتصادية .

خاتمة

خاتمة:

منذ أن انتصرت الرأسمالية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر امتاز تطورها بطابع دوري وكانت الدورة الاقتصادية المكونة من أربعة أطوار,وكما هو معروف تحتل الأزمة الموقع الرئيسي فيها , ومنذ ذلك التاريخ شهدت الرأسمالية ما يزيد على 20 أزمة, وفي هذا السياق يقول الباحث اليساري دافيد هارفي إن النماذج الفكرية التي بنيت على النظريات النيوليبرالية , والتي انتشرت في الجامعات ومعاهد العلم الغربية, كان لها دور كبير في وقوع الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها العالم الآن ,ولا يمكن التعامل مع أزمة البنوك والقطاع المالي وما إلى ذلك من مشاكل , بدون تطوير مقاربة جديدة تخرج عن نطاق التفكير السائد , ولا يمكن أن يحدث ذلك من وجهة نظره دون إحداث ثورة في الفكر السائد في الجامعات والإعلام والحكومات , بالإضافة إلى الفكر السائد في المؤسسات المالية نفسها. فالأزمة الاقتصادية لعام 2008 تعد من الأزمات الاستثنائية والعميقة جدا من حيث النوع والكم، وقد تأثرت جميع دول العالم بها من أدناها إلى أقصاها,وقد بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية في سوق العقارات، وسرعان ما امتدت خيوطها إلى اقتصاديات أغلب البلدان , وقد تمثل المظهر الرئيسي لهذه الأزمة في أزمة السيولة النقدية التي تكشفت عن إفلاس عدد من أعرق وأكبر البنوك العالمية، وقد تبع ذلك انهيارات مفاجئة في بعض البورصات وتدني مؤشرات الكثير منها، وانخفضت أسعار الكثير من العملات والأسهم وبعض الأصول المالية, ولم تتوقف الأزمة عند ذلك الحد، فقد امتدت لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية حتى كادت أن تطيح بالنظام الاقتصادي الرأسمالي برمته الذي كان سببا في السخط الشعبي وفقدان الثقة في القيادات السياسية , بل والنظام السياسي برمته وقدرته على التعامل مع المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي خلقها النظام الرأسمالي العالمي .

وعلى الرغم من محاولات الإنقاذ التي قامت بها الحكومات والمصارف المركزية لإنقاذ المصارف والشركات والأسواق التي بلغت عشرات التريليونات , استمرت الأسواق عرضة للهزات والانهيارات والخسائر, وقد طالت الأزمة لاحقا الصناعة وخاصة صناعة السيارات و الصناعات الإستخراجية.

ولم تقتصر هذه الأزمة على الولايات المتحدة وحدها بل تبين أن الاتحاد الأوروبي هو أيضا غارق في هذه الأزمة التي أوصلت عدة دول منه إلى حافة الإفلاس وفي طليعتها اليونان, وأيسلندا واسبانيا والبرتغال, وايطاليا, وهذا ما أدى بدوره إلى تأثر السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تأثرا سلبيا جراء هذه الأزمة أدت بدوله إلى إتباع سياسات التقشف خاصة فيما يتعلق بتخفيض نفقات الدفاع في جميع دول الاتحاد والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي, وغالبا إلى اقتطاعات كبرى ردا عن الأزمة الاقتصادية والذي باتت الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل فيه المسؤولية الكبرى فيما يتعلق بالنفقات العسكرية, هذا ما أسفر عن التساؤل بشأن مستقبل التعاون الدفاعي عبر الأطلسي خاصة بعد العملية الأخيرة للحلف في ليبيا, والتي أظهرت بأن قدرة الناتو على إدارة عمليات عسكرية تقليدية قد انحدرت بشكل لافت وقد تتدهور هذه القدرة أكثر بالفعل بسبب الضغوط المالية في أوروبا واقتطاعات القوات الأميركية في الإنفاق العسكري, وما لم يتم إعداد مشروع كبير لإيجاد قوة عسكرية أوروبية أكبر، فإن الأمريكيين سيزداد تشككهم في التزام أوروبا بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وبدون مثل تلك السياسة ذات المصداقية، ستظل أوروبا مجرد شريك يعول عليه بالنسبة للولايات المتحدة، لكنها لن تنال أبدا جدارة سياسية متساوية أو وجودا متميزا في إطار التحالف الغربي.

وإذا أراد الاتحاد الأوروبي التقدم، عليه التصدي لعدد من الأسئلة التي ما زالت مطروحة، من بينها المتعلق بهيكلية القيادة السياسية–العسكرية، وتطوير أدواتها الإستراتيجية، التي يُفترض أن تتفوق تفوقاً كبيراً على تلك المتاحة اليوم.

نتائج الدراسة:

1- بينت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 أن تركيز منح الائتمان في مجال التمويل العقاري وبالتالي فقد ترتب على اضطراب هذا القطاع اهتزاز الجهاز المصرفي كله.

2- كشفت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 على ضعف الرقابة على عمليات الائتمان الممنوحة سواء من الناحية الكمية أو الكيفية , وضعف الضمانات المقدمة مقابل عمليات الائتمان مما يترتب عليه تزايد الديون المعدومة.

3- رغم كل التفسيرات والتحليلات الاقتصادية والسياسية للأزمة فإنه لا يمكن الإحاطة بجميع جوانبها وذلك أن التفسيرات الاقتصادية والسياسية تبقى غير كاملة ما لم توضع في إطارها الثقافي خاصة بعد بروز العولمة باعتبارها العملة التاريخية الأساسية التي غيرت عديدا من ملامح المجتمع المعاصر.

4- أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 على فشل النظام الرأسمالي وتخليه عن أيديولوجيته بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي , وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى للبحث فالتخلص من الأزمات يكون بحل جذري للتناقضات التي تولدها , وهذا يعني الخروج من الطريق الرأسمالي للتطور باتجاه الاشتراكية عبر تغيير علاقات الإنتاج وإقامة الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج.

5- بعد التوسع في تمويل البنوك للائتمان العقاري وغيرها من مؤسسات التمويل , وبعد عجز المقترضين عن سداد ما عليهم من قروض أدت إلى خسائر البنوك العالمية الكبرى بأمريكا ودول غربية أخرى من 50_100مليار دولار في نهاية عام 2008 , ما أدى إلى فقدان بلدان كثيرة جزءا من ثروتها بسبب انخفاض قيمة العملة الأمريكية وتراجع الاقتصاد العالمي , وبحكم ارتباط الاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي فقد تأثر هو الآخر بالأزمة الاقتصادية وأدت بالعديد من دوله

إلى حافة الإفلاس, مما أثر سلبا على سياسته الأمنية المشتركة , وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية للبحث.

6- تأثر الاتحاد الأوروبي بالأزمة الاقتصادية أدى به إلى إتباع سياسات التقشف مما أسفر عن اقتطاعات كبرى في الإنفاق العسكري من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ,وهذا ما يقود الى نظرة بعين من الشك تجاه مستقبل التعاون الدفاعي عبر الأطلسي والذي تتحمل فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم(1):

أهم الأزمات الاقتصادية العالمية السابقة:

شهد العالم عددا من الأزمات المالية والاقتصادية التي شملت بتأثيرها عددا من الأسواق المالية في دول مختلفة ،وتعتبر أزمة "الزنابق" سنة 1634م أول أزمة مالية عرفها التاريخ ،لتتوالى بعدها الأزمات في شكل دوري، غير أن شدتها وسرعتها زادت في الآونة الأخيرة ،ويمكن تبيان أهم الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدها التاريخ فيما يلي:

1ــ أزمة فرنسا والميسيسيبي (1719ــ1720):

لقد عصفت خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1719ــ1720)بفرنسا أزمة غير مسبوقة حيث ارتفعت ديون فرنسا إلى أكثر من100%من الناتج القومي ،كما وصلت قيمة بيع سندات الحكومة الفرنسية إلى أقل من25%من قيمة الإصدار الأمر الذي أصبحت السيولة فيه شبه نادرة .وفي هذا الإطار ،طرحت أسهم جديدة بدلا من الديون الفرنسية القديمة لشركة ميسيسيبي(التي تحتكر التجارة مع المستعمرات الفرنسية)وكان الغرض من طرح هذه الأسهم الجديدة الحصول على السيولة اللازمة للحكومة .

ولقد تسبب الإقبال على شراء الأسهم الجديدة للشركة ،زيادة قيمة أوراق الدين الحكومي عشرين مرة فأصبح دينا سيئا ولكن أوراق الميسيسيبي لم تعد قابلة للتسييل لأنها مسندة فعلا إلى دين حكومي سيئ لم يكن بمقدوره تسديد المستحق عليه ،وهكذا استمرت الأزمة إلى ما يزيد عن سنة (1719ــ 1720)وذلك نظرا لتحول ارتفاع سعر سهم الميسيسيبي في 1719إلى تناقض حاد عام 1720أعاد السعر إلى ما كان عليه.

2ــ أزمة "وولستريت" 1929:

تعد هذه الأزمة من أشهر الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13% ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت آثاره على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي وما تبعه من انهيار حركة المعاملات الاقتصادية في الاقتصاد الأمريكي تمثلت مظاهره فيما يلي :

- انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي .
- انخفاض الاستثمار من جانب القطاع الإنتاجي .
- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي ثلث قوة العمل الأمريكية في عام 1932 ميلادي.

2ــ1ــ أسباب أزمة 1929:

تضافر عدة أسباب أدى إلى حدوث أزمة 1929،وساعدت بعد ذلك في تفاقمها ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

أ_ البيع على المكشوف :حيث يقوم المضاربون ببيع أسهم لا يملكونها ،بأسعار محددة مسبقا ،ثم يعاودون شرائها بعد انخفاض أسعارها ،ليسلموها للمشتري بعد جني الأرباح ،فقد أدى انتشار هذا النوع من البيوع وبشكل فوضوي إلى حدوث الأزمة وتعميقها فيما بعد.

ب _ البيع الظاهري: هو نوع من التعامل أو الخداع ،ويتمثل في اتفاق بين مجموعة من المتعاملين لبيع وشراء ورقة مالية معينة بينهم ،وهذا لإغراء المتعاملين الآخرين ، بأن هناك أرباح تجنى من وراء هذه العملية .

ج ـ الشراء بغرض الاحتكار :هو شراء بعض المضاربين لكافة الأوراق الموجودة في السوق الثانوية، بغرض السيطرة على البورصة من جهة وبيعها بأسعار مرتفعة من جهة أخرى .

دـ الارتفاع السريع في أسعار الأسهم: حيث ارتفعت بشكل كبير وزائد عن الطبيعي ،ويعود ذلك للأسباب التالية .

*ـ التصريحات المتفائلة من قبل أرباب العمل السياسيين والاقتصاديين بشأن أسعار الأسهم .

*ـ وفرة المدخرات وسهولة الإقراض لشراء الأسهم .

*ـ التأخر في رفع معدل الخصم من طرف بعض البنوك الأمريكية (بنك الاحتياط الفدرالي).

ه ـ نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي :والتي كانت تتصف بالضآلة بنسبة 10%ولأن عددا من المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهماتهم ،إضافة إلى أن العدد الآخر كان فاقد الثقة في أن السوق ستستعيد توازنها ،فإن الكثير منهم قد اتجهوا إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة النقدي الجزئي ،وذلك ببيع الأوراق محل المعاملة ،وهو ما أدى إلى الرفع من عرض الأوراق ،ونجم عن ذلك المزيد من التدهور في الأسعار.

3ـ2ـ النتائج المترتبة عن أزمة 1929:

*ـ امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي .

*_ فقدان شرعية وصحة الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف ب:(دعه يعمل دعه يمر)وسقوط النظرية الكلاسيكية التي كانت تقوم على وجود يد خفية توفق بين المصلحة العامة تعمل على إحداث التوازن الاقتصادي التلقائي في النشاط الاقتصادي دون تدخل من جانب الدولة .

*_ قيام الاقتصاديون في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر .

*_ ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن الاقتصادي التوظف الكامل .

3_ أزمة وولستريت (1987):

بدأت الأزمة يوم الأربعاء 14أكتوبر بتسجيل انخفاض في أسعار الأوراق المالية ،بكل من فرنسا ،نيوزيلاندا واسبانيا، ثم انتقل الانخفاض إلى الأسواق الأمريكية بعد ذلك ،غير أن الانخفاض الحقيقي هو ذلك الذي حدث في اللحظات الأولى للإفتتاح من يوم الاثنين الأسود، وذلك بحدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب ،ليس في الأسواق الحاضرة فقط بل وأيضا في سوق العقود المستقبلية ،وقد نشأ هذا الخلل من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل .

فقد مؤشر "داو جونز"508نقطة ،في ذلك اليوم أي بنسبة 21،6%من مستواه السابق البالغ 22470 نقطة ،بينما كان أعلى مستوى له في بداية الأزمة 2722،4 نقطة ،وهبطت أسعار أسهم نيويورك بنسبة 26%،ولقد بلغت الخسائر 800مليار دولار توزعت بنسب 22%،17%،15%،12%على كل من المراكز التالية :لندن طوكيو ،فرانكفورت وأمستردام.

4_ أزمة أسواق المال اليابانية1990:

يقول الخبير"هجيم تاكاتا " كبير الاستراتجيين في بنك مزهو الياباني في الملتقى المفتوح الأول في الرياض في جامعة الأمير سلطان لسوق الأسهم السعودية: "لقد تزامن انفجار الفقاعة في سوق الأسهم اليابانية مع نمو فترة الذروة في الاقتصاد الياباني ،فكانت الخسارة الاقتصادية أكبر من الخسارة في الحرب العالمية الثانية لأنها انعكست على الأصول والعقارات و على كل ما يرتبط بحيات اليابانيين!!".

وقال تاكاتا أيضا...،"حاول المجتمع الاقتصادي في اليابان ،بعد أن فقد المستثمرون في سوق المال اليابانية ثقتهم بالسوق ،إرجاع هذه الثقة من جديد،وكان طريقهم إلى ذلك هو جذب الاستثمارات الأجنبية".

وأردف قائلاً، "أن السؤال الذي كان مطروحاً حينها هو:كيف نستعيد الموقف الصحي لسوق المال بعد أن فقدت أكثر من 40 %من قيمتها وثقتها ؟"إلاَّ أن عامل الثقة في الاقتصاد الياباني كان من الأمور الهامة في إقبال المستثمرين الأجانب وجذبهم للتعامل من خلال هذه السوق ،هذا بجانب مساعدة بعض القوانين الجديدة التي ساعدت على تعزيز توافدهم .

5_ الأزمة المكسيكية (1994،1995):

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب ،نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة ،والذي نجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالبلد ،تمثلت أهم هذه الإصلاحات في خوصصة المؤسسات ورفع القيود على التجارة الخارجية ،إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية ،ولقد أدى هذا الوضع إلى تهاطل رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة ،مما أدى إلى خلق عجز في الميزان التجاري المكسيكي ،ونظرا لاستقرار العملة المكسيكية بسبب

ارتباطها بعملة أخرى توسع الائتمان المصرفي ،مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي ،حينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية ،ونتيجة لهذه المؤثرات اضطرت الحكومة إلى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة من أجل دعم العملة ،لكن وبمجرد تعويم العملة انخفضت قيمة البيزو وتباطأ التوسع الائتماني نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة ،هذه الأوضاع أدت إلى انفجار أزمة مالية لم يسبق لها مثيل في المكسيك ،زاد من حدتها عبئ ديون ضخمة تطلبت إعادة هيكلة إستعجالية كعنصر أساسي لحل الأزمة ،وترتب عن هذه الأزمة عدة نتائج أهمها :

ـ رهن الصادرات المكسيكية خاصة البترول في عقود مستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت اعتمادا ماليا للمكسيك يقدر ب:50مليار$ ،الواجب تسليمه ما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات .

ـ من الإصلاحات التي اعتمدت للخروج من الأزمة فقد في الشهرين الأوليين لسنة 1995 أكثر من 750 ألف عامل مكسيكي لوظائفهم ،تلى ذلكتسريح عدد كبير من الأُجراء في الأشهر اللاحقة

ـ هبوط الأجور الحقيقية للعمال المكسيكيين بنسبة 30% في عام 1995.

ـ حسب تقديرات مجلس القوة العاملة المكسيكية خسر المعدل الوسطي للأجور 54%من قيمته الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالمقارنة مع باقي السلع.

6ـ أزمة دول جنوب شرق آسيا1997:

حققت دول جنوب شرق آسيا معدلات متسارعة في مجال التنمية الاقتصادية خلال النصف الأول من التسعينيات حيث حققت معدلات نمو عالية فاقت 8%حلال الفترة (1990،1996)ونتج عن ذلك انخفاض معدلات التضخم حيث وصلت إلى حدود 5% سنة 1997،بينما كانت في حدود 12% في سنة 1997،ولكن وبداية من النصف الثاني من عقد التسعينيات تعرضت هذه الاقتصاديات إلى مجموعة من الاختلالات كانت تختفي

وراء معدلات النمو العالية التي كانت تحققها دول هذه المنطقة (تايلاند ،إندونيسيا، كوريا الجنوبية، الفلبين)،وأهم هذه الاختلالات ما يلي:

ـ تراكم عجز ميزان المدفوعات الخارجي لهذه الدول التي كانت تستورد وتستهلك أكثر مما تنتج وتصدر ،وترتب على ذلك زيادة حجم مديونياتها الخارجية فعلى سبيل المثال وصل حجم الدين الخارجي لتايلاند عام 1997إلى حوالي 89مليار دولار.

ـ عدم التوازن بين النمو المالي الكبير والسريع الذي نتج أساسا من التدفقات المالية الأجنبية وبين النمو الاقتصادي الفعلي في قطاع إنتاج السلع والخدمات.

ـ توسع البنوك في منح القروض في قطاع العقارات دون مراعات الضمانات المالية والقانونية الكافية للنظام النقدي .

ـ ضعف سيطرة ورقابة البنوك المركزية والمالية بفعل القوة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات ،وقوة المضاربين والتي تتعامل يوميا بمليارات الدولارات في عملية بيع وشراء العملات النقدية والأوراق المالية .

إن هذه الإختلالات مهدت لوقوع الأزمة المالية في هذه المنطقة والتي كانت بدايتها بانهيار عملة تايلاند عقب فشل القرار الصادر من قبل الحكومة التايلاندية بتقويم العملة بسبب موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها هذه العملة وكانت النتائج المترتبة على هذه الأزمة ما يلي:

1ـ امتداد حجم الدين الخارجي لدول هذه المنطقة بسبب عجزها عن مواجهتها اعتمادا على إمكانيتها الذاتية ،واستعانتها بالقروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الدولية.

2_ انخفاض معدلات النمو من 8% إلى ما يقل عن 2%سنويا ،وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

3_ إصابة النظام المالي والنقدي بانكماش شديد نتيجة تحويل ونقل المستثمرين الأجانب لعدد هائل من رؤوس أموالهم خارج هذه البلدان .

4_ القيام بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي.

كما نتج عن هذه الأزمة انخفاض حاد في القيم ،فقد خسرت أسواق الأسهم حوالي 60%من قيمتها في المتوسط خلال الفترة من 1جويلية 1997 إلى فيفري 1998،وكما يوضح الجدول رقم (01) فقد وصلت هذه النسبة إلى 81.74% في إندونيسيا ،و63.06 في كوريا، 58.41% في ماليزيا ،و49.18% في الفلبين 48.37% في تايلاند ،وهو ما يعني تدهورا كبيرا في أسعار الأسهم والأسواق المالية لتلك الدول،كما تدهورت قيمة العملات المحلية لهذه الدول مقابل الدولار.

7ـ أزمة الأرجنتين (1994 ـ 1995):

كان لأزمة "البيزو"المكسيكي آثارا كبيرة على الأسواق المالية الأرجنتينية وهذا ا في ظل نظام مالي ضعيف ،ومعدلات تبادل غير مرنة ،واعتماد كلي على تدفقات رأس المال الأجنبي القصير الأجل ،فبدأ القلق يساور المستثمرين الأجانب بشأن استقرار سعر الصرف ،وبدؤوا في سحب أموالهم من البنوك ،فتعرضت البنوك إلى نقص في السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها ؛ففي الفترة الممتدة ما بين 20 ديسمبر 1994،ونهاية مارس 1995،فقد النظام المصرفي ودائعا بقيمة 7،5تريليون دولار .

لقد أدى انخفاض "البيزو" إلى انخفاض رسملة السوق المالي الأرجنتيني بحوالي 17%،وأسعار السندات ب12%،وانهيار معدل نمو الناتج المحلي من 8%عام 1994 ،إلى ــ 4%سنة 1995، ولقد تمكنت الأجنتين من الخروج من الأزمة بفضل قرض من صندوق النقد الدولي المقدر ب7مليار دولار ،وقرض إضافي من البنك الدولي ب500مليون دولار ،خصص لإعادة بناء وهيكلة النضام المالي ،وتم دعم وتعزيز هذا النظام .

تعود الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة الأرجنتينية إلى عدة ظروف نلخصها فيما يلي :

ــ نمو حجم الصناعة في الأرجنتين ،لكنها لم تعمل على رفع كفاءتها الإنتاجية فعجزت عن منافسة الصناعات الخارجية مما أدى إلى إفلاس العديد من من المؤسسات الصناعية .

ــ ضعف نصيب المنشآت الصناعية من برامج الإصلاح ،إلى جانب عدم مرونة أسواق العمل ،وهذا ما أدى إلى ارتفاع التكلفة وانخفاض الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المختلفة.

ــ إتباع سياسة سعر الصرف الثابت لمحاربة التضخم ،مما أدى إلى ارتفاع قيمة البيزو ،وبذلك زيادة تدفق رؤوس الأموال وضعف الجانب الحقيقي للإقتصاد الوطني .

الملحق رقم (2)

معاهدة ماستريخت:

معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تعرف أيضا باسم اتفاقية أو معاهدة ماستريخت هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي , وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينيات. تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوربي في مدينة ماستريخت الهولندية في كانون الأول/ ديسمبر 1991.وقد تم التوقيع على المعاهدة في 7 شباط/ فيفري 1992 بمدينة ماستريخت الهولندية والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 من تشرين الثاني/نوفمبر1993.

صورت المعاهدة البداية للعملة الموحدة للاتحاد الأوروبي بحلول عام 1999, كما أنها وضعت عدداً من المجالات لسياسات العمل الموحدة بما في ذلك السياسة الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم والصحة,وق حاولت معاهدة ماستريخت دفع وتيرة الوحدةالأوروبية إلى الأمام من خلال ادخال تغييرات على قوانين المجموعة الأوروبية والمجموعة الأوروبية الذرية التي كانتا تشكلا نواة الاتحاد الأوروبي.

محتوى المعاهدة:

الاتحاد الاقتصادي والنقدي:

تعتبر أهم نقطة ضمن المعاهحدة والتي تم التحضير لها في ثلاث مراحل حسب نص المعاهدة , بحيث يجب أن يدخل الاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء خلال مدة أدناها الأول من كانون الثاني من عام 1997, وأقصاها الأول من كانون الثاني من عام 1999, وأن تكون العملة الموحدة هي اليورو.

السياسة الخارجية والأمنية:

تم تبديل التعاون السياسي الأوروبي من خلال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ضمن معاهدة ماستريخت , وتتبع معظم القرارات الناتجة عن هذه السياسة لمبدأ الأغلبية في تصويت الدول الأعضاء.

جنسية الاتحاد الأوروبي:

بحيث يحصل كل مواطن في الدولة العضو على الجنسية الاوروبية تلقائيا و يحصل بذلك على حق الاقامة في دول الاتحاد الأوروبي ولديه حق الانتخاب لأعضاء البرلمان الاوروبي بغض النظر عن مكان اقامته داخل الاتحاد الاوروبي . وجنسية الاتحاد الأوروبي ليست بديلا عن الجنسية الوطنية وإنما تكملها.

الديمقراطية:

حيث تم وضع مستوى البرلمان الأوروبي على نفس مستوى المجلس الأوروبي من حيث إصدار بعض القرارات , كما تم تأسيس لجنة المناطق التي تمثل مصالح بعض مناطق الاتحاد الاوروبي .

العدل والداخلية:

تم إدخال تحسينات على العمل المشترك في مجال العدل والسياسة الداخلية ويتم هذا بإتباع صوت الأغلبية فيما يخص القرارات للوصول إلى تعاون افضل في هذا المجال , وتم تأسيس الشرطة الأوروبية المشتركة أو اليوروبول.

الملحق رقم (3):

معاهدة أمستردام

معاهدة أمستردام أتت كتعديل على معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدات المنشئة للجماعة الأوروبية ، وعدد من المراسيم الأخرى تعرف بمعاهدة أمستردام. تم توقيعها في 2 أكتوبر 1997 ، ودخلت حيز النفاذ في 1 مايو 1999.أدخلت المعاهدة تغييرات كبيرة في معاهدة الاتحاد الأوروبي ، التي تم توقيعها في ماستريخت في 1992. معاهدة أمستردام تعنى بزيادة التركيز على المواطنة وحقوق الأفراد وعلى المزيد من الديمقراطية في شكل زيادة سلطات البرلمان الأوروبي ,أيضا تشكيل عنوان جديد عن العمالة ، تحقيق الحريات الاجتماعية ، الاهتمام بأمور الأمن و العدالة ، و نقطة البداية لتحقيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، و تحقيق الإصلاح في المؤسسات العامة للتحضير لتوسعها.

أهداف المعاهدة:

تهدف المعاهدة إلى تهيئة وخلق المناخ السياسي والهيكلي والمؤسسي المناسب ,حتى يستطيع الاتحاد الأوروبي مواجهة التحديات المستقبلية المختلفة , مثل التطور السريع على الساحة العالمية , والعولمة وتأثيرها على العمالة والتنافسية , وتوفير فرص العمل , ومكافحة الإرهاب ,والجريمة , وتجارة المخدرات , والمشاكل البيئية وتأثيرها على الصحة العامة .

هيكل المعاهدة:

قسمت المعاهدة إلى ثلاث أجزاء وملحق, وثلاثة عشر بروتوكولا , وتسعة وخمسين إعلانا تضمنهم الملحق الخاص بالإعلان الختامي .

الجزء الأول:

يتضمن التعديلات الخاصة التي سوف تطبق عند تنفيذ المعاهدة , وهم خمسة مواد.

المادة الأولى: التعديلات على معاهدة إنشاء الاتحاد الاوروبي.

المادة الثانية: التعديلات على المعاهدة الخاصة بإنشاء المجموعة الأوروبية.

المادة الثالثة: التعديلات على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب.

المادة الرابعة: التعديلات على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

المادة الخامسة: التعديلات على قرار المجلس بتاريخ 20 سبتمبر 1976, الخاص بعملية انتحاب أعضاء البرلمان الأوروبي.

الجزء الثاني:

ويضم ستة مواد من المادة السادسة إلى المادة الحادية عشر, وهذا الجزء عبارة عن تبسيط وتوضيح للاتفاقيات والمعاهدات السابقة مثل المعاهدة الخاصة بإنشاء الجماعة الأوروبية , ومعاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي , وقد ورد في هذا الجزء قرار إلغاء اتفاق 25 مارس 1957 الخاص ببعض المؤسسات المشتركة للجماعات الأوروبية ومعاهدة الاندماج بتاريخ 8 أفريل 1965.

الجزء الثالث:

يضم أربعة مواد من المادة الثانية عشر إلى المادة الخامسة عشر, وهو يعرض الأحكام والنصوص العامة والنهائية للمعاهدة .

المادة الثانية عشر: خاصة بإعادة ترقيم أحكام ومواد معاهدة الاتحاد الأوروبي ومعاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية.

المادة الثالثة عشر: تنص على أن معاهدة أمستردام ممتدة إلى اجل غير مسمى.

المادة الرابعة عشر: تنص على عملية التصديق على المعاهدة وتوقيت التنفيذ.

المادة الخامسة عشر: تنص على اللغات التي تم إصدار المعاهدة بها.

الملحق:

يحتوي على الجدول الذي يوضح الترقيم الجديد لأحكام ومواد اتفاقية الجماعة الأوروبية , بالإضافة على ثلاثة عشر بروتوكولا :

البروتوكولات:

1_ يخص الاتحاد الأوروبي , والإطار الفعال لاتفاقية الدفاع المشترك.

2_ الخاص بضم اتفاقية شنجن في إطار الاتحاد الأوروبي.

3_ ويخص تطبيق نواحي معينة من المادة السابعة أ (السوق الداخلية) من اتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية على المملكة المتحدة وأيرلندا.

4_ يخص موقف المملكة المتحدة وأيرلندا بالنسبة للبند الجديد لاتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية ,الخاص بتأشيرات الدخول, والهجرة ,وحق اللجوء, وغيرها في إطار سياسة حرية انتقال الأفراد.

5_ يخص موقف الدانمرك بالنسبة للبند الجديد لاتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية ,الخاص بتأشيرات الدخول, والهجرة ,وحق اللجوء , وغيرها في إطار سياسة حرية انتقال الأفراد, إضافة إلى بعض النواحي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

6_ يخص حق اللجوء لموطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

7_ يخص تطبيق مبادئ تبادل المساعدات والتناسب في الدول الأعضاء.

8_ يخص العلاقات الخارجية للدول الأعضاء فيما يختص بعبور الحدود.

9_ يخص النظام الإعلامي للدول الأعضاء.

10_ يخص حماية ورعاية الحيوانات.

11_ يخص المؤسسات في ظل التوسع.

12_ يحص موقع مقاعد المؤسسات وبعض الكيانات في الجماعات الأوروبية وفي اليوروبول.

13_ يخص دور البرلمانات القومية في الاتحاد الأوروبي.

إنجازات المعاهدة:

تتضمن المعاهدة أساسا التعديلات على معاهدة الاتحاد الأوروبي , ومعاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية , وقد قسم الجزء الأول إلى أربعة فصول تحتوي على التعديلات التي سوف يتم تطبيقها عند العمل بالاتفاقية.

حيث تضمن الفصل الأول : الحرية والعدل/ الاتحاد وحقوق الإنسان/ سياسة خارجية متكاملة وفعالة), كما أدخلت المعاهدة الكثير من التعديلات على مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا :المراجع باللغة العربية:

1/الكتب:

1_ أبو العلا، إبراهيم ،أحمد مهدي بالوافي وآخرون،الأزمة المالية العالمية وحلول من منظور إسلامي، ط1،جدة ،المملكة العربية السعودية ، مركز النشر العلمي،2009.

2_ أرنولد، دانييل ،ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم ،ط1،بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1992.

3_ ألتشيدي، تشينيسا ، أزمة اليورو: هل ستقود إلى حوكمة أنجع وأقوى ، تر/ Alfanar traductoresالكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط :(المتوسطي)، 2012.

4_ بيندر، جون، أشروود سايمون، الاتحاد الأوروبي ، تر/ خالد غريب علي ، القاهرة ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2014.

5_ بيليس، جون ، سميث ستيف ،عولمة السياسة العالمية ،تر:مركز الخليج للأبحاث دبي ،الامارات العربية المتحدة ،مركز الخليج للأبحاث ،2004.

6_ بيرك، جيمس ، عندما تغير العالم ، ترجمة / ليلى الجبالي ، الكويت ، عالم المعرفة ، 1994.

7_ برادي، هوجو ، أزمة شنغن في إطار الربيع العربي ،تر/ Alfanar traductoresالكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط :(المتوسطي)،2012.

8_ بلطاس عبد القادر ،تداعيات الأزمة المالية العالمية ،lègende للنشر والتوزيع 2009.

9_ بن أشنهو، عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000.

10_ بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،الجزائر ،المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005.

11_ جندلي، عبد الناصر ،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ،الجزائر ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007.

12_ جاد، عماد ، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية ، مؤسسة الأهداف ،مصر ، 1998.

13_ ولعلو، فتح الله ، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية ، المغرب ، المركز الثقافي العربي للنشر ، 2009.

14_ كيسنجر، هنري ،هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين ،تر/عمر الأيوبي ،ط2، بيروت :دار الكتاب العربي، 2003.

15_ ماركس، كارل ، رأس المال ، ترجمة / راشد البراوي ، القاهرة ، مكتبة النهضة للنشر ، 1947.

16_ الموسوي، ضياء مجيد ،الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

17_ محمد عبد الحميد، عطية ،الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال الإسكندرية ،دار التعليم الجامعي ،2010.

18_ مصطفى كمال، محمد، فؤاد نهرا ، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

19_ نافعة، حسن ، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ،مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

20_ النظرية الماركسية اللينينية ، الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، ترجمة/ ماهر عسل الاتحاد السوفييتي سابقا ، دار التقدم للنشر، 1672.

21 _ عبيد، هناء ، الخبرة الأوروبية في احتواء دول شرق و وسط أوروبا في المنظمات الأمنية : الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ،2001.

22_ عبد الحميد، عبد المطلب ،الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري)،الاسكندرية ،الدار الجامعية ،2009.

23_ عطوان، مروان ، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال) ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

24_ عبد الحميد، عبد المطلب ،الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري)،الاسكندرية ،الدار الجامعية ،2009.

25_ عبد السلام، رضا ،أزمة مالية أم أزمة رأسمالية (الجذور ،التبعات)،ط1،مصر ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

26_عبد العزيز النجار، إبراهيم، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية ،2009.

27_ عوض، فؤاد هاشم ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1974.

28_عويد، عدنان، رأسمالية الدولة الاحتكارية(دراسات معاصرة)، دمشق، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر ، 2009.

29_صبري مقلد، إسماعيل ،الإستراتيجية والسياسة الدولية ،ط1، المؤسسة العربية للأبحاث ،بيروت 1979.

30_ القطابري، محمد ضيف الله ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2011.

31_ القريوتي، محمد يوسف وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية ،عمان ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،2010.

32_ رزيق، كمال ، عقون، عبد السلام ،سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، عمان مكتبة المجتمع العربي،2009.

33_ رزيق المخادمي، عبد القادر، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008.

34_ شاكر، سعيد محمود ،خالد عبد العزيز الحرفش ،مفاهيم أمنية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،2010.

35_ شلبي، السيد أمين ، أمريكا والعالم (متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000_ 2005)، القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة ، 2005.

36_ الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى ،العولمة المالية وإمكانية التحكم (عدوى الأزمات) ، مصر، دار الفكر الجامعي،2003.

37_ تزاناتوس، زافيريس،تأثير الأزمة الاقتصادية على التوظيف في منطقة البحر المتوسط تر/ Alfanar traductores الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط :(المتوسطي)، 2010.

38_ الخيالي، نزار إسماعيل ، دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة ، مركز الامارات لدراسات و البحوث والإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2009.

39_ غريفيش، مارتن ، أوكالاهان تيري ،المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية تر: مركز الخليج للأبحاث ،دبي ،مركز الخليج للأبحاث،2008.

2/ المجلات والدوريات:

1_أبو البهلول، أشرف، "الحلف في مهب رياح الأزمة العالمية" ، ملفات دولية ، العدد 133، افريل 2009.

2_ الأعور، كمال ، "الدفاع الصاروخي الأمريكي : موازين جديدة للقوى" ، المجلة الدفاعية ، لبنان ، الشركة اللبنانية للتوزيع، العدد37 ، أوت ــ سبتمبر 2001.

3_ جاد، عماد ،"الإتحاد الأوروبي :تطور التجربة"، مجلة السياسة الدولية ،العدد 161،جويلية 2005.

4_ كشك، أشرف محمد ، "حلف الناتو.. من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 158 ، 2011.

5_ عقل، زياد ، "عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية" ، السياسة الدولية ، العدد 184، أبريل 2011.

6_ عوني، مالك ، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ...آفاق التكامل الأوروبي الجديد" ، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر2000.

7_ الفيومي، ياسمين ،"السياسة الدفاعية الأوروبية ..المنظور الأمريكي"_، قراءات إستراتيجية ،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، تموز 2004.

8_ صلاح، هاني، "مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي" ، السياسة الدولية ، العدد 178، أكتوبر 2009.

9_ خليفة اليوسف، يوسف ،"الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية" ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 358،ديسمبر 2008.

10_ غالي، ابراهيم ،"الإتحاد الأوروبي :إستراتيجية للدفاع المشترك" ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ،مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام ، العدد 156 ،ابريل 2004،.

3/الجرائد:

1_ خليفة ،عبد الباقي ،"خيارات سد الفراغ الأمني بعد انسحاب الأطلسي" ، جريدة الشرق الأوسط ،العدد 8767/ 29تشرين الثاني/2000.

2_ خليفة ،عبد الباقي ،"مهمة القوات الأوروبية في مقدونيا" ،جريدة الشرق الأوسط ،العدد 10/7322 أيلول /2001.

4/ الأطروحات ومذكرات الماجيستير:

1_ مزاني ،راضية ياسينة ، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،2010 .2011.

2_ العايب، أحسن "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1975ـ 2006"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر ،جانفي 2008.

3_ بن سعدون، الياميـن ،الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2011-2012.

4_ بن علي، عبد الغاني ،أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009،2010.

5_ كشوط، عبد الرفيق ، الدفاع الأوروبي المشترك والمستقل (الواقع والأفاق) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005_ .2006

6 _ السيد مطاوع، محمد أحمد طه، السياسة الدفاعية والأمنية في ظل عملية توسيع الإتحاد الأوروبي شرقا ،رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،2005.

7_ قريب، بلال ،السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه ــ التحديات والرهانات ــ ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2010، 2011.

8_الشاكر، فزاني ابراهيم سعد ، العلاقة بين الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2005، 2006.

4/ المؤتمرات العلمية و المحاضرات:

1_ ــبوعشة مبارك ،الأزمة المالية :الجذور ،الأسباب والآفاق ، الملتقى العلمي الدولي حول:الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،20ــ21أكتوبر ،2009.

2_ مرابط ــساعد ،الأزمة المالية العالمية 2008الجذور والتداعيات ،الملتقى العلمي الدولي حول:الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،20ــ21أكتوبر ،2009.

3_ عماري عمار ،فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،20،21 أكتوبر2009.

4_ الصمادي عدنان أحمد ،الأزمة المالية الراهنة (أسبابها وتداعياتها وعلاجها من وجهة نظر الإسلام)،المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمان ــ الأردن ،جامعة العلوم الإسلامية العالمية.2010.

5/ التقارير:

1_ الأزمة المالية العالمية الراهنة "الأعمق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية "، تقرير مركز أنقرة الشهري، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ،ماي 2009.

2_ تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية ــ توفير الأمن في عالم متغير.

3_ تقرير مقدم من قبل الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية "خفيير سولانا– khavier SOLANA" تحت عنوان: "أوربا آمنة في عالم أفضل– A secure Europe in a better world"، تمّت مناقشته في اجتماع المجلس الأوروبي في ديسمبر2003 /

6/ مواقع الأنترنت:

1_ أبو العطا ،آية، "تحولات السياسات الأمنية في مواجهة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط "، القاهرة ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، 2014:في 2014/12/11 http://www.rcssmideast.org/Article/282:

2_أبو البهلول، أشرف،" الحلف في مهب رياح الأزمة العالمية ، ملفات دولية" ، العدد 133، افريل 2009،في 7افريل 2009 :

http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/4/6/FACE3.HTM

3_أبو الخير،كارن، "عالم بلا أقطاب(الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي)"،السياسة الدولية، في 14 ديسمبر 2014

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/113/1751

4_الأسمر، أحمد ، "خفض موازنات الدفاع يقلص قدرات الجيوش الأوروبية" ،في 3 أكتوبر 2014 :

http://www.dw.de/%D8%AE%D9%81%D8%B6%D9%85%D9%88%D8%A7%D8

5_ أودونيل، كلارا مارينا،"آ ثار اقتطاعات الإنفاق العسكري لأكبر الدول الأعضاء في الناتو"، في 22جويلية 2012 :
http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=37

رئيس الناتو يؤكد على الدفاع الذكي كاستجابة للتقشف،في2012/4/28 ":

http://arabic.people.com.cn/31663/7802697.html

6_ بيرنباوم، مايكل، "ميزانيات الدفاع الأوروبية ...مصدر قلق للناتو" ، في 16 فيفري 2011 : http://www.alittihad.ae/details.php?id=15804&y=2011

7_ بيروش، جون بول، "مستقبل أوروبا في حلف شمال الأطلسي"، تر/ مدني قصري، لوموند ، 2012، في 25 نوفمبر 2014:

http://www.alghad.com/articles/615207

9_ "برنامج التبادل المعرفي" ، 18 أكتوبر 2014:

http://kep.org.sa/ar/SectionsDetails.aspx?ID=289&type=Issues&MenuTitle

10_ برقوق، امحند ، "الأمن الإنساني ومفارقات العولمة" ، 22 نوفمبر 2012 :
http://www.politics –ar.com/ar/index.php/permalink/3059.html

11_ دياب، محمد، "الولايات المتحدة وأوروبا (مستقبل العلاقات بين قطبي الأطلسي)"، في 11ديسمبر 2013 :http://www.alriyadh.com/2466

12_ "وقفة تأمل حول الهجرة السرية..ما هي القضية ؟ و كيف الحل ؟"،22جانفي 2014 :http://www.startimes.com/f.aspx?t=18152890

13_ يحي ،هاشم أسامة، "أثر الأزمات الاقتصادية على مصير الاتحاد الأوروبي" ،نقلا، في 24نوفمبر 2011 : http://www.feqhweb.com/vb/t11987.html

14_ كازوناري، ساكاي ،"الربيع العربي والسياسة الخارجية اليابانية " ،في 2013/3/20 :http://www.nippon.com/ar/currents/d10001

15_ مادي، كريم. "الأزمة الاقتصادية في بريطانيا تزيد من حدة النقاش حول الهجرة"، 5ماي 2012 : http://www.nuqudy.com/%D8%A3

16_ مجهول،"سيناريوهات أزمة تتجه لضرب اقتصاد أوروبا مجدداً"،في 28 أفريل 2014 : http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/04/28

17_ مجموعة من الباحثين ،" النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية" ،في 21 سبتمبر 2013: https://www.facebook.com/permalink.php?id=167685539979262&story

18_ ميليس، فرانسوا ، "الأزمة المالية ــ هل تأثيرها مماثل لتأثير أيّ اعتداء ارهابي واسع؟"، في 27 ديسمبر 2009:

http://www.nato.int/docu/review/2009/FinancialCrisis/Financial-terrorist-attack/AR/index.htm

19_ منصر ،جمال،"تحولات في مفهوم الأمن :من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف" ،

http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=51

20_ مقبل ،ريهام،"الارهاب في أوروبا ...التغيرات والتداعيات"، القاهرة ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية،في 16 ماي 2014 :

http://www.rcssmideast.org/Article/2144

21_ مركز الدراسات الأمنية بزوريخ، "التحولات الإستراتيجية لسنة 2012م: من عالم متعدد القطبية إلى عالم متعدد المركزية"،تر/محمد مسعود،في 21 سبتمبر 2014 :
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=270

22_ مختار، أمل ، "التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني "، الأهرام الرقمي ، 2011، في نوفمبر2012 :

http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=478981&eid=6744

23_ عبيد، هناء،" نهاية الشقاق الأوروبي" ــ الأمريكي، 27نوفمبر 2014:
http://www.news-bank.net/cached-version.aspx?id=hrm-60089

24_ عبد العال، عبد الرحمان،" مفهوم التدخل الإنساني وإشكالياته" ، الأهرام الرقمي ،ديسمبر 2012 :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96314&eid=289

25_ العناني، جواد ، "مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة اليونان" ،في 12 مارس 20014 :
http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2010/3/5

26_ الصعيدي، صبري، "انعكاسات الأزمة الاقتصادية على حركة وممارسات وسياسات الهجرة في الفضاء الأورو متوسطي"، 21 ديسمبر 2013:

http://www.turess.com/echaab/9401

27_ الصحافة الألمانية، "أزمة الديون الأوروبية تقلص مهام الناتو"،في 30 سبتمبر 2011: http://www.aljazeera.net/news/presstour/2011/9/30

28_ "تأثيرات أزمة أوكرانيا في استراتيجيات حلف شمال الأطلسي"، في 1جوان 2014:
http://www.nationshield.ae/home/details/files

29_ تاكا يوكي، ياما مورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية" ،تر:عادل زقاغ،في 2013/10/27 :

http://iraq.great_form.com/montada_f5/topiq_ t232.htm

30_ تركي، الحمد ، "طيف ماركس" ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11086، ابريل 2009، في 23نوفمبر 2012:

http://classic.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=513902&issueno=11086

31_ ثانوس، دوكوس ،"مستقبل الدفاع الأوروبي"، صحيفة كاثيميريني ،في 18 فيفري 2014

http:/o/supress.net/new1/modules/publisher/item.php?itemid=1051:

32_ خشانة، رشيد، "الأزمة تقتضي العمل على ربط المصير الأوروبي بالضفة الجنوبية للمتوسط" ،في ديسمبر 2014 : www.swissinfo.ch

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية:

1/الكتب:

1- BATTiSTELLA Dario ; Théories des relations internationales.5éme ed.pari montchrestien.2004

2- Booth Ken and Smith steve ،"international relations theory today" ، (usa، the pennsylvania، state university press ، 2nd ed ،1997

3- buzan BARRy،"newpatterns of global security in the tewty-furst century"،international affairrs،n°3،(jul 1991)

4- François HORN، " la théorie économique dominante victine collatérale de la crise? " revue frocaise de socio_ économie ، n°2، février، 2010

5- Keith krouse and michael williams ، "frome strategy to Security ، fondations of cortical security staudies ، " incritical security studies . conscepts and cases ، uK : ucl press. 1997

6- MAURY Jean pierre ،la construction Européenne، la sécurité et le Défense ،PUF، paris، 1996

7- Paul Reuter ،organisation Européennes ،PEF، paris، 1965

8- Pascal fotaine ، l'union européenne ، (France : éditions du senil ، mai 1994)

9- ROCHES- Jeon jacques،théories relation internationales،paris ، montechresien،5éme édition،2004

10- VEAU Helene، la(Re)conceptualisation de la sécurité dans la théorie réaliste، et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale(Montréal: center d'études des sciences politiques et étranges de sécurit é ، 2000

11- waever Ole ، " securitization and desecuritization "، " in ronnie D، lipschutz (ed) on security، new york: Columbia،university ، press، 199

12- W COX Robert ، "social forces ، states and world order: beyond international relations theory ، " in Richard Littele and Michael smith(ed) ، perspectives on world politics ، 3rd ed، new york : routledge، 2006

2/المجلات:

1- Alain Rechard، L`Europe de la defense" ، defense national ، n:1، janvier.2001 "

2- baudin Pierre ،" de la défense de l'europe a'l'europe de la Défense، " Défense Mational ، n: 11 (novembere،2000.

3- chirac Jacques، "discours au A mbassadeurs "، Défense Nationale ، n°12، décembre 2004

4- Elgey Georget ، "le Non_ débat sur la Défense Européenne " ،la Revue Militaire Historia،n°109 aout 2004.

5- Frish Alfred، " le couple franco allemand ،bilan et perpectives" ، défense nationale ،n°2،février،2003

6- holmes Jonn ، "la Contribution de la G،B à la Construction Polique et stratégique de 1'UE"، Défense Nationale ، n° 02، février 2004

7- Le prette Jacque، " les péres de l'Euroupe ، pensaient – ils à sa défense"?،' la défense de l'Europe une Perspective Historique ، Addin ، pars، 1996

8- McDonald Matt، " sécurisation and the constriction of security " ، un university of warwick، Europe kardidalupasats venskap

9- Rick Coolsaet ، un concept de sécurité européene pour le 21 e siécle ، "institution royal de relations internationales،(bruxelles ، octobre 2003

10- rousselier Nicola، l'Europe des traites، de schuman à Delors، CNRS édition، paris، 2007

11- visne François، l'Europe politique ، ABC de l'europe ، vançon ، paeis ، 1967

3/ المعاهدات:

1- Jim cloos etautres، " traite De Maëstricht ،²eme éd، bruxlles : établissement de Emile bruylont traite

2- Dantriaux Yves ، le traité sur l'union européenne، France: armond colin، novembre، 1992

4/ التقارير:

1- Europol Report: All Terrorists are Muslims…Except the 99.6% that Aren't، on January 28، 2010

2- EU Terrorism Situation and Trend Report: TE-SAT، 25 April 2012.

3- Terrorism in Europe: US and Europol reports unveil an ever-expanding galaxy ،7 juin 2013.

4/ المواقع الالكترونية:

1- Corinne caballeo bourdot ،" les grandes étapes de la défence européenne " .http :// www. La Doc Francaise. Fr.

2- Oliver(richmond) "broadening concepts for the ، e،u and the mediterranean rejon" http//www.vdj.ac.u k./els /reseaech/eme/publications/rechmond.htm

3- Rita taureck ،" securitization theory and securitization studies"، Journal of international relations anddevlopment ، 2006، p 3،; http; ll dx، doi ، org ، l 10، 1057l palgrave ، jird ، 1800072.

4- Salim chena ،"l'école de copenhageue en relation internationales et la nation de sécurité sociétal"، " une théorie a la manière d'untington"،n°4 institutionnalisation de la xénophobie en France ، mai 2008، revue asylon(s)url de référence : http: reseau _terra. Eu/ article 750، html، 12.07.2011.

فهرس المحتويات

مقدمة..... 1-11

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للأزمة الاقتصادية و الأمن

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية العالمية وأنواعها..... 14

المطلب الأول: تعريف الأزمة الاقتصادية العالمية..... 14

المطلب الثاني: أنواع الأزمات الاقتصادية العالمية..... 18

المبحث الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008..... 19

المطلب الأول: أسباب الأزمة وطبيعتها..... 20

الفرع الأول: طبيعة الأزمة الاقتصادية العالمية..... 20

الفرع الثاني: أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية..... 22

المطلب الثاني: مراحل الأزمة الاقتصادية..... 27

المطلب الثالث: الخطط المعتمدة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية..... 30

الفرع الأول : الولايات المتحدة الامريكية 30

الفرع الثاني : خطط الانقاذ في الدول الصناعية السبع..... 32

الفرع الثالث : خطة دول منطقة اليورو 33

المبحث الثالث: التفسيرات النظرية للأزمة الاقتصادية العالمية..... 36

المطلب الأول: الاتجاه اللبرالي..... 36

المطلب الثاني: الاتجاه الماركسي..... 39

المطلب الثالث: الاتجاه الكينز..... 42

المبحث الرابع: مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية..... 46

المطلب الأول: الاتجاه التقليدي للأمن (الواقعية والواقعية الجديدة)..... 47

المطلب الثاني : المفهوم الموسع للأمن عند مدرسة كوبنهاغن..... 52

المطلب الثالث: المقاربة النقدية للأمن (ما بعد الوضعية) والتحول إلى مفهوم الأمن الإنساني..... 58

خلاصة الفصل الأول 65

الفصل الثاني : السياسة الأمنية للدفاع الأوروبي المشترك والمستقل

المبحث الأول: المبادرات الأوروبية في مجال الأمن و الدفاع..... 68
المطلب الأول : إنشاء المجموعة الأوروبية للأمن والدفاع..... 68
المطلب الثاني: إتحاد أوروبا الغربية..... 73
المطلب الثالث: مشروع المجموعة السياسية الأوروبية..... 76
المبحث الثاني : السياسة الخارجية والأمنية المشتركة..... 79
المطلب الأول : معاهدة ماستريخت وظهور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.. 80
المطلب الثاني: معاهدة أمستردام وعملية دمج أوروبا الغربية داخل الإتحاد الأوروبي..... 84
المطلب الثالث: مكاسب السياسة الدفاعية الأوروبية بعد معاهدتي "ماستريخت" و"أمستردام"..... 86
المبحث الثالث: الإستراتجية الأوروبية الجديدة في مجال الأمن..... 93
المطلب الأول: مواجهة مصادر التهديد المختلفة..... 93
المطلب الثاني: تطبيق سياسة الجوار الأوروبية..... 96
المطلب الثالث: : الشراكة الأورو-أطلسية..... 100
خلاصة الفصل الثاني 104

الفصل الثالث: مدى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية في واقع ومستقبل السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: أثر الأزمة الاقتصادية في سياسة الدفاع الأوروبي المشترك..... 107
المطلب الأول: آثار الإنفاق العسكري للدول المحورية في الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية 107
المطلب الثاني: تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الناتو..... 112
المطلب الثالث: الدفاع الذكي كاستجابة للتقشف الأوروبي..... 115
المبحث الثاني: أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في المجال الأمني..... 118
المطلب الأول: تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا..... 118
المطلب الثاني: تزايد تهديدات الحركات الإرهابية 122

المطلب الثالث: أثر الأزمة الاقتصادية في الشراكة الأورو_أطلسية..... **125**
المبحث الثالث: سيناريوهات السياسة الأمنية الأوروبية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية..... **128**
المطلب الأول : سيناريو خروج الاتحاد الأوروبي من الأزمة والتغير نحو الأحسن **128**
المطلب الثاني: سيناريو دخول الاتحاد الأوروبي مرحلة الركود والتغير نحو الأسوأ **131**
المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن و استمرار تخفيض النفقات على الدفاع في جميع الدول الأوروبية..... **134**
خلاصة الفصل الثالث **139**
خاتمة..... **141**
الملاحق..... **146**
قائمة المراجع..... **162**
فهرس المحتويات
فهرس الجداول والخرائط والأشكال البيانية

فهرس الجداول والخرائط والأشكال البيانية:

أ_ الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (1)	تأثير الإنفاق العسكري لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.	**109**
جدول رقم (2)	الهجمات الإرهابية لعام 2007	**122**
جدول رقم (3)	الهجمات الإرهابية لعام 2008	**123**

ب_ الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
خريطة رقم(1)	مراحل تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية من سنة (1957_ 2004)	**71**
خريطة رقم(**2**)	مراحل عملية الإندماج الأوروبي منذ عام (1990_ 2013)	**83**
خريطة رقم(**3**)	الدول الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية	**97**
خريطة رقم(**4**)	هجرة العبور عبر المتوسط لسنة (2011_ 2012)	**119**

ج_ الأشكال البيانية:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم(1)	معدل عدم سداد الديون الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية	**23**